



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية



السياسة المالية الفرنسية في الجزائر المستعمرة وتداعياتها في الجزائر
1830-1954م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

تحت إشراف:

من إعداد الطالبة:

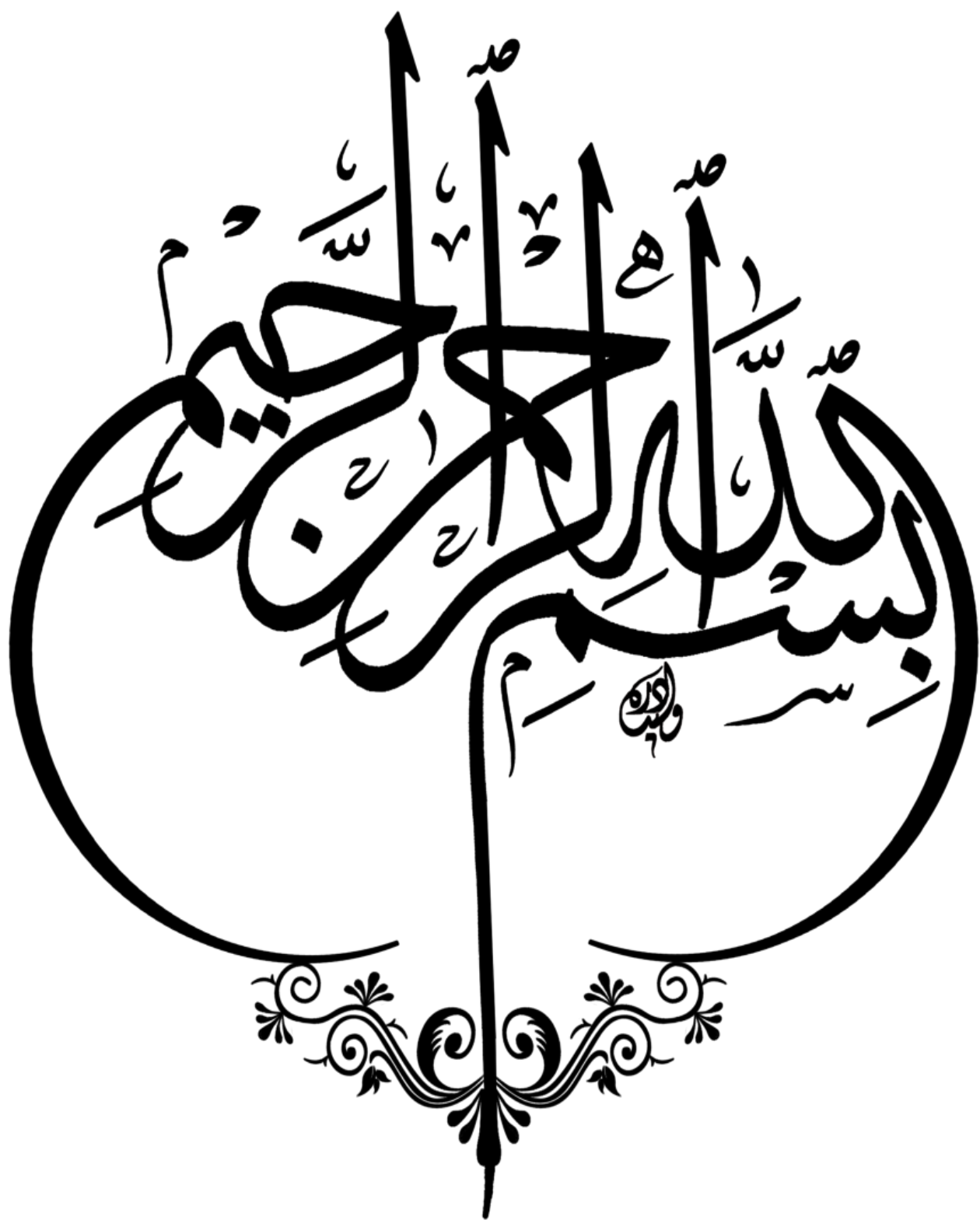
د. بورمضان عبد القادر

* جبالي اسمهان

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الصفة	الجامعة
د. مسعود عوادي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
د. عبد القادر بورمضان	مشرفا و مقرا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
د. عبد القادر تركي	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

السنة الجامعية: 1445-1446هـ / 2024-2025 م



المختصرات

1- اللغة العربية.

تح : تحقيق.

تع : تعريب.

تعل : تعليق.

تعرب: تعريب

تق : تقديم.

تر : ترجمة

ج : جزء.

ع : عدد

د. س. ن : دون سنة النشر.

د. م. ن دون مكان النشر.

ط : طبعة

م : مجلد.

2- باللغة الفرنسية:

Ibid: ibidem

N: Numéro

op.cit: opus citatum.

p: page

vol: Volume.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما علي نعمة، أمي
ساكنة قلبي سميرة العيسوب وأبي سندي في الحياة عادل جبالي.

إلى أصدقاء الدرب إخوتي وأخواتي طه ياسين، سوسن ، نسرين، سندس.

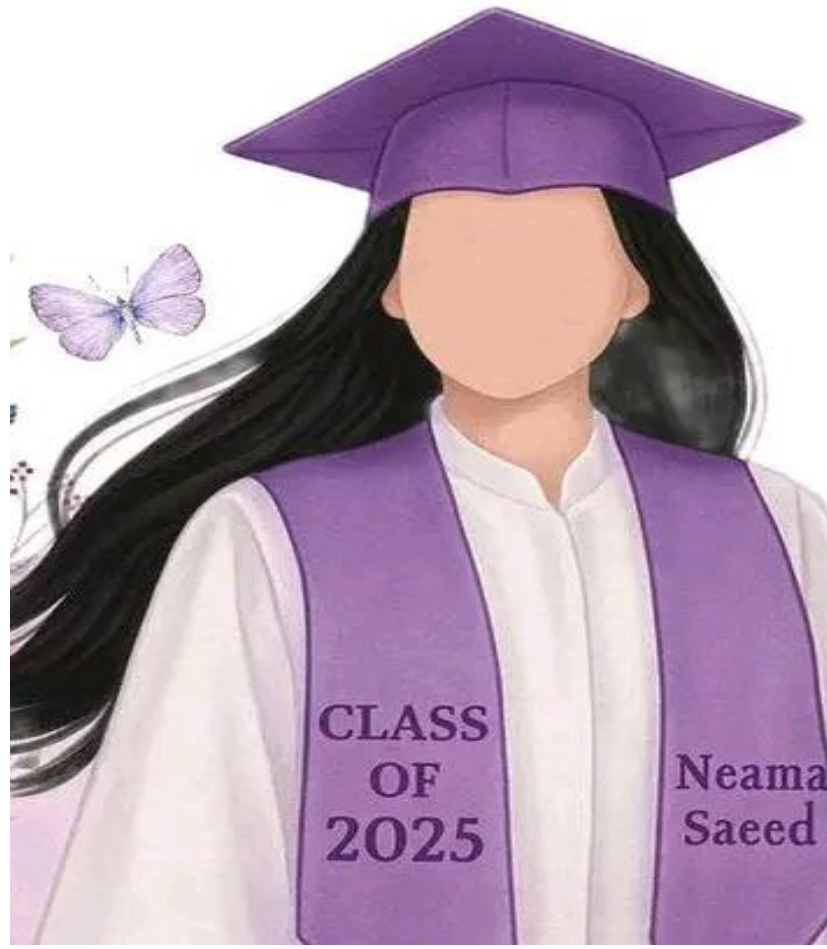
إلى الذي مات قبل أن ترى عيناه النور، أخي رحمة الله عليه الياس.

إلى جدي من أبي وجدي من أمي، إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إلى كل أساتذتي الكرام و طلبة العلم.

إلى كل ما ذكرني في صلاته وفكره و دعا لي بالخير و التوفيق.

إلى نفسي.



شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعلم

وأنعم علينا بتمام الأعمال وبعد:

بعد اتمام هذا العمل بتوفيق من الله عز وجل أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر بورمضان على المجهودات التي بذلها معي طيلة فترة انجاز هذا العمل البحثي ، كما اشكره على صبره وطول نفسه في الاجابة على كل تساؤلاتي

كما اتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشمو عناء قراءة وتصويب هذا العمل فلهم مني جزيل الشكر والامتنان

كما اتوجه بالشكر الى جميع اساتذة القسم كل بصفته ومقامه والذين لم

يخلو علينا بعلمهم ونصائحهم ،واخص منهم الدكتور فريد فوغالية الذي اعتبره قدوة لي في مجال العلم والمعرفة

كما اتوجه بجزيل الشكر إلى عائلتي صغيرها و كبيرها على الدعم النفسي طيلة فترة الإنجاز ،

و لا أنسى صديقتي ورفيقة دربي طيلة مشواري الجامعي خديجة حمدوش لوقوفها إلى جانبي ودعمها لي وإرشادي فقد كانت طيبة للنفس بمعنى الكلمة.

مقدمة

مقدمة:

تعد السياسة المالية بمثابة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي دولة، وهي التي تحدد مسار تطورها وازدهارها، وفي سياق التجربة الاستعمارية لطالما شكلت السياسة المالية أداة مركزية بيد القوة المستعمرة لتثبيت سيطرتها، وخير دليل على ذلك ما حصل في الجزائر والسياسة المالية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية طيلة فترة تواجدها (1830-1954) بهدف تثبيت أقدامها بالجزائر و استنزاف مواردها و هذا لخدمة مصالح فرنسا الشخصية.

1- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أحد الجوانب المحورية للاستعمار الفرنسي في الجزائر و هو الجانب المالي الذي كان له دور بارز في إعادة هيكلة و تشكيل البنية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

2- أسباب اختيار الموضوع:

انطلق اختياري لهذا الموضوع من قناعة ذاتية بأهميته التاريخية، و رغبة في استكشاف زاوية غالبا ما يتم إعطاؤها حيزا صغيرا من الدراسة.

أما من الناحية الموضوعية فيعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى كون السياسة المالية تشكل أسس الهياكل الاقتصادية، لهذا كان من الضروري كشف الغطاء عن هذه السياسة المطبقة في الجزائر.

3- حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الإطار الزمني الممتد من 1830 إلى 1954م، ذلك أنها تمثل فترة الاحتلال الفرنسي من بداية الاحتلال الى غاية ظهور بوادر التخلص من التواجد الفرنسي وسياساته المختلفة والتي شهدت تحولات مالية واقتصادية كبيرة، أما الإطار المكاني للدراسة فيشمل الجزائر المستعمرة بكل أقاليمها.

4- الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رفع الغطاء عن السياسة الفرنسية وإبراز الأوجه الحقيقية للسياسة المالية الفرنسية في الجزائر وآليات تطبيقها، كما تهدف إلى تقديم إضافة نوعية للدراسة التاريخية في جانب من جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر.

5- مناهج البحث:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وخدمة لما تطلبه الموضوع، اعتمدت على المنهج التاريخي بأدواته المختلفة في الوصف والتحليل والإحصاء، المنهج التاريخي الوصفي الذي لا يخلو منه أي بحث تاريخي، وذلك من خلال عرض الأحداث ووصفها مع احترام تسلسلها الزمني، يظهر كذلك من خلال وصف الحملة الفرنسية على الجزائر بمراحلها الأساسية. أما المنهج التاريخي القائم على التحليل فقد وظفته في عدة مواضع، خاصة في تحليل المداخل والنفقات للإدارة الفرنسية في الجزائر، وذلك في فترات مختلفة من التواجد الفرنسي.

وفيما يخص المنهج التاريخي القائم على الإحصاء، فقد وظفته من خلال الرسومات البيانية والدوائر النسبية التي أنجزتها مع اتباع التسلسل الزمني للأحداث، كما قد وظفته كذلك في تحديد المساهمات للعمليات الرئيسية في مداخل الدولة (الجزائر، وهران، قسنطينة) وذلك من حيث المداخل والنفقات في فترات مختلفة .

6- إشكالية الموضوع:

في ظل ما سبق، تتجلى الإشكالية الرئيسية للموضوع فيما يلي:

- كيف ساهمت السياسة المالية الفرنسية في الجزائر المستعمرة في خدمة الأهداف الاستعمارية، وما هي أبرز تداعياتها في الجزائر؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كان الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وقبل الاحتلال الفرنسي؟
- كيف تم إقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر، وما هي المراحل الربيةئيسية لتطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر؟
- ماهي أبرز المؤسسات المالية الفرنسية التي عملت في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية؟
- ما هي آليات السياسة المالية التي دعمت بها فرنسا خزينتها الاستعمارية، و ماهي أبرز تداعياتها في الجزائر؟

7- خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المركزية للموضوع و تساؤلاتها الفرعية وضعت خطة بحث مكونة من ثلاث فصول، و كل فصل يحتوي على عدة مباحث، الفصل الأول جاء بعنوان الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني و بدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م)، احتوى على مبحثين، جاء في البحث الأول السياسة المالية والوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني في الفترة ما بين (1750 - 1830م)، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الجزائر مستعمرة فرنسية (1830 - 1834م)، أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان النظام المالي الفرنسي في الجزائر وأهم المؤسسات المالية الاستعمارية (1830 - 1954م)، احتوى على ثلاث مباحث: الأول خصصته للحديث عن إقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر 1830 (- 1900م)، والثاني جاء فيه التدرج التاريخي للسياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1954م)، والثالث تناولت فيه أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر، أما الفصل الثالث والأخير فقد جاء بعنوان استراتيجيات الإدارة الفرنسية في تغذية الخزينة الاستعمارية وبدوره قد احتوى على ثلاث مباحث جاء المبحث الأول بعنوان ادوات الإدارة الفرنسية في تغذية الخزينة الاستعمارية، أما الثاني قد تناول أدوات ترسيخ الهيمنة الاقتصادية و الاستغلال المالي الاستعماري في الجزائر، أما في المبحث الثالث والأخير فقد جاء فيه تداعيات السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

تعددت واختلفت الدراسات الأكاديمية التي تناولت جانب السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر، وذلك في الفترة ما بين 1830 - 1954م، أذكر منها:

- Joseph Boudot, le régime financier de l'Algérie.

وهي رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية، والتي تنص على سعي الباحث إلى معالجة النظام المالي الاستعماري في مراحل قيامه، بدءًا من إصدار مراسيم لتنظيم المهام المالية، مرورًا إلى معالجة أبرز المحطات التاريخية التي مر بها النظام المالي الفرنسي في الجزائر.

-الضرائب في الجزائر (1792 - 1830) دراسة مقارنة، وهي أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من إعداد توفيق دحماني، حيث تناولت هذه الأطروحة النظام المالي ومؤسساته، وذلك خلال الفترة العثمانية، كما عالجت حالة الميزانية التي تخص الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

-السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 - 1930)، وهي رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من إعداد الطالب عبد الحكيم رواحنة، تعتبر من بين أهم الرسائل التي اعتمدت عليها في دراستي، نظرًا لتناولها جوانب مختلفة من السياسة الاستعمارية، وذلك فيما يخص المصادر التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في الجزائر (الضرائب والغرامات) كما ركزت أيضًا على مدى فعالية المنشآت القاعدية ودورها في دعم الاقتصاد في المستعمرة، بالإضافة إلى إبراز تداعيات السياسة المالية في الجزائر.

9- عرض أهم المصادر والمراجع:

لإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، حاولت قدر المستطاع تنويع مصادر ومراجع الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

- كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني، الذي أفادني كثيرًا في دراسة مختلف جوانب السياسة المالية، بدءًا بإقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر مرورًا بمراحل مختلف المؤسسات المالية التي ظهرت في الجزائر.

- كتاب جغرافية الجزائر: طبيعية- بشرية- اقتصادية لعبد القادر حليمي، هذا الكتاب يعتبر مصدرًا مهمًا جدًا لهذه الدراسة، فقد أفادني في التعرف على الاستراتيجيات المالية المختلفة التي طبقتها فرنسا من أجل دعم خزينتها على حساب الأهالي الجزائريين.
- كتاب الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939) الجزء الأول لأبي القاسم سعد الله، الغني عن التعريف، والذي اعتمدت عليه في كثير من المحطات التي تخص السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر، وقبل ذلك النظام المالي أثناء الحكم التركي والحملة الفرنسية والسيطرة الفرنسية، لهذا فقد أفادني في معالجة السياسة المالية الفرنسية في مختلف مراحلها.

10- صعوبات البحث:

يُعد البحث في مجال السياسة المالية من المواضيع المتخصصة التي تتطلب دراسة في الجانب المالي والاقتصادي، ونظرًا لكون الموضوع جزئيًا يندرج ضمن إطار السياسة الاقتصادية، مما يتطلب بحثًا معمقًا في مصادر متفرقة وغير متخصصة بشكل مباشر بالجانب المالي أو السياسة المالية الفرنسية في الجزائر، لهذا فإن الصعوبات التي واجهتها تتمثل أساسًا في عدم وجود مؤلفات ودراسات شاملة مخصصة بالكامل لتحليل السياسة المالية الفرنسية في الجزائر، مما ألزمني جمع المعلومات من مصادر تتناول مختلف الجوانب من تاريخ الجزائر لاستنباط المعلومات والمادة الكافية لخدمة الموضوع، وهذا ما أخذ مني وقتًا في مطالعة مختلف كتب ذات جوانب متعددة. لكن في الأخير تمكنت من جمع مادة علمية معتبرة خدمت موضوعي بشكل جيد وجعلته على الشكل الذي هو عليه الآن.

الفصل الأول :

الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار
الفرنسي للجزائر (1750-1834م)

المبحث الأول: السياسة المالية والوضع المالي في الجزائر
أواخر العهد العثماني (1750-1830).

المبحث الثاني:الجزائر مستعمرة فرنسية (1830-1834).

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

تمهيد:

يعالج هذا الفصل النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني، وبداية التواجد الاستعماري الفرنسي، وتحديد العوامل التي أثرت في النظام المالي خلال ذات الفترة للتعلم أكثر في هذا النظام من ناحية التنظيم ومن ناحية ضبط الحسابات والمداخيل التي تعود إلى الخزينة العامة لآيالة الجزائر، كما سأطرق إلى الاحتلال الفرنسي وما تبعه من سياسات وذلك خلال السنوات الأولى من التواجد الفرنسي في الجزائر (1830-1834م)، وللتوضيح أكثر لهذا الفصل فقد قسمته إلى مبحثين:

تناولت في المبحث الأول: الوضع المالي في الجزائر أواخر التواجد العثماني وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1750-1830م) وضحت فيه الظروف التي أثرت على هذا النظام ومصادر دخل الدولة التي تنوعت، كما تطرقت إلى المؤسسات المالية في آيالة الجزائر، وخصائص كل مؤسسة خلال نفس الفترة التي سبقت التواجد الفرنسي في الجزائر.

أما المبحث الثاني: تناولت فيه الاحتلال الفرنسي ابتداء من الحملة الفرنسية وفقدان الجزائر لسيادتها مروراً إلى الإلحاق الرسمي للجزائر بفرنسا، وسأخصص بالذكر الممارسات الفرنسية في الجزائر خلال الأربع سنوات الأولى من التواجد الاستعماري أي خلال الفترة التي امتدت من 1830 إلى غاية 1834.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

المبحث الأول: الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1750-1830)

1-تعريف السياسة المالية:

لقد تحدثت وتتنوعت تعريفات السياسة المالية، لذلك سوف نحاول النظر إلى الأهم منها، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض التعاريف الممكنة منها:

أن السياسة المالية مصطلح مشتق من الكلمة الفرنسية "fisc"¹ وتعني الخزنة أو حافظة النقود، وقد كان هذا المصطلح مرادفًا لمصطلح المالية العامة²، لكن حديثًا أصبح للسياسة المالية معنى أوسع³.

وفي تعريف آخر، فالسياسة المالية تعني تلك التدابير والتوجهات التي تتخذها الدولة من أجل تنمية الاقتصاد القومي للمجتمع، والحفاظ على ثباته واستقراره في مواجهة التغيرات التي قد تظهر⁴.

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004،

أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص47.

² المالية العامة: هي النشاطات التي تهدف إلى الحصول على موارد مالية يعاد صرفها خدمة للمجتمع، يقوم بهذه النشاطات المؤسسات والإدارات والشركات وما تبعها: هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، المالية العامة، دار النخلة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص27.

³ فاطمة علا، عبد الله نصيرة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016-2017، ص3

⁴ مصباح حراق، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، ع6، 2012، ص8.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

أما محمود الكفراوي، فيعرّفها على أنها الدراسة التحليلية للأدوات المالية، تتضمن تكييفاً من حيث النوع لأوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة¹، كما تتضمن كذلك تكييفاً من حيث الكم لحجم النفقات والإيرادات العامة .

كما يُقصد بها إدارة وجوه الإنفاق والإيرادات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة في المجال الاقتصادي².

إضافةً إلى ما سبق من التعريفات المختلفة للسياسة المالية، فإنه يمكن تعريفها بتعريفات أخرى تصب في نفس السياق نذكر منها على سبيل المثال فقط لا الحصر: السياسة التي تستخدم النفقات والإيرادات العامة من أجل تحقيق بعض الآثار المراد حصولها، كالدخل ومستوى العمالة³.

وهي عبارة عن سياسة تتخذها الحكومة، تتصل بطريقة ومستوى الإنفاق والإيرادات التي تحصل عليها⁴، كما أنها عبارة عن برنامج يكون من تخطيط الدولة وتنفيذها، وذلك عن طريق مصادرها الإيرادية وبرامجها الاتفاقية⁵.

وهناك تعاريف أخرى تدرج في نفس السياق ولا تخرج عن مضمون ومحتوى التعاريف السابقة، فهي الوسيلة التي تراقب بها الحكومة اقتصاد الدولة وتؤثر عليه من خلال تدابير وإجراءات

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية، 2006، ص144.

² إبراهيم محمد قطب، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م.ن)، 1986، ص54.

³ مسعودة دراوسي، المرجع السابق، ص48.

⁴ نفس المرجع، ص49.

⁵ سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، مالية دولية، قسم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص13.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

وتعديلات على مستوى الضرائب أو معدلات الإنفاق¹، فالحكومة تتدخل في المجال الاقتصادي وذلك للتأثير عليه بما يخدم الاستقرار في هذا النشاط، وذلك عن طريق التحكم بالمدخل والإيرادات للحكومة وكذلك مصاريفها².

وعلى العموم، فالسياسة المالية هي التي تحدد من أين تأتي المدخل وما هي مصاريفها وعمومًا تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وحتى الاجتماعية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل ومصادره و أين يصرف هذا الدخل³.

أما فيما يخص السياسة المطبقة من طرف الدولة الاستعمارية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فهي بطبيعة الحال تهدف إلى استغلال واستثمار الثروات الموجودة في الدول التي تستعمرها، وذلك لخدمة شعوبها، وليس خدمة لشعوب المستعمرات⁴.

من خلال ما سبق من التعاريف التي حظيت بها السياسة المالية، يتضح لنا أن الهدف العام للسياسة المالية هو خدمة المجتمع في الجانب الاقتصادي.

¹ محمد ساحل، عبد الحق بن تقات، أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، م3، ع2، 2022، ص69.

² فاطمة قويدري، علي حبيطة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة 1990-2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م7، ع1.

³ مروة موسى، السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة غرداية - الجزائر، ع1، 2017، ص404.

⁴ رياض بودلاعة، السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1830-1962م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م7، ع2، 2021، ص55-56.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

2: الظروف والعوامل المؤثرة في النظام المالي

لقد كان النظام المالي في أقاليم الجزائر من ناحية التنظيم يقوم أساسا على توجيه مصادر الدخل والإنفاق¹، يدخل هذا التنظيم ضمن أعمال الداي واختصاصه في إدارة المالية العمومية في الجزائر²، لإبراز المميزات التي يتمتع بها هذا النظام خلال فترة التواجد العثماني وهي التطرق إلى بعض الأمور التي كانت المتحكم في الأوضاع المالية، يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمصاريف الأقاليم المتعددة في الأوضاع المالية، يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمصاريف الأقاليم المتعددة التي شملت مصادر دخل متنوعة، لعل أبرزها الضرائب باختلافها والتي سيتم التطرق إليها في نقاط قادمة وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، الأولى تمثلت في الوضع الصحي وذكر ناصر الدين سعيدوني أن البلاد قد مرت بفترات عرفت انتشارا واسعا للأوبئة والأمراض زاد في جذبها الجهل بأساليب الوقاية وقلة الأدوية³،

بالإضافة إلى هذا العامل نجد كذلك ظهور الاضطرابات المحلية وتعدت ذلك إلى حدوث انتفاضات قاما بعض الزعماء المحليين الناقمين من خلال القيام ببعض الثورات الداخلية كثورة درقاوة والثورة التيجانية وثورة الشريف الأحرش⁴ وغيرها من الثورات التي كانت لها تأثير على الأوضاع المالية التي تمثلت في إتلاف المخازن.

¹ ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1984، ص 26.

² حمدان بن عثمان خوجة، المرأة: تق، تعر، تح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، (د.ط)، الجزائر، 2005، ص 87.

³ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص 52.

⁴ حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص 22.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

كما نجد أن العوامل الطبيعية نصيب في التأثير على الوضع المالي تمثل في انتشار القحط وذلك سنتي 1806 و1807م¹، أما فيما يخص العوامل الخارجية التي بدورها كانت تؤثر هي الأخرى على الوضع المالي فنجد بعض المساعدات التي قدمها المغاربة والتونسيين للزعماء الناقمين، هذا الجو الذي ساء بتجدد وعودة النزاع بين الجزائر وتونس طلع الثورة التاسع عشر، تضاف إليها الحملات الأوروبية على سواحل الجزائر كالحملة الإنجليزية الأولى سنة 1816م والثانية سنة 1824م التي أزعمت فيها داي على التعهد بتعويض المبالغ المالية المأخوذة مقابل لطلاق سراح الأسرى²، قدرت الخسائر بحوالي 1015625 جنيه استرالي وقد كان لهذه الحملة أثر على النشاط البري الذي بدوره تسبب في خسائر مالية كبيرة لخزينة الدولة³، ونظرا للأهمية البالغة التي يحصن بها الجانب المالي في الدولة فقد أكتب الخزناجي مكانة موموقة في جهاز الدولة وأصبح الرجل الثاني فيها⁴ القائم على تسيير الخزينة التي تعتبر إحدى أهم أجهزة النظام المالي، يسمى كذلك بالخبزدار⁵ ورئيس الوزراء⁶ وهو المختص بالإشراف على الخزينة كما تعود إليه مهمة الإشراف على وجود الإنفاق وإبداع مصادر الدخل التابعة للدولة⁷ والجدير بالذكر أن اصدار العملة يكون تحت إشرافه لكل أمر من الداي.

اعتمدت المالية العامة لأيلة الجزائر مصادر دخل متنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- غنائم العمليات الحربية (النشاط البحري)

- ¹- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني... ، المرجع السابق، ص 54.
- ²- ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص ص 60-61.
- ³- ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص 62.
- ⁴- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المرجع السابق، ص 26.
- ⁵- عمر لمقدم: جوانب التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة نسب للدراسات الإنسانية والاجتماعية م3، ع2، 2019، ص ص 386-387.
- ⁶- وليام شالر: مذكرات وليام شالر، قنصل وأمريكا في الجزائر، 1816-1824، تعر، تع، تق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 58.
- ⁷- حنيفي هلالي: المرجع السابق، ص 139.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

- الدنوش التي تقدم سنويا (مساهمة البايلاكات) - ضرائب القطاع الفلاحي

- رسوم سكان المدن

3: المؤسسات المالية في الجزائر

1- مؤسسة الخزينة:

1-1- مفهوم الخزينة:

1-1-1- المفهوم اللغوي:

ذكر لفظ الخزينة في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۚ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾¹ يفسر ابن كثير لفظه خزائن التي جاءت في الآية الكريمة بأنها الأهرام التي تجمع فيها الغلات لاستغلالها في سنوات القحط والجفاف التي أخبهم بقومها سيدنا يوسف عليه السلام وذكر أنه حفيظ أي أنه خازن أمين² وفي تفسير السعدي للآية الكريمة أي أن يجعله على خزائن جبايات الأرض وغلالها مدبرا وحافظا لها³.

كما ذرت لفظه خزائن في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ...﴾⁴ وتفسير الآية ان مفاتيح ارزق عند الله وحده والمقصود هنا أن الخزائن هي مفاتيح الرزق⁵.

وقد جاء في المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ذكر مصطلح الخزينة، وهي المكان الذي كان يحتفظ فيه بالمجوهرات والأشياء الثمينة والأموال التابعة للأشخاص أو التابعة للدولة فقد كان للدولة العثمانية وهي خزينة المالية وتسمى أيضا الخزينة العامة او الخارجية وهي

¹ - سورة يوسف الآية 55.

² - إسماعيل ابن عمر ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، الرياض، 1999، ص ص 395-396.

³ - عبد الرحمن ابن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح، عبد الرحمن بن محلا اللويق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، (د.م.ن)، 2002، ص 401.

⁴ - سورة الأنعام الآية 50.

⁵ - عبد الرحمن ابن ناصر السعدي، المرجع السابق، ص 257.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

خزينة الدولة أما الثانية فهي الخزينة الخاصة وهي تابعة للسلطات تتكون من ثلاث غرف يتم سد فراغ ميزانية الدولة من تلك الغرف، وذلك في حال ضاقت ميزانية الدولة¹.

جاء في لسان العرب لابن منظور خزن بفتح الداي هي ما يخزن فيه الشيء وتعني الموضع الذي تخزن فيه الشيء، وخزانة الإنسان غلته وخازنه، وخزانه أي لسانه²، وكلمة الخزان تطلق كذلك على التاجر الذي يشتري البضاعة التي تكون في فترة ما رخيصة ثم يترص بها إلى أن حين غلائها لبيعها في وقت انقطاعها وكثرة الطلب عليها³.

1-1-2- المفهوم الاصطلاحي:

الخزينة في الاصطلاح تعني المكان بكل دلالاته سواء مجموعة رفوف أو زفة تحفظ فيها الأموال وكل ما هو ثمين من معادن وغيرها⁴، أما بالنسبة للخزينة الجزائرية فهي عبارة عن دهاليز تحت الأرض⁵، لها باب يؤدي إلى غرفة تتكون من جناحين وصولاً إلى غرفة تحتوي عللاً احتياطي مالي مخصص للأمور الطارئة أو الجارية وهذه الغرفة بدورها تؤدي إلى غرفة فسيحة تسمى الخزينة، هي التي تفتح بابها في الحصن الذي يجتمع فيه أعضاء الديوان⁶، وتذكر أحد المراجع

¹ سهيل صايبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، ج د، الرياض، 2000، ص 98.

² ابن منظور بن محمد مكرم، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبي وآخرون، دار المعارف، د.ط، القاهرة، (د.ش.ت)، ص 1154.

³ نزيه حماد: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار الميمان للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2023، ص 156.

⁴ علي آجقو وشهرزاد شبلي: مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري 1798-1830، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 21، 2016، ص 341.

⁵ وحيد خينش، المؤسسات في الجزائر نواحي العهد العثماني، الجيش نموذجاً، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 12.

⁶ علي آجقو وشهرزاد شبلي: المرجع السابق، ص 341.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

أن موقع الخزينة متواجد في بيت الحكومة¹، تمثل الخزينة ركيزة من الركائز الأساسية للإدارة العثمانية في الجزائر وذلك الارتباط الوثيق بمصادر الدخل والإنفاق بالإضافة إلى ما تتمتع به من تنظيم وتسيير محكمين². نظرا للأهمية التي تتمتع بها هذه المؤسسة في الدولة فقد عين لحراستها ستة عشر نوبيجا³.

وقد اخذت تجلب نحوها أنظار الطامعين من الدول الأوروبية وذلك لما تحتويه من أموال ومعادن ثمينة ومجوهرات وحي نفيسة⁴ كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب الموظفين في الأيالة تتصل أعمالهم بطريقة أو بأخرى بنشاط الخزينة، ولكن التصرف الفعلي والعملي يعود إلى الخزانجي⁵ أو رئيس الوزراء⁶، أو الخزانات وهو وزير المالية⁷ والذي يعد المشرف الفعلي والمكلف بإيداع النقود وغيرها من الأشياء الثمينة كما يعود إليه الإشراف على وجود الإنفاق كدفع أجور الأوجان⁸ وذلك في حطرة الداوي وكذلك الديوان ويتم تسليم الأجور أمام الجميع⁹.

¹ - Vanture de pradis, alger au XV III sciecle, Bililiothèque nationale de France, Alger saus date, p 106.

² - عمر لمقدم: المرجع السابق، ص 386.

³ - علي آجقو وشهرزاد شبلي: المرجع السابق، ص 341.

⁴ - لخضر مساعدي، السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة ماستر التاريخ الحديث، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 26.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أوان العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق، ص ص 159-160.

⁶ - وليام شالر، المصدر السابق، ص 58.

⁷ - نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ذات الحضارة، الجزائر، 2006، ص 77.

⁸ - ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 159-160.

⁹ - ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2008، ص 164.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

وتخضع نشاطات الخزينة إلى إشراف الداي بحيث يكون إشرافه إشراف جزئياً معنوباً يتمثل في مراقبة النشاط المالي كدفع الأجور أو إقرار تحديد الأسعار للمنتوجات المختلفة وتقييم عملة الخزينة¹، وهو الذي يسلك مفتاح الخزينة ويسلمه للخزناجي²، هذا الأخير الذي يساعده كل سنة كاتب الدولة المسؤول عن تسجيل المبالغ المالية، وأمين السكة المكلف بمراقبة ضرب النقود وفحص ووزن المجوهرات وتقديم قيمتها ويضاف إليها أجيران يهوديان أحدهما مسؤول عن التحقق من النقود المشكوك فيها، والآخر مسؤول عن وزن الأنواع التي تسلم إلى الخزناجي³.

1-2 - موظفو الخزينة:

أ- الباي: الداي كمنصب في دلالاته اللفظية في اللغة التركية يعني الخال في اللغة أما في المفهوم الاصطلاحي فتعني صاحب الدولة أو رئيس الدولة هي مشتقة من عبارة (الدايلاني)⁴، وتتمثل وظيفته في الإشراف على الخزينة وضمان المصادر المالية ومراقبة النشاط المالي المتمثل في دفع الأجور للجنود أو إقرار الأسعار للمنتجات المختلفة بالإضافة إلى تقسيم العملات سواء عملة الدولة أو العملات الأجنبية الأخرى، ومن الجدير القول أن إشرافه على الخزينة هو إشراف جزئي معنوي⁵، بالإضافة إلى ذلك فإن مفتاح الخزينة يكون بحوزته هو الذي يسلمه للخزناجي المسؤول عن إيداع الأموال أو إخراجها من الخزينة⁶، ونظراً لسلطته في البلاد وباعتباره الرجل الأول في جهاز الدولة فإن الداي يتحصل على الأموال والهدايا الثمينة التي تأتيه من كبار الموظفين في

¹ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق، ص 159.

² - نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 79.

³ - ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية دراسية وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 165.

⁴ - نشوان زيد علي عنتر: الجزائر في عهد الدايات (1671-1790)، النبراس للطباعة والنشر (د.ط)، صنعاء، 2005، ص 18.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، المرجع السابق ص 159.

⁶ - نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص 79.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

الدولة أو القناصل من مختلف الدول الأجنبية، لكن في حالة وفاته أو إذا عزل عن السلطة فإن تلك الأموال والهدايا والثروات التي تعود له تنقل مباشرة إلى الخزينة العامة للدولة¹.

ب- **الخنزاجي**: يسمى في بعض المصادر رئيس الوزراء² أو الخزندار³، وهو المكلف بوضع مصادر الدخل التي تعود للأمانة في الخزينة وكذلك الإشراف على مصاريف الإنفاق، يباشر أعماله المالية في حضور وإشراف الداي ومعه أعضاء مصاريف الإنفاق، يباشر أعماله المالية في حضور وإشراف الداي ومعه أعضاء الديوان⁴، اعتبر الخزناجي الرجل الثاني في جهاز الدولة بعد الداي وذلك نظرا لكون الدولة تولي اهتماما واسعا بالقضايا المالية التي أصبحت ذات أهمية كبيرة خاصة في مرحلة الدايات، بينما خلال السنوات الأولى للتواجد العثماني في الجزائر لم يكن الخزناجي ذا أهمية كبيرة فقد كان سوى وظيفيا مسؤولا عن الصندوق المالي ويقوم بالإشراف عليه⁵.

ج- **المكتباجي**: يلقب أيضا بالأفندي أو المقطاجي وهو المشرف على سجلات الدولة المالية⁶، ويعرف كذلك باسم الباشا دفتر⁷ وهو الكاتب الأول للدولة يساعد الخزناجي في عمله وذلك من خلال تسجيل المبالغ المالية في دفتره⁸.

¹ - لخضر مساعدي: المرجع السابق، ص 27.

² - وليام شالر، المصدر السابق، ص 58.

³ - عمر لمقدم: المرجع السابق، ص 386-387.

⁴ - ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 164.

⁵ - ناصر الدين سعيدونين ، المهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 26.

⁶ - عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 387.

⁷ - علي آجقو، شهرزاد شبلي: المرجع السابق، ص 344.

⁸ - مساعدي لخضر: المرجع السابق، ص 29.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

د- أمين السكة: من بين المساعدين الماليين للخبزائي والمكلف بمراقبة صك النقود وفحص المجوهرات يستعين بأجيرين يهوديين للتحقق من النقود ووزنها¹.

هـ- وكيل الحرج: يتولى تسجيل غنائم الجهاد البحري وهو اسم أطلق على من يتولى وزارة الحربية لكن دوره تراجع في السنوات الأخيرة من التواجد العثماني في الجزائر بعد النشاط البحري والقرصنة².

و- الصايحي: القائم على عد النقود التي تدخل للخبزينة أو تلك التي تخرج كجوه إنفاق³.

1-3- مصادر دخل الخبزينة:

لقد تعددت وتنوعت مصادر دخل الخبزينة الجزائرية في فترة التواجد العثماني وتعد الضرائب باختلافها وعوائد الجهاد البري الركيزة الأساسية التي تقوم عليها النظام المالي للأليالة والمصدر الأساسي لدخل الخبزينة العامة للدولة هي كالتالي:

أ- الضرائب:

تجدر الإشارة إلى أن الضرائب تقسم إلى قسمين: ضرائب القطاع الريفي وضرائب ورسوم الاقتصاد في المدينة، ومن الملاحظ أن الأنشطة الاقتصادية في الريف والمدينة تختلف لهذا نجد أن النشاط الاقتصادي في الريف يرتكز أساساً على الأراضي ووضع ملكيتها التي على أساسها تختلف الضرائب، فنجد الملكيات الخاصة التي تخضع للبايلك والتي بدورها تسهم بالعشور

¹ ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 165.

² ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، المرجع السابق، ص 161.

³ علي آجقو، شهرزاد شبلي: المرجع السابق، ص 344.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

والزكاة¹، فالأول هي ضرائب على المحاصيل والثانية ضرائب تفرض على الأموال والحبوب والماشية².

بالإضافة إلى الغرامة التي تدفعها قبائل المناطق الخارجة عن سلطة البايك وهي عبارة عن ضريبة نقدية أو عينة³، سواء ماشية أو مزروعات مختلفة⁴.

ذلك في حالة واحدة وهي عدم وجود أموال لدى القبائل، فيضطرون إلى تسليم الغرامة في أشكال أخرى مختلفة غير النقود وتتمثل في الحيوانات أو المزروعات.

نجد كذلك أن القبائل الرعية تدفع ما يسمى المعونة أو اللزمة وهي بدورها ضريبة نقدية أو عينة تختلف كميتها حسب كل مناسبة⁵، تقسم بدورها إلى أنواع: فنجد معونات بلاد القبائل تقدم عينا في شكل مزروعات أو من قطعان الماشية، ضيفة الباي وهي هدايا تعطى للباي كل 6 أشهر من بين الضرائب التابعة للقطاع الريفي أيضا نجد حق البرنوس والمشخة يقدمها الشيوخ الذين يتقصدون المناصب حديثا⁶، عوائد ورسوم أراضي البايك هي الأراضي كل الأهالي يعملون فيها كأجراء أو خماسين، هذه الأراضي تحصل عليها البايك عن طريق المصادرة⁷، أما خيل الرعية تقدم في شكل نقود أو بدلا منها عددا من الخيول أو الدواب وتختلف حسب كل منطقة⁸، فيما يخصه القمح النباتي من الضرائب هي الضرائب والرسوم الاقتصادية في المدن نجد الحرية وهي

¹ - عمر لمقدم: المرجع السابق، ص 387.

² - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي/ ط1، بيروت، 1997، ص 80.

³ - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، (د.ط)، 2012، ص 47.

⁴ - فاطمة الزهراء سيدهم: موارد آيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، ع 13، 2011، ص 25.

⁵ - فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق، ص 25.

⁶ - علي آجقو. شهرزاد سبلي: المرجع السابق، ص 347.

⁷ - ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 299.

⁸ - فاطمة الزهران سيدهم: المرجع السابق، ص 25.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

الضريبة التي تدفعها الدول الأوروبية¹، ونجد كذلك الهدايا التي يقدمها القناصل المقيمين في الجزائر من أجل التقرب والتودد أصحاب السلطة في الأيالة²، كذلك عمدت الجزائر إلى مصدر آخر لزيادة دخلها تمثل في مصادرة وتغريم القبائل الثائرة أو بعض الموظفين وأخذ أملاكهم وبيعها في المزاد العلني أما أموالها فتعود إلى خزينة الدولة³.

بالإضافة إلى الدنوش التي تقدم إما سنوياً أو فصلياً فجزء كبير منها يعود إلى خزينة الدولة والجزء الآخر يقدم في شكل هدايا للموظفين الساميين في الدولة⁴، ويذكر شريف الزهار أن دنوش باي الشرق على سبيل المثال كانت تقدم كل ثلاث سنوات⁵ يظهر في قوله "أما دنوش باي الشرق إنه ينقل الجزائر في فصل الصيف كل ثلاثة أيام..."⁶، ضرائب ورسوم المحلات التجارية وهي ما يدفعها المستأجرون للمخازن والأجنحة في بعض الأحيان يدفعونها من إنتاجهم الصناعي⁷.

ذلك أن كل حرفي على سبيل المثال يدفع ضريبته مما يصنعه مثلاً النحاس يقدم أواني نحاسية وغيرها من الأشياء التي يصنعها وذلك بدلاً من النقود في حال عدم توفرها أو في حال كانت قليلة فيلجأ الصناع والحرفيون إلى هذا النوع من الدفع.

¹ - وليم سنيسر: الخزائن في عهد رياس البحر، تعر، تق: عبد القادر زيادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 149.

² - محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص 40.

³ - علي أجقو، شهرزاد شبلي: المرجع السابق، ص 350.

⁴ - نفسه، ص 348

⁵ - شريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيس إشراف الجزائر، 17054-1830م، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 46.

⁶ - شريف الزهار، المصدر نفسه، ص 46.

⁷ - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792-1830م)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص 190.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

بالإضافة إلى رسوم المحلات التجارية نجد مصدر آخر خارجي يتمثل في التجارة الخارجية والمواد التي تصدر إلى الخارج كالتمور والماشية والصوف وغيرها.¹

هذه كانت فقط بعض الأمثلة للضرائب والمداخيل التي كانت تعتمد عليها الخزينة الجزائرية خلال فترة التواجد العثماني بالإضافة ذلك هناك أنواع أخرى من الضرائب مثل عائدات بين المال والضرائب التي تفرض على أهل الدمة (اليهود والمسيحيين) وغيرها من الضرائب التي لا يسعني ذكرها كلها.

ب- **غنائم الجهاد البحري:** كانت تعتبر أهم مصادر الدخل التي تعود على الخزينة بالأموال² هذا النشاط مثل العمود الفقري الذي يعتمد عليه الاقتصاد والخزينة في إيالة الجزائر ذلك لفترة طويلة من الزمن.³

ذلك أن الأيالة خلال فترة التواجد العثماني كانت تعتمد على القرصنة أو ما يسمى بالجهاد البحري في حوض البحر المتوسط كمصدر أساسيا ورئيسي للدخل خاصة في البدايات الأولى للتواجد العثماني في الجزائر حيث راجعت نسبة الدخل في السنوات الأخيرة من الوجود العثماني وذلك في بدايات القرن التاسع عشر البحري وضعف الأسطول الجزائري والذي هجم عليه فيما بعد تحطمه وأصبحت الخزينة الجزائرية محل أطماع لأغلب الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا.

2- مؤسسة بيت المال:

استخدمت هذه المؤسسة منذ العهود الأولى للتواجد العثماني، وتعتبر من أهم المؤسسات التي يقوم النظام المالي في أيالة الجزائر وإحدى ركائزها يقوم جهازها على الإشراف على الأملاك والثروات التي تعود للدولة سواء مات أصحابها أو فقدوا في ظروف غامضة تقوم بتصفية الأموال، تعمل

¹ - عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 391.

² - محمد ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 40.

³ - علي آجقو، شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 349.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

هذه المؤسسة حسب الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الإشراف على مراسم الدقة والتركات والأملاك.¹

3- مؤسسة دار السكة:

هي المكان الذي ننسك فيه العملة باسم الضرب من أهم المؤسسات التي تعود بالنفع على الدولة وعلى النظام المالي تعتبر رمزا من رموز سلطة الدولة، متواجدة بالجزائر، والأخرى في تلمسان.²

¹ - حبيبة عليلش ، طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 1519-1830م، أطروحة دكتوراه، تاريخ المغرب العربي الحديث ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر ، 2020-2021، ص ص 126-127.

² - فتيحة رحموني وخليفة فاطمة الزهراء، السياسة النقدية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2019-2020، ص 32.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

المبحث الثاني: الجزائر مستعمرة فرنسية 1830-1834م

قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر وتحولها إلى مستعمرة فرنسية، مرت الجزائر بعدة محطات من تاريخ سبقت ذلك بفترة لذلك وجب التطرق إلى هذه المحطات المهمة من تاريخ الجزائر، وذلك بهدف معرفة المراحل التاريخية التي سبقت الغزو العسكري الفرنسي والتي مرت بها الجزائر بدءا من أوضاعها العامة مروراً إلى بسط السيطرة الفرنسية على أراضيها ومحاولة تكريس الاستيطان خدمة النشاط الاستعماري والسيطرة على الجزائر التي كانت قبل الاستعمار الفرنسي تتمتع بالسيادة ولها كافة الحقوق وهذا عكس ما تدعيه فرنسا، وبعض الكتابات الفرنسية.

1- السياق التاريخي للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

1-1- الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي:

1-1-1- الوضع السياسي:

في السنوات الأخيرة التي سبقت الاحتلال الفرنسي بدأت القوة الجزائرية في الإنهيار وذلك بسبب التنافس مع الدول الأوروبية¹، وقد عرفت هذه الفترة سو تسيير وتدبير الحكام والقائمين على السلطة فقد حاولوا الاهتمام بالتجارة ، وبحيث الأخذ بالحسبان أن هذه الفترة عرفت تراجعا وتناقضا في النشاط المعيشي للسكان²، ويجب الأخذ بالحسبان أن هذه الفترة عرفت تراجعا وتناقضا في النشاط البحري الذي يعتبر القوة الحامية للبلاد والقوة الرئيسية في المنطقة³، أما نظام الطابع المدني والطابع العسكري جماعيا شوريا في القمة وفرديا مطلق في القاعدة⁴ يحكمها الداي وهذا اللقب يطلق على العم أو الخال، كما يطلق على البطل ومن له الشجاعة وهذا هو سبب تسمية

¹ - H.d. de grammont, histoire d'alger pour la dominations turque (1515-1830), paris, 1887, p 240.

² - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية الشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنر والتوزيع، الجزائر، 1772، ص 18.

³ - H.d. de grammont, , op, cit ; p 240.

⁴ - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 19.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

الأتراك للداي في الجزائر¹ مهمته تنظيم الجيوش وتطبيق القوانين المدنية والعسكرية والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي كما أنه يشرف على المالية وتعيين الوزراء².

يرتدي عادة جلدا ناعما فب قدميه تحيط به أزرار من الماس وشاش في وسطه هلال من الماس فوق رأسه، وحزام من الحلي في خصره³ وبينما نجد أن العمامة من الوبر يكتفون ببرنوس من الصوف وعموما فإن ملابسهم كانت حسب متطلبات الوقت⁴.

يتبع الداوي وزير البحرية ووزير الخارجية ووزير الحربية والخزناجي يختص في الشؤون المالية وآخر يتولى أمور القضاء ووزير للأملاك الأميرية وأخيرا نجد سكرتير الداوي، وللدرد عن بعض الكتابات الفرنسية التي تقول أن الجزائر كانت مستعمرة في فترة التواجد العثماني تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وعلاقتها بالباب العالي هي بمثابة العلاقة بين دولتين⁵.

بالنسبة للتقسيم الإداري للبلاد والذي استمر العمل به إلى غاية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، وقد انقسم إلى أربع بايلاكات دار السلطان خاضعة لحكم الداوي مباشرة، بايلاك الغرب: وهران بايلاك الشرق: قسنطينة، بايلاك التيطري: المدية، وكل بايلاك ينقسم إلى أوطان⁶.

استكمالا للفساد الذي شهد نظام الحكم والاستغلال المجحف، فقد شهدت هذه الفترة أيضا التنافس على السلطة وشراء المناصب، بالإضافة إلى تجريد الرعايا من ممتلكاتهم إقبال كاهلهم بالضرائب المجحفة والتي ازدادت أواخر التواجد العثماني بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية والجهاد البحري⁷.

¹- veuture de paradis, op, cit, p 98.

²- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 19-20.

³- وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 95.

⁴- ج. هابنستراي، رحلة العالم هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1148-1732م)، تر، تق، ناصر

الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د.س.ن)، ص 59.

⁵- عبد الحميد مسعود الجزائري، حقيقة الجزائر، مكتب الجزائر للدعاية والنشر، القاهرة، 1939، ص 20.

⁶- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 21.

⁷- العايش بكار، الوضعية العامة للجزائر قبيل الاحتلال، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع2، 2008، ص 152.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

ومن أمثلة هذه المعاملات نجد مابنسترايت يذكر لنا في إحدى رحلاته إلى بايلك التيطري أن الباي يقوم لحملات تأديبية ضد العرب الممتنعين عن تسديد الضرائب والخارجين عن سلطته¹، إلى جانب ذلك نرى أن العثمانيين في الجزائر قد عرف عنهم تنصيب بعض الحرفيين كالإسكافيين والكناسين في منصب الداي وذلك لسهولة التحكم بهم، كما وصفت هذه الفترة بالانقلاب الداخلي والخارجي للحكام ما أدى إلى فقدان الثقة فيهم من طرف الأهالي².

كل هذه الظروف السياسية وظلم السلطة للرعية ساعد على خلق بعض القلاقل والثورات الداخلية ضد السلطة والتي قادها بعض شيوخ الزوايا وزعماء القبائل³، ومن بين هذه الثورات نذكر على سبيل المثال لا الحصر ثورة ابن الأحرش 1804 والذي إدعى صاحبها المعروف باسم عبد الله البودالي النسب الشريف وذلك بهدف اكتساب مكانة لدى عامة الناس، ثورة النمامشة والأوراس بين سنوات 1818 و 1823م⁴.

كذلك نجد الثورة التيجانية التي استمرت من أواخر العهد العثماني وذلك في سنة 1827م، بقيادة محمد الكبير التيجاني، هذا التمرد لاقتى عداء كبيرا من الحكام في الجزائر⁵، وفيما يخص الوضع السياسي الخارجي للجزائر في الفترة التي سبقت الغزو الفرنسي فقد تميز بالتوتر أحيانا والسلم أحيانا أخرى تمثل ذلك في إبرام المعاهدات ومنح الامتيازات للدول الأوروبية أو القروض وعلى رأسها فرنسا⁶.

كما تربطها علاقات دبلوماسية مع بعض الدول الأوروبية الصديقة يمثل كل دولة قنصل في الجزائر⁷ وأحيانا أخرى كانت هذه الأوضاع تتوتر وينظر ذلك في المعركة البحرية التي حدثت في

¹ - هابنسترايت، المصدر السابق، ص 63.

² - بكار العايش، المرجع السابق، ص 154.

³ - نفسه، ص 155.

⁴ - صالح عياد، المرجع السابق، ص 194.

⁵ - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

⁶ - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ج1، الجزائر، 2007، ص 255.

⁷ - وليام شالر، المصدر السابق، ص 64.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

1816م بين الجزائر والأسطول البريطاني¹، بسبب موقف الحياد الذي اتخذته الجزائر في الحرب التي كانت بين فرنسا وإنجلترا، تبعه قصف لمدينة الجزائر ما زاد الأوضاع تزداد توترا وحدة مما كانت عليه².

وتماشيا مع ما تم ذكره أيضا من إضرابات وتوترات عرفها الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، يجب الأخذ بالحسبان دور اليهود كذلك في تأزم الوضع في البلاد وإضعافها ومهد للأطماع الأوروبية في وضع خطة للجزائر التي نجحت فيها فرنسا فيما بعد.

1-1-2- الوضع الاقتصادي:

إن المعروف عن الجزائر أنها بلد فلاحى بالدرجة الأولى بفضل مناخها الملائم لعدة أنواع من المزروعات ويعتبر القمح والشعير والزيتون أهم هذه المنتجات الزراعية التي تركز عليها البلاد وتصدر منها إلى الخارج، بالإضافة إلى تنوع الحيوانات كالأبقار الماعز والغنم وغيرها³ ولا يخفى علينا أن الفلاحة الجزائرية بدأت في التراجع في السنوات الأخيرة للتواجد العثماني في الجزائر وذلك بسبب الاهتمام بالجانب العسكري وإهمال الفلاحة.

أما ملكية الأرض فقد كانت مقسمة على النحو التالي: ملكية خاصة توجد عموما في المدن، الملكية المشاعة وهي أراضي القبائل، أملاك الدولة والحبوس وهي التي تكون تحت إشراف المصالح الإدارية⁴ بالنسبة للصناعة الجزائرية فقد كانت صناعة تقليدية تركز على الصناعات الحرفية، من أشهرها طرز الملابس، أو نسيج الزرابي⁵، ويذكر لنا وليام شالر أن الجزائر كانت تمارس بعض الصناعات الأخرى كصناعة السفن وإصلاحها لكنها تراجعت من قبيل الغزو

¹ - المرجع نفسه، ص 62.

² - جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، (د.م.ن)، 1994، ص 55.

³ - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 57.

⁴ - المرجع نفسه، ص 58.

⁵ - المرجع نفسه، ص 61.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي

للجزائر (1750-1834م):

الفرنسي¹، وبالموازاة مع صناعة السفن الحربية فإن الجزائر كان لها سفن تجارية تحمل بعض المنتجات إلى الخارج لبيعها والتي بفضلها أبرمت الجزائر معاهدات واتفاقيات تجارية²، لكنه على العموم عرف ركودا بدوره تراجعاً بسبب تراجع النشاط البحري، وقطع العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية.

اعتمدت الجزائر على مداخيل الجيش وعائدات النشاط البحري بالدرجة الأولى كما هو معروف لكنه تراجع في السنوات الأخيرة من التواجد العثماني وذلك بسبب تراجع قوته³، لهذا اتجهت الدولة إلى اعتماد مصدر دخل آخر تمثل في الضرائب كالغرامة، الحكر، والتي ازدادت قبيل الغزو الفرنسي بفعل التراجع الذي شهدته البلاد في مختلف الميادين⁴.

1-1-3- الوضع الاجتماعي:

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية وحتى العوامل الطبيعية كالجفاف قد أثرت بشكل أو بآخر على الوضع الاجتماعي للبلاد في السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال الفرنسي وأدى إلى تضائل في عدد السكان بسبب الأوبئة والمجاعات التي عرفت البلاد في بدايات القرن التاسع عشر، وعند دخول الفرنسيين عام 1830م أرض الجزائر لم يمكن عليهم إلا أن يعدوا حوالي 30 ألف نسمة⁵.

وأم التقسيم الاجتماعي للسكان في الجزائر يقسم إلى نوعين، سكان الحضر وهم الذين يقطنون في المدن ويمتثلون الصناعة والبدو وهم سكان الريف أو جماعة البدو الرحل الذي يعيشون على الرعي وما تنتج الأرض⁶.

¹ - وليام شالر، المصدر، ص 61.

² - عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص 25.

³ - H.d. de grammont, op, cit ; p 240.

⁴ - عميروحي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية

الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 28.

⁵ - H.d. de grammont, Ibid, op, cit ; p 240.

⁶ - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 46.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

1-2- العلاقات الجزائرية الفرنسية:

إن المتعارف عليه في تاريخ الجزائر أن علاقاتها بفرنسا هي علامة قديمة بدأت بالقروض والمساعدات الاقتصادية ومنح الامتيازات وإبرام المعاهدات فلا طالما استندت فرنسا الامتيازات الاقتصادية في الجزائر فترة من الزمن ومنه وجب علينا تسليط الضوء أكثر على العلاقات التي سبقت الغزو الفرنسي للجزائر بفترة قصيرة من الزمن لكن هذه العلاقات بدأ يشوبها نوع من التوتر وذلك بعد تجريد الجزائر فرنسا من امتيازاتها في الجزائر جاء هذا القرار بعد تفوق بريطانيا في حربها مع فرنسا دون أن ننسى أن بريطانيا قد هاجمت الجزائر سنة 1816 كما تم الإشارة إليه سابقاً¹، لكن بعد معاهدة 1817م استرجعت فرنسا هذه الامتيازات لكن الجزائر بعد ثلاث سنوات أصرت على تجديد المعاهدة ودراسة طريقة الدفع، وعادت هذه العلاقات إلى التوتر من جديد وما زاد الأمور تزداد تعقيدا هي الديون الفرنسية التي لم تدفعها للجزائر ومواصلة داي الجزائر بالمطالبة بتسديد الديون المتراكمة².

وهذه الديون جاءت بعد شراء فرنسا الحبوب بأثمان مؤجلة كان التجار الهود هم الوسطاء في هذه العملية التجارية³ والدور الذي لعبه بكري وشناق في تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر التي انتهت بالحصار البحري على الجزائر وغزوها عسكريا سنة 1830⁴، لكن قبل ذلك لجأت فرنسا إلى التخطيط إلى غزو الجزائر عبر سلسلة من المخططات وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط لاحتلال الجزائر لم يظهر فقط سنة 1827 فحسب الدراسات فإن البوادر الأولى للمخططات العسكرية لاحتلال الجزائر قد بدأت قبل ذلك بكثير تعود جذورها إلى القرنين السابع والثامن عشر

¹ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 254.

² - المرجع نفسه، ص 255.

³ - إسماعيل أحمد محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة أفريقيا)، دار المريخ للنشر، ج2، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 127.

⁴ - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 34.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

والتي بدأت بجملة دوكين الأولى سنة 1682¹، ومن بين هذه المخططات نذكر على سبيل المثال الحصر مشروع بيار دوفال الأول 1819م والثاني 1827م وقد بدأت نواياها في احتلال الجزائر منذ السنوات التي عمل فيها قنصلا في الجزائر، فيما يخص المشروع الثاني فقد لقي استجابة من وزير البحرية والمستعمرات آنذاك وقد كتب عن أهم الحملات العشرية التي تلقتها الجزائر من الدول الأوروبية كانت خطته متضمنة مكان الإنزال الذي تقرر في غرب مدينة الجزائر، كذلك نجد مشروع محمد علي باشا 1829م².

الذي يعتبر من بين المشاريع الخطيرة التي وضعت لاحتلال الجزائر من خلال القيام بجملة عسكرية يشنها محمد علي على الجزائر لكنه لم ينجح بسبب التدخل الإنجليزي³.

3-1- أسباب الغزو الفرنسي للجزائر:

يرى حمدان بن عثمان خوجة أن أحد الأسباب الأولى للعدوان الفرنسي على الجزائر هو المطالبة بتسديد الديون التي كانت على عاتق فرنسا التي كان اليهود وسطاء فيها⁴، لكن من وجهة نظر أخرى فإن فرنسا قد وضعت بعض الأسباب لاحتلال الجزائر جاء ذلك قبل الشروع في التنظيم والإعداد للحملة وقالت أمام الرأي العام الأوروبي وخاصة بريطانيا، أن الجزائر لم تتوقف عن استرقاق البيض ضد ضباط وأسرى أوروبيين⁵، وموصلة مع وجهة النظر الفرنسية حول أسباب الحملة نجد أنها قد صرحت في إحدى جرائد ما وسطرت مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- أمر داي الجزائر بتهديم حصون ومؤسسات كانت تابعة لفرنسا في الجزائر.

¹ - زهرة محجوبي، المخططات العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزائر (1741-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، ع1، 2020، ص 86.

² - نفسه، ص 97.

³ - حنيفي هالي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815-1830م، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007، ص ص 74-75.

⁴ - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 139.

⁵ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 259.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

- زيادة الجزائر مبلغ الدفع مقابل امتياز صيد المرجان.

- استرقاق الجزائر لبعض الضباط كانوا على متن باخرة رومانية تحت الوصاية الفرنسية.¹

أما من وجهة النظر الوطنية فالمرجع أن فشل فرنسا في غزو مصر يعد أحد الأسباب التي جعلتها توجه نظرها نحو الجزائر والرغبة في إقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا، ولعل أهم سبب دفعها إلى توجيه نظرها نحو الجزائر هو الطمع في خيراتها وثرواتها ورغبة تساوي عرض منتجاتها في أسواق الجزائر والتخلص من الديون السالبة التي تدين بها إلى الجزائر²، وذلك لتعويض اقتصادها الذي منعت منذ الثورة الفرنسية من خلال شراء الحبوب من من الجزائر بأتمان مؤجلة بمساعدة اليهود كما ذكر سابقا³.

دون أن ننسى أن للعامل الديني كذلك كان له أثر على احتلال الجزائر، ظهر ذلك في أحد التقارير التي أرسلت إلى الملك شارل العاشر من قبل وزير الحربية الفرنسي ذكر فيها أنه سينتقم من أعداء المسيحية وأنه يطمح إلى تنصير إفريقية⁴.

وقد حملت فرنسا نفسها مسؤولية حماية الكنيسة الكاثوليكية⁵. إضافة إلى كل ما سبق من الأسباب التي تعددت بين أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية وحتى دينية فإنه يضاف إليها سبب لاحتلال الجزائر اعتبره فرنسا الطرة التي أفاضت الكأس لكن من جهة النظر الوطنية فإنما كانت ذريعة فقط اتخذتها فرنسا لاكتساب الشرعية في احتلالها الجزائر وكسب تعاطف أوروبي تمثل هذا في حادثة المروحة، حيث يذكر لنا شارل روبيير أجيرو، أن سببها هو أن داي الجزائر ضرب القنصل الفرنسي ورفض الاعتذار لهذا توجهت فرنسا إلى حملة إلى الجزائر لحفظ ماء وجهها أولا، تأديب

¹ - نفسه، ص ص 260-261.

² - علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، (د.س.ن)، ص 273.

³ - إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص 127.

⁴ - رأفت الشيخ، تاريخ الحرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د.م.ن)، 1996، ص 132.

⁵ - خديجة بقطاش، الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، دحلب، الجزائر، 1977، ص 17.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

الداي ثانياً¹ لهذا اعتبرت هذه الحادثة في مقدمة الأسباب التي أدت إلى احتلال الجزائر والنقطة الفاصلة في اضطراب العلاقات بين البلدين.

2- احتلال الجزائر والتوجه نحو فكرة الاستيطان

سبق إنهاء فرنسا للتحضيرات العسكرية اللازمة لغزو الجزائر طبع بيان وزع على مختلف المناطق في الجزائر ينص على أن الفرنسيين قادمون على تأديب الداي فقط².

اتجهت الحملة من ميناء طولون إلى سيدي فرج حيث نزلت قوات مكونة من 37000 رجل يوم 14 جوان 1830 إلى خليج سيدي فرج بقيادة الجنرال ديبورمو³ بالنسبة للطرق الجزائر يفقد كان بقيادة إبراهيم آغا الذي كان كل مرة ينضم إليه آلاف العرب والقبائل إلى جيشه، كان باي قسنطينة قد جاء رفقة 12 ألف من العرب والقبائل وباي التيطري 8 آلاف بالإضافة إلى آخرين من شيوخ القبائل الذين يقدر عددهم ما بين 16 و 8 ألف مقاتل تجمعوا في سطاوولي⁴، ويذكر سيمون بيفافير في مذكراته أن الداي حسين قد استهان بقوة الفرنسيين ولم يأمر بإعداد الوسائل اللازمة للدفاع عن المدينة⁵.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن الاشتباكات التي جرت بين الطرفين تجدر الإشارة إلى أن سبب انهزام الجيش الجزائري في سيدي فرج يعود إلى الأخطاء التي ارتكبها إبراهيم آغا صهر الداي حسين والذي كان يجهل أمور الحرب فحسب حمدان خوجة فإنه قد رفض تنفيذ التكتيكات التي

¹- شارل روبيير أجبيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور منشورات عويدات، ط1، باريس، 1972، ص 14.

²- حنيفي هلاي، المرجع السابق، ص 88.

³- شارل روبيير أجبيرون، المرجع السابق، ص 15.

⁴- محمد الهادي الحسني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2006، ص 69.

⁵- سيمون بيفافير، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق، تعر، أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 62.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

وضعها باي قسنطينة أحمد باي الذي رأى أن الجيش لن يكون قادرا على الوقوف في وجه القوات الفرنسية أو مقاومته بهذا التنظيم¹.

وقد قدم خطته المقترحة في حضور كان من باي التيطري ووبحوجة الخيل وخليفة الباي، جاء ذلك قبيل رسو السفن الفرنسية في 14 جوان، اقترح الهجوم على الجيش الفرنسي في مؤخرته بهدف زرع الفوضى في أوساطه والموازاة مع وصول السفن الفرنسية إلى سيدي فرج فقد وقعت اشتباكات يوم 14 جون بين حامية سيدي فرج والقوات الفرنسية دمرت فيها بطاريات المدفعية الحامية الجزائرية²، وتمت السيطرة على خليج سيدي فرج من قبل القوات الفرنسية بالمقابل باشر الجزائريون في بناء وتشبيد تحصينات وحفر الخنادق على جوانب معسكرهم في سطاوالي، في 15 جوان تواصلت التجهيزات للطرفين إلى غاية 18 جوان حيث تنقلت الجيوش الجزائرية كما ذكر سابقا وتجمعت مجددا في سطاوالي³.

تجمعوا هناك أين وقعت معركة سطاوالي في 19 جوان، بدأ الهجوم بقيادة إبراهيم أغا حيث أطلقت المدفعية على المراكز الفرنسية وتمكنوا من زعزعة الصفوف الفرنسية لكنهم تلقوا هجوما مضادا من القوات الفرنسية⁴ التي تمكنت من مهاجمة حصن الإمبراطور⁵.

بعد انهزام الجيش الجزائري في سطاوالي جاءت معركة سيدي خالف في 24 جوان توالى فيها الهجومات الجزائرية على القوات الفرنسية التي لم تتمكن من إيقاف الهجوم إلا بعد فترة من القتال لاقى فيها الجيش الفرنسي خسائر بشرية توفى على إثرها ابن الجنرال ديبورمون قائد الحملة⁶ وبعد توالي الهجمات من الطرفين وصل الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر بالتقرب من حصن

¹ - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 154.

² - بوزراع أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، دراسة عسكرية، مجلة الدراسات التاريخية

العسكرية، م4، ع3، 2022، ص 89.

³ - المرجع نفسه، ص 91-92.

⁴ - بوزراع أحمد، المرجع السابق، ص 94.

⁵ - شارل رويير أجيرون، المرجع السابق، ص 15.

⁶ - بوزراع أحمد المرجع السابق، ص 95.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

الإمبراطور مساء يوم 29 جوان تم فيها تبادل القصف الذي دام من 30 جوان إلى غاية 3 جويلية تلاها إسقاط حصن الإمبراطور في صبيحة 14 جويلية بعد مقاومة قوية من الجزائريين انتهى بالسيطرة عليهم من قبل القوات الفرنسية² يضاف له قنبلة مدينة الجزائر جعل من الداوي حسين يسارع في عقد اجتماع ضم رجال السلطة والجيش لدراسة المستجدات وقاموا بإرسال مبعوثين إلى ديبورمون لمعرفة نواياه القادمة.

هذا الأخير أمهلهم مهلة 24 ساعة لتسليم القلعة وفي الأخير أجمعوا على تسليمها وكما تم ذكره سابقا في البيان الفرنسي الذي نشر قد كان له دور في التأثير على معنويات الجزائريين³، وبد توالي الأحداث أضطر الداوي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام مع الطرف الفرنسي نص على تسليم الحصون للقوات الفرنسية وحرية الداوي وأسرته في التصرف في ثرواته والانسحاب إلى أي مكان يريده، كما نص على حرية ممارسته الشعائر الدينية للجزائريين واحترامها⁴، لكن الفرنسيين لم يحترموا البنود التي جاءت في معاهدة الاستسلام التي حررت يوم 5 جويلية فقد باشروا في الاستيلاء على أماكن العبادة ومقدسات المسلمين وتحويلها إلى ثكنات عسكرية والاستيلاء على الأوقاف.⁵

¹ - بوذراع أحمد المرجع السابق ، ص 98.

² - نفسه، ص 99.

³ - نفسه، ص 100.

⁴ - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 171.

⁵ - خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 21.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

بعد تأكد احتلال عاصمة البلاد بدأت فرنسا تخطط إلى الخروج من مدينة الجزائر والتوسع نحو الداخل وذلك بهدف فك الحصار والعزلة على العاصمة بسبب العزلة السياسية والحاجة إلى المؤونة، فبدأ بالتوسع نحو البلدة وما جاورها وقد لاقوا فيها مقاومات من سكانها كان أول هجوم شعبي تقابله القوات الفرنسية هو هجوم لقوة من سكان البلدة وأوطان متيجة خلفه خسائر بشرية حوالي 15 قتيلًا و43 جريحًا¹، بعدها حاولوا احتلال عنابة في 2 أوت 1830 التابعة لإقليم قسنطينة الذي ما يزال واقعا راية المقتومة بقيادة أحمد باي، هذه الحملة لاقت مقاومة من سكان المدينة جعلت القوات الفرنسية توجه نظرها في اتجاه مدينة وهران والمرسى الكبير² وبعد تأكد الاحتلال الفرنسي في الجزائر وما تبعه من أحداث بقية فرنسا في موضع الحار حول البقاء في الجزائر (المناطق التي تم السيطرة عليه)، والاستيطان فيها أو الاكتفاء بالاحتلال والسيطرة فقط، حسب رأي دو طوكفيل فإن فرنسا ما أن غادرت الجزائر فإنها ستقع مباشرة تحت سيطرة أمة أخرى وهذا ما سيؤمد ضعف فرنسا وتراجعها لهذا فإنه يرى أنه ينبغي على فرنسا الاحتفاظ بالجزائر³ التي أصبحت تحكم بطريقة عسكرية تخضع لوزارة الحربية أي أن للجزائر نظام عسكري خاص بها يختلف عما هو عليه في فرنسا⁴ وبعد قرار الاحتفاظ بالجزائر بشكل دائم وتوجه فرنسا إلى فكرة الاستيطان ومحاولة تجسيده في الجزائر أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما ملكيا ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها مقاطعة فرنسية تخضع مباشرة لوزارة الحربية في فرنسا⁵.

وتعتبر الفترة الممتدة ما بين 1830-1834 قبل صدور هذا المرسوم فترة التردد أي أن الجيش الفرنسي كان بين فكرة احتلال الجزائر لتأديب الداي والعودة إلى فرنسا وبين الاستقرار في الجزائر

¹ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج1، لبنان، 1992، ص 32.

² - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م المرجع السابق، ص 34.

³ - ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، تق: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 35.

⁴ - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 123.

⁵ - عيسى بوقلقول، التشريعات العقارية والاستيطان خلال فترة الحكم الملكي 1830-1842م نموذجاً، مجلة المقدمة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، م9، ع3، 2024، ص 315.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

لكن بعد قرار 22 جويلية 1834 تم الإعلان عن قرار الاحتفاظ بالجزائر وأصبح الحكام يتمتعون بصلاحيات واسعة كتفويض العقوبات بحجة إحلال الأمن في الجزائر¹.

وقد كانت المحاولات الأولى للاستيطان في عهد الجنرال كلوزيل الذي كانت له نية كبيرة في تنفيذ مشروع استيطاني في الجزائر يتضمن الاحتفاظ بالجزائر وتأكيد فكرة الاستيطان وقد كان أول قرار أصدره في 8 سبتمبر 1830م ينص على أن كل الأملاك والمحلات والمنازل وغيرها التي كانت تحت سلطة الداوي والبايات تعود إلى سلطة الدومين²، حدد المرسوم كذلك الأراضي التي تنطبق عليها النصوص التشريعية خاصة تلك التي تتعلق بنزع الملكية الذي جعل للاستيطان في الجزائر صبغة قانونية³، وأن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية⁴، كما وقد قسم المرسوم الملكي الصادر في 1834م البلاد إلى ثلاث عمالات: الجزائر، قسنطينة، وهران، تخضع هذه العمالات لسلطة الحاكم العام⁵ هذا الأخير الذي يعين على تنفيذ السياسة العسكرية خدمة للمشروع الاستيطاني⁶ الذي لا يكون مكتملا إلا باستقدام المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر لبداية تعميرها.

¹ - عبد الحفيظ قبائلي، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة (1830-

1900م)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019-2020، ص 167.

² - أمحمد مختاري، حباش فاطمة، تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري الاستيطاني الفرنسي في تيارت نموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع2، 2022، ص 418.

³ - المرجع نفسه، ص 419.

⁴ - نور الدين صابر، المكاتب العربية والسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، إقليم قسنطينة نموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م6، ع 2023، ص 1051.

⁵ - نور الدين صابر، المرجع السابق، ص 1056.

⁶ - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 123.

الفصل الأول الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر (1750-1834م):

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن النظام المالي يعتبر اللبنة الأساسية في النظام العثماني في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة من تواجده في الجزائر ونظرا لفعاليته فقد أثر في قوة البلاد عن طريق اختلاف مصادر دخله والتي تمثلت في الضرائب والهدايا والإتاوات وعائدات النشاط البحري ، تبع ذلك حدوث بعض التقلبات منها تأزم الوضع المالي في الجزائر بفعل فساد نظام الحكم وتراجع النشاط البحري ، إضافة إلى اضطراب الأوضاع العامة الداخلية والعلاقات الخارجية خاصة مع فرنسا وتوجه هذه الأخيرة نحو فكرة الاحتلال الذي تجسد في 5 جويلية 1830، تؤكد الاحتلال الفرنسي والتوجه نحو فكرة الاستيطان واستغلال الثروات خاصة بعد إصدار المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834م الذي اعتبر أن الجزائر قطعة فرنسية من هذا التاريخ.

الفصل الثاني:

النظام المالي الفرنسي في الجزائر وأهم المؤسسات المالية
الاستعمارية 1830-1954م.

المبحث الأول: اقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر (1830-
1900).

المبحث الثاني: التدرج التاريخي للسياسة المالية الفرنسية في
الجزائر (1830-1954).

المبحث الثالث: أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر.

تمهيد:

شكلت السياسة المالية أحد الركائز الأساسية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لترسيخ هيمنتها على الجزائر وذلك منذ بداية الاحتلال عام 1830 م، ولم تكن هذه السياسة مجرد مجموعة من الإجراءات الاقتصادية بل كانت أداة شاملة لإعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد الجزائري بما يخدم المصالح الفرنسية، وقد جاء الفصل إلى تحليل أبعاد هذه السياسة بدءاً من إقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر، مروراً برصد مراحل تطبيقها المختلفة، وصولاً إلى تسليط الضوء على أهم المؤسسات المالية الاستعمارية التي تميزت بدور محوري في تنفيذ هذه السياسات، والتي شملت مؤسسات كبرى مثل بنك الجزائر والإدارة المالية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى المجالس التمثيلية التي أنشئت لضمان سير هذا النظام.

المبحث الأول: إقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر (1900-1930م):

بعد تأكد احتلال الجزائر عمدت فرنسا بعد ذلك إلى دراسة حالة الجزائر وذلك بغرض إعطاء رؤية واضحة حول طريقة تسييرها، وهذا عن طريق تشكيل لجنة أفريقية¹ في 7 جويلية 1833م من أجل دراسة الوضع والتحقق منه و النظر في كيفية التعامل مع الحرب، وقد جاء هذا بعد فترة تردد خيمت على الأوضاع العامة، وذلك ما بين 1930 إلى 1834م²، كما وقد شملت هذه الدراسة إمكانية الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها، وقد كان الغرض من ذلك هو إعطاء رؤية واضحة حول طريقة تسيير هذه البلاد وهذا عن طريق تشكيل هذه اللجنة لدراسة الوضع المحلي والتحقق منه و أخذ فكرة عن كيفية التعامل مع حرب الجزائر³، بعد ذلك توجهت الإدارة الفرنسية إلى محاولة تثبيت أقدامها في الجزائر وذلك عن طريق اتخاذ عدة إجراءات في مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية، كل هذا بهدف نهب الثروات التي تتمتع بها البلاد ومحاولة ترسيخ الاستيطان⁴.

والرغبة في تمويل شركاتها الاستيرادية وتصدير منتجات المستعمرة الزراعية، وحتى المعدنية المختلفة، ولم يكن هدفها خدمة احتياجات السكان المحليين وإنما خدمة لمصالحها الشخصية⁵،

¹ تشكلت هذه اللجنة في فرنسا ثم قدمت إلى الجزائر في 8 أوت 1933م وزار أعضاؤها مدن: الجزائر، بجاية، عنابة، أرزيو، وهران وذلك للفصل في قرار إمكانية الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة أو التخلي عنها، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج2، ط3، 1982، ص105

² تداول على حكم الجزائر خلال هذه الفترة ست (06) حكام عامين وهم: ديبورمون، كلوزيل، برتران، دي رو فيقو، أفيزان، فوارول، أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ص335

³ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص110.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، المرجع السابق، ص82

⁵ Kara Rabah, l'héritage coloniale et son influence sur l'économie et le système financier de L'Algérie: perspective historique, djadid E-iktissade, vol13, N°=1, décembre 2018, p100.

لهذا توجهت إلى الشروع مباشرة في وضع نظام إداري للمستعمرة جاء ذلك بعد القرار¹ الصادر في 22 جويلية 1834م²، والذي يقر بالاحتفاظ بالجزائر واعتبارها رسميا جزءا من الممتلكات الفرنسية يشرف على إدارتها حاكم عام عسكري وقد كان الجهاز الإداري المسؤول على إدارة شؤون المستعمرة يتكون من المسؤول الإداري والمالي المدني³ ومسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا⁴ ومسؤول الإدارة⁵.

وفي نفس السنة جرى تنظيم المصالح المالية وتوزيع الاختصاصات المالية الأساسية بين ثلاث مسؤولين منهم الحاكم العام الذي يعد مشرفا عليهم بشكل مباشر بالتنسيق مع وزارة الحربية في فرنسا، وقد كان هذا التوزيع على النحو التالي:

- **الحاكم العام:** يتولى مسؤولية أعباء الميزانية الثانوية للجزائر من حيث الإيرادات والمصروفات ثم يقوم برفعها إلى وزير الحربية، بالإضافة إلى التقارير الختامية للحسابات

¹ عبد الوهاب بن خليف، الوجيز في تاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945، تق: سليم قلالة، دار بني مزغنة، ط1، الجزائر، 2005، ص.36

² ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وجعلها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع وزارة الحربية في فرنسا ويساعده مجلس استشاري مكون من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، يعتبر أخطر قرار لأنه جعل من الجزائر ملك لفرنسا وبالتالي كل التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية في الجزائر مسموح بها، وهذا ما جعلها تقوم بالمزيد من أعمال النصب واستنزاف اقتصاد الجزائر، انظر: يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص 8-9.

³ عبد الوهاب بن خليف المرجع السابق ص 36.

⁴ المسؤول على حفظ الامن وهو المشرف مع العمليات العسكرية للجيش الفرنسي، انظر: عبد الوهاب خليف، المرجع نفسه، ص36.

⁵ المسؤول المشرف على وحدات جيش الاحتلال في إفريقيا، انظر: عبد الوهاب خليف، المرجع نفسه، ص36.

العامة التي تتعلق بالإجراءات و المصاريف¹، كما توكل إليه مسؤولية تسجيل القروض باسم الجزائر ويساعده في أعماله الحكومية الإدارات الجزائرية²

• ومجلس الحكومة³.

• **المسؤول الإداري والمالي المدني (l'intendant civil)**: يعتبر الشخصية الثانية بعد الحاكم العام له صلاحية تعادل سلطة عامل العمالة في فرنسا (le préfet) تكمن مهمته في الإشراف على توجيه الموظفين الكبار الخاضعين لسلطته و أوامره تم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي⁴.

• **مدير الشؤون المالية (le directeur des finances)**: يعتبر بمثابة وزير المالية للإدارة الاستعمارية⁵ وظيفته مركزية، فهو المسؤول على تحضير الميزانية لمناقشتها في مجلس الحكومة⁶، كما أنه المسؤول على توجيه جميع فروع الدخل ولديه الحق في التحقق من الصناديق العامة والبلدية، يقوم بمراجعتها وتدقيقها والإشراف عليها ككل⁷.

إن الحديث عن التنظيم الإداري المالي والشخصيات الفاعلة فيه والتي تسيره يأخذنا إلى الحديث عن التشريعات الفرنسية التي نظمت الإدارة المالية في الجزائر المستعمرة وهذا وفق ما يخدم مصلحة المستعمر وتعزيزا لخدمة المشروع الاستيطاني في الجزائر.

¹ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 56.

² أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار المعارف، ط2، البلدة، الجزائر، 1962، ص 253.

³ يعتبر بمثابة مجلس الوزراء يرأسه الوالي العام للجزائر وخليفته وهو الكاتب العام للحكومة، مهمة هذا المجلس استشارية فقط ، انظر: أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 255.

⁴ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 124

⁵ نفسه، ص 124

⁶ الطيب مختاري، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م_1900م، المجلة

التاريخية الجزائرية، م7، ع1، جامعة مستغانم، 2023، ص 383

⁷ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 56

لذلك وبعد تولي الحاكم العام قيادة الجزائر وضعت الإدارة الاستعمارية جملة من القوانين والمراسيم لتنظيم الإدارة المالية¹ نذكر منها:

1-أمرية 1 سبتمبر 1834:

بموجب هذا المرسوم تم تنصيب مدير المالية وإنشاء حكومة تخص الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، جاء هذا القرار تنظيماً للشأن المالي للمستعمرة².

2- أمرية 21 أوت 1839:

بينما جوزيف بودو في رسالته التي تحمل عنوان النظام المالي في الجزائر أن هذه الأمرية تم بموجبها إنشاء ميزانية عامة سميت بالميزانية العامة لخدمات المستعمرات كما وقد ميزت بين النفقات التي كانت على عاتق مستعمرة الجزائر والنفقات التي كانت تتحملها الخزينة³، أصدر هذه الأمرية الملك لويس فيليب (louis Philip) تخص تنظيم المال⁴، وقد نصت إحدى موادها وهي المادة 93 من الفصل الخامس على أن المسؤول على إدارة الشؤون المالية في مستعمرة الجزائر تعود إلى مدير الشؤون المالية أو مدير المالية (le directeur des finances)⁵

3- الأمر الملكي المؤرخ في 10 جانفي 1843م:

تضمن ضرورة تطبيق القوانين المعمول بها في فرنسا كذلك في الجزائر وبخص بالذكر القوانين والأوامر التي تحكم الضرائب، وذلك اعتباراً من 1 مارس من نفس السنة، ففي مادته الأولى أكد

¹فاطمة زهراء مخالفة، التشريعات الفرنسية المنظمة للإدارة المالية في الجزائر المستعمرة (1839-1898)،

المجلة التاريخية الجزائرية، م8، ع2024، ص3، ص335-336

²Joseph Boudot; le régime financier de L'Algérie, thèse de doctorat en science politique et économique, faculté de droit, université de Paris, imprimerie berger levraut, Nancy, 1900, p6

³ Joseph Boudot, ibid, p10

⁴فاطمة زهراء مخالفة، المرجع السابق، ص330

⁵نفسه، ص332

على أن التشريعات التي يجب أن تطبق في الجزائر هي نفسها المطبقة والمعمول بها على مستوى المتروبول.¹

4-الأمر الصادر في 17 جانفي 1845:

حدد هذا الأمر النفقات العسكرية ونص على أنها تشمل النفقات التي تعود للمكاتب العربية ورواتب الجنود والتعويضات على الإصابات، بالإضافة إلى معاشات المتقاعدين من الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وبطبيعة الحال فهي تشمل كل الخدمات التي ترتبط بالإدارة العسكرية، تضاف لها النفقات المدنية المتمثلة في التجهيزات العمرانية²، تم ربط ميزانية الجزائر بناء على ذات الأمر وتم بموجبه إلحاق إيرادات ونفقات المستعمرة بالميزانية الفرنسية³.

ومنه فقد وجب التطرق إلى الحديث عن الحالة التي كانت تتميز بها الميزانية الجزائرية خلال سنوات الاحتلال فنجد أن الميزانية خلال السنوات الأولى لم يطرأ عليها تغيرات معتبرة وقد استمر ذلك طيلة الأربع سنوات الأولى من الاحتلال، وذلك راجع إلى التردد الذي ساد على الأوضاع العامة والتفكير في مصير الجزائر

إن النواة الأولى التي ظهرت منها الميزانية بدأت بعد تأكيد الاحتفاظ بالجزائر (1834)⁴ فقد شهدت السنوات الأولى من التواجد الفرنسي في الجزائر غيابا في الميزانية وهذا راجع إلى سوء التسيير⁵ من قبل اللجنة الحكومية⁶ التي عينها دي بورمون للتكفل بالمسائل المالية للمستعمرة، ذلك

¹فاطمة الزهراء مخالفة ، المرجع السابق، ص334

²فاطمة الزهراء مخالفة ، ص ص 335-336

³مراد بقالم، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري، أطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بودواو، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص20.

⁴توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792-1865م)، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص.317

⁵توفيق دحماني، النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م (الخلفيات، التشريعات، الأبعاد) مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع16، 2010، ص237.

⁶هذه اللجنة تتكون من ثلاث أعضاء وهم المقتصد العام (l'intendant général) عين في هذا المنصب دينيبي (Déniée) والمارشال المرافقة (le maréchal aide de camp) عين فيه تولوزي (Tholozy) وأخيرا

أن الأعضاء المساعدين في اللجنة كانوا منشغلين بالاستيلاء على أموال خزانة القسبة و إتلاف الوثائق الخاصة بالأيلة¹، بالإضافة إلى ذلك فالميزانية قد عرفت عجزا لم يتوقف إلا مشارف الحرب العالمية الثانية، لهذا وبعد مجيء الجنرال كلوزيل قرر الخروج من هذه الأزمة بكل السبل وكل الطرق و أول ما اقترحه هو إنشاء مجموعة من الرسوم بغية تغطية ذلك العجز ومن بين هذه الرسوم نجد رسوم الجمارك والذهب والفضة ورسوم استيراد الخمر من الخارج لكن هذا الحجز بقي مستمرا فكل تلك الحلول لم تغطي النقائص ولم تكفي حتى للاحتياجات المطلوبة².

وفيما يلي نستعرض جدول يبين مداخيل مستعمرة الجزائر ونفقاتها الفعلية وذلك خلال السنوات الأولى من التواجد الفرنسي على أرض الجزائر (1830-1834):

الفائض:				
السنوات	المداخيل	النفقات الفعلية	المداخيل	النفقات
1830	49.017.340	35.110.461	13.900.879	
1831	838.697	8.954.054		8.115.357
1832	1.785.639	14.930.262		13.144.623
1833	1.839.539	17.276.346		15.437.407
1834	2.111.057	17.660.457		15.549.400

جدول يمثل مداخيل مستعمرة الجزائر ونفقاتها الفعلية خلال الفترة ما بين 1830 و 1834³.

الدافع العام الذي عين فيه المارشال فيرينو (le payeur général firino) أنظر: توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص238.

¹توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792-1865م) دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص.318

²نفسه، ص240.

³نفسه، ص241.

نستخلص من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول و المنحنى البياني التي توضح¹ مداخل و نفقات الإدارة الاستعمارية خلال هذه السنوات 1830 - 1834 أنها أنفقت أكثر مما استفادت منه، يعني أن المصروفات (النفقات) أكثر من المداخل، ما عدا السنة الأولى 1830 التي كانت المداخل فيها مرتفعة، وهذا راجع إلى استيلاء الإدارة الاستعمارية على خزائن وثروات البلاد ومواردها.

للتفصيل أكثر في تحليل معطيات الجدول، وجب تحليل كل سنة على حدة كما هو موضح في المنحنى البياني.

نلاحظ أن الإيرادات في سنة 1830 قد حققت قيمة مرتفعة للغاية حيث وصلت إلى 49.017.340 فرنك، في المقابل كانت المصروفات (النفقات) الفعلية أقل بكثير حيث بلغت 35.110.461 فرنك. ويدل هذا الفارق الكبير بين الإيرادات والنفقات على وجود فائض مالي ضخم في بداية فترة الاستعمار. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على استيلاء الفرنسيين على موارد البلاد وأموالها في بداية الاحتلال.

في سنة 1831 شهدت المداخل هبوطاً حاداً وملحوظاً لتصل إلى 383.697 فرنك لا غير، ويمثل هذا انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع سنة 1830، يقابلها ارتفاع كبير في النفقات ليصل إلى 8.954.054 فرنك. ونتيجة ذلك تحول الوضع المالي من فائض كبير إلى عجز كبير في سنة 1831، ويرجع هذا إلى زيادة تكاليف إدارة المستعمرة لتثبيت الوجود الاستعماري بها، بالإضافة إلى اضطرابات ومقاومات محلية أثرت بشكل سلبي على المداخل. وقد قدر هذا العجز بـ 8.115.357 فرنك، وهذا ما يوضح تدهور الحالة المالية للإدارة الاستعمارية في هذه السنة، وما يمكن ملاحظته خلال سنة 1832 هو استمرار المداخل في الارتفاع مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت 1.785.639 فرنك، إلا أنها ما زالت بعيدة عن سنة 1830 التي احتلت فيها الجزائر، أما النفقات في هذه السنة، فهي بدورها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 14.930.262 فرنك، وهذا ما يفسر العجز المالي الكبير لهذه السنة، مما يشير إلى استمرار ارتفاع التكاليف التي

¹أنظر: المنحنى البياني

خصصت لاستعمار الجزائر وعدم كفاية المداخيل لتغطية هذه النفقات. وقد قدر عجزها ب 13.144.623 فرنك.

في سنة 1833 بدورها شهدت ارتفاعاً طفيفاً آخر من حيث المداخيل لتصل إلى 1.839.539 فرنك، ويقابل ذلك ارتفاع في النفقات ليصل إلى 17.276.346 فرنك، مع استمرار العجز المالي، وذلك على الرغم من الزيادة الطفيفة في المداخيل. هذا يدل على أن وتيرة زيادة النفقات كانت أسرع من وتيرة زيادة المداخيل.

قد قدر عجز هذه السنة بـ 14.436.807 فرنك، مسجلاً بذلك أكبر قيمة للعجز من بداية الاحتلال إلى غاية سنة 1833م.

في سنة 1834م استمرت المداخيل في التصاعد حيث بلغت 2.111.057 فرنك، مسجلة أعلى مستوى لها منذ 1831م، وفيما يخص النفقات فهي بدورها عرفت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 17.660.457 فرنك، لكن على الرغم من التحسن الذي شهدته المداخيل، فقد استمر العجز المالي لكنه كان أقل حدة من السنتين السابقتين وهذا ما يعكس نوعاً من الاستقرار النسبي، مشيراً إلى تباطؤ وتيرة تفاقم العجز.

في الأخير يمكن القول أن الجدول يشكل بشكل عام تحولاً كبيراً في الوضع المالي لمستعمرات الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و 1834م، فبعد فائض كبير في السنة الأولى، شهدت السنوات التالية عجزاً مالياً متزايداً، وهذا ما يعكس التكاليف المتزايدة لتوسع الفرنسيين في الجزائر، (الملاحظ أن الإدارة الاستعمارية صرفت أكثر مما استفادت منه في الجزائر خلال هذه الفترة، باستثناء سنة 1830 التي سجلت فائضاً في المداخيل).

في الفترات اللاحقة من التواجد الفرنسي في الجزائر عرفت الميزانية عدة تغييرات وأزمات مختلفة، وذلك عبر عدة مراحل سيتم التطرق إليها في نقاط أخرى.

فمنذ بداية الاحتلال إلى غاية 1830 كانت الميزانية البلدية هي المعمول بها .يمكن القول إنه ابتداءً من 1838 أصبحت الحكومة الفرنسية تدير بميزانية استعمارية¹، ونظرًا لصغر مساحة المناطق المحتلة، اضطرت الإدارة الفرنسية للقيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع النفقات المدنية في المستعمرة بواسطة الميزانيات البلدية²، وتبقى النفقات العسكرية عن طريق ميزانية الدولة.

في سنة 1836 عرفت النفقات المدنية القادمة من ميزانية الدولة ارتفاعًا وصل إلى 1.602.016 فرنك، بينما النفقات العسكرية وصلت إلى 23.697.145 فرنك .والملاحظ أن الميزانيات البلدية كانت فقط في النفقات المدنية للمستعمرة، والتي كانت مقدرة بـ 81.832.865 فرنك. وقد قدر عجزها بـ 21.554.26 فرنك، بينما عجز الميزانية العامة قدر بـ 23.697327 فرنك.³

و بالنظر إلى النفقات المذكورة أعلاه، يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية قد أنفقت أموالاً ضخمة على النفقات العسكرية (عن طريق ميزانية الدولة)، وهذا يدل على أن الدولة تعطي الأولوية الأمنية للاحتلال، وعجز الميزانية العامة للدولة يشير إلى التكاليف الباهظة للسيطرة العسكرية خلال ذات السنة 1836، ومن خلال رؤية الارتفاع والعجز للنفقات المدنية يمكن ملاحظة الجهود المبذولة من قبل السلطات الاستعمارية في تأسيس الإدارة في مراحل الاحتلال المبكرة، يرجع سبب ارتفاع النفقات المدنية والعسكرية رغم صغر المساحة المستعمرة بشكل أساسي إلى تكاليف العمليات العسكرية الأولية لمحاولة ترسيخ الاحتلال وتأسيس هياكل الإدارة الأولية.

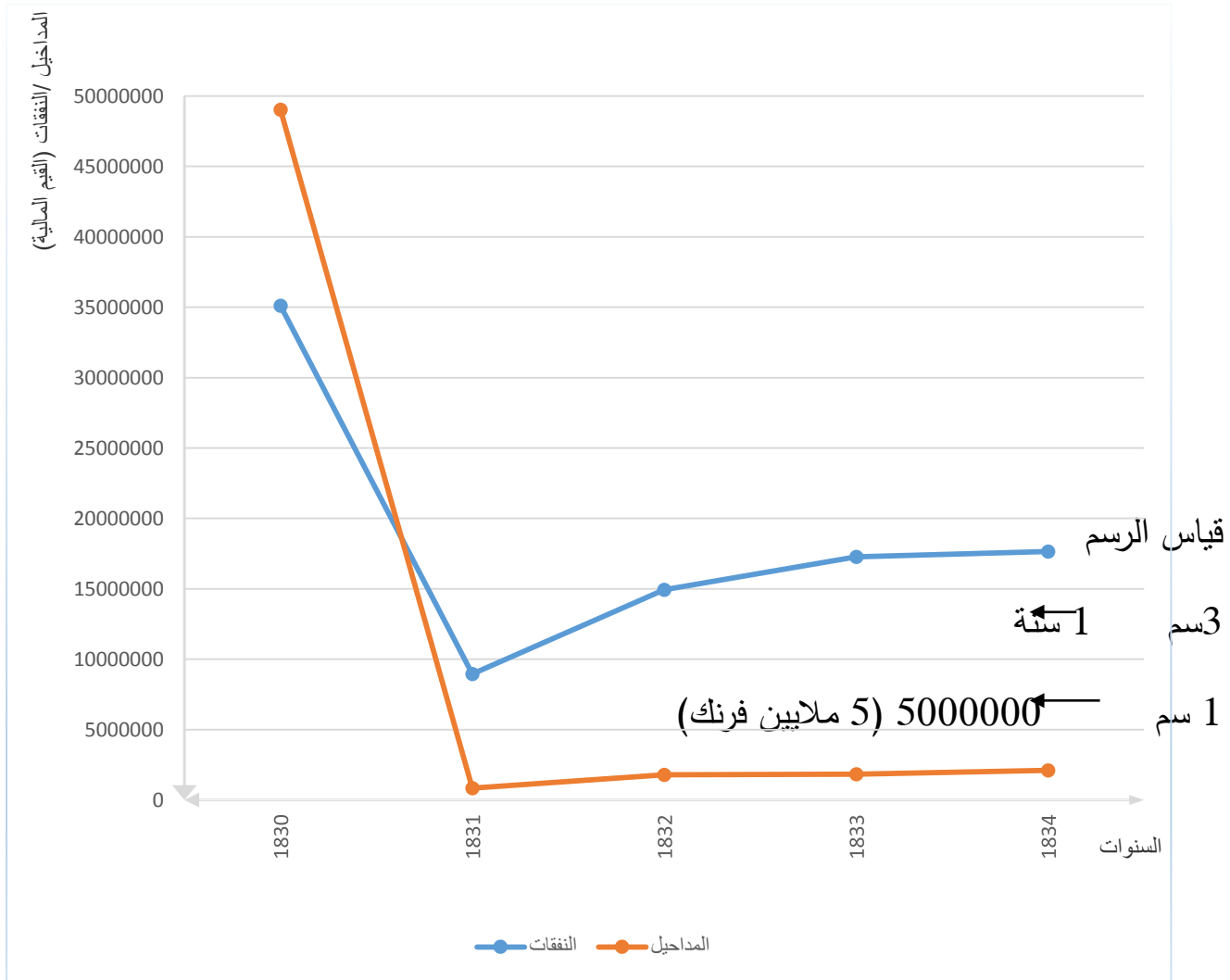
¹M.Douel, un siècle de finance colonial, paris,1930, p94.

²توفيق دحماني، المرجع السابق، ص321.

³نفسه ، ص322.

1830-1954م

منحنى بياني يمثل المداخيل و النفقات الفعلية للجزائر المستعمرة خلال الفترة ما بين (1830-1834): المنحنى البياني من انجاز الطالبة.



للتفصيل أكثر في الميزانية ثم الاعتماد على التقسيم الذي وضعه جوزيف بودو (Joseph Boudot) الذي ميز الميزانية في أربع فترات في الجزائر، وذلك خلال السنوات الأولى من الاحتلال إلى غاية الاستقلال المالي (1830-1900م).

الفترة الأولى من 1830 إلى 1845م:

خلال هذه الفترة كانت نفقات مستعمرة الجزائر تستمد بشكل شبه كلي من ميزانية المتروبول (فرنسا الام)، وقد كانت نوعا ما قليلة تقارب 1.5000.000 فرنك سنة 1835م و 4.700.000 فرنك في سنة 1845 تسحب منها نفقات الحرب بقيمة 49.077.340 فرنك، بينما الموارد لم تكن ذات عائدات منتظمة.¹

الفترة الثانية من 1845 إلى 1884م:

عرفت هذه الفترة ارتفاعا في النفقات المدنية سنة 1871م بمعدل 1.300.000 فرنك، وارتفع إلى 1.400.000 فرنك سنويا، كما عرفت الموارد بدورها تطورا بلغ 35.000.000 فرنك وذلك سنة 1835 وهذا بفضل تقدم الاستعمار.

الفترة الثالثة من 1884 إلى 1892م:

عموما يمكن القول أن هذه الفترة لم تعرف زيادة في الإيرادات بشكل ملحوظ، و كل ما يمكن قوله هو أن المستعمرة لم تمنح اعتمادات جديدة (الاعتمادات التي تفرض الضرائب و الرسوم الجديدة)².

الفترة الرابعة من 1892 إلى 1900م:

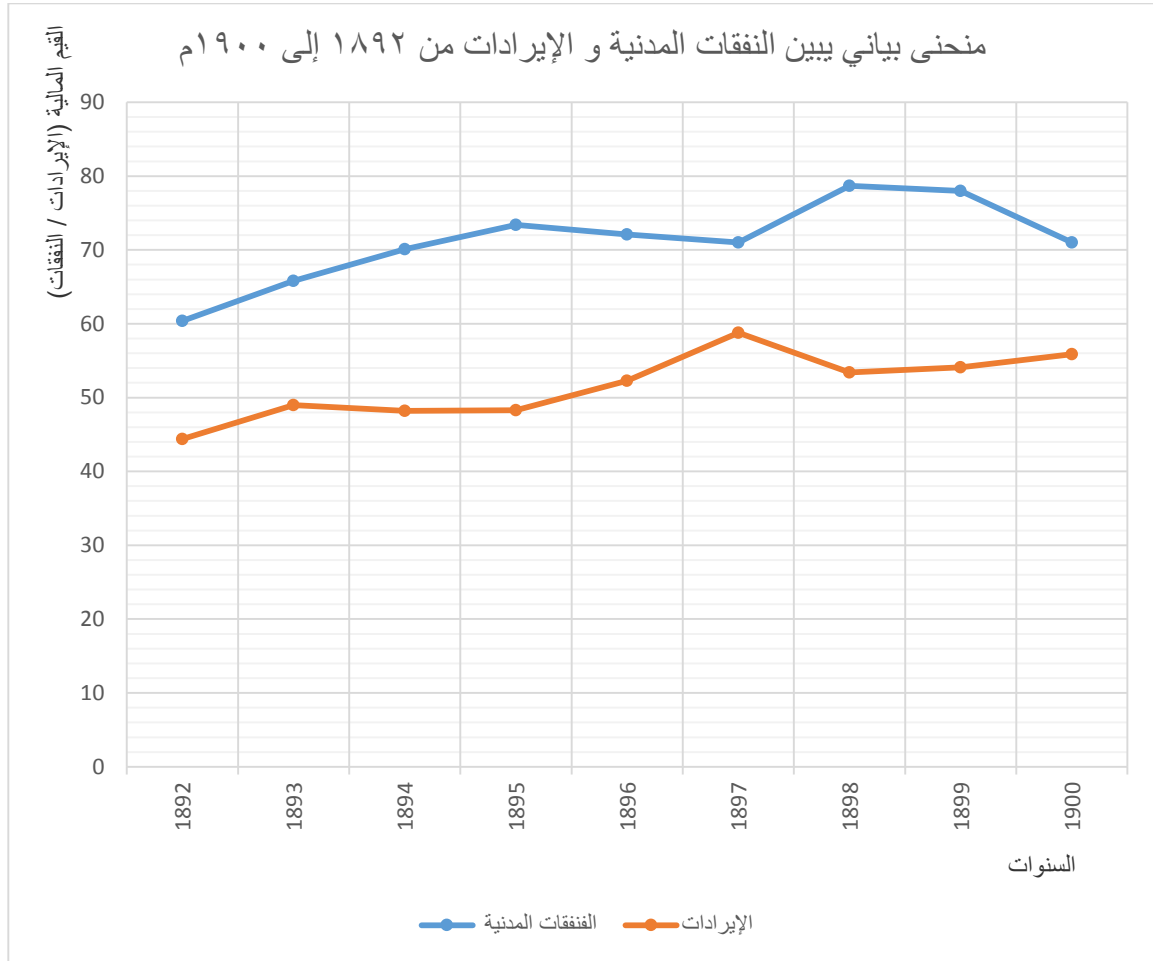
شهدت هذه الفترة ازدهارا عاما في مستعمرة الجزائر، تبعه زيادة في النفقات والإيرادات، وقد قدرت هذه الأخيرة بحوالي: 1.500.000 فرنك سنويا³.

¹ Joseph Boudot, Op. Cit, p32.

² Joseph boudot, ibid, pp32-33.

³ Joseph boudot , ibid, p33.

وفيما يلي المنحنى البياني التالي، يمثل مقارنة النفقات المدنية والإيرادات للجزائر من عام 1892 إلى 1900م.



1.5 سم ← سنة

1 سم ← 5 مليون فرنك

نستخلص من خلال المنحنى البياني الذي يمثل مقارنة بين النفقات المدنية و الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1892 إلى 1900م¹.

1-Josephe boudot,op cit,p37

حالة من التقلب في مسار النفقات و الإيرادات بشكل عام، خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، ازدادت النفقات و ارتفعت إلى ما يقارب 60،4 مليون فرنك في سنة 1892م و استمر هذا التزايد بشكل طفيف وصولاً إلى سنة 1895م، و يرجع سبب هذا التزايد إلى الاستثمارات المكثفة في البنية التحتية التي تخدم مصالح و أهداف الاستيطان الفرنسي في الجزائر مثل مشاريع السكك الحديدية، فيما تعود هذه النفقات إلى الانخفاض قليلاً و ذلك في سنوات 1896-1897 لتعود إلى الارتفاع لتصل إلى الذروة، و هي أعلى نسبة وصلت إليها النفقات خلال هذه الفترة و هو ما يقارب 78.7 مليون فرنك خلال سنة 1898م، و المعروف أنه خلال هذه الفترة بدأت بؤادر إنشاء ميزانية خاصة (ميزانية محلية) كما تم خلالها تأسيس المندوبات المالية و هذا ما جعل الإدارة الاستعمارية في الجزائر في حاجة ماسة إلى رفع الإنفاق من أجل تغطية هذا المشروع الذي يخدم المعمرين في الجزائر بالدرجة الأولى، و هذا الأمر ينطبق على سنة 1899م.

بينما سنة 1900م عرفت فترة استقرار نسبي في النفقات وصل إلى 71 مليون فرنك، وهذا راجع إلى تأثير الاستقلال المالي ومحاولة للاستثمار في إعداد البنية التحتية والمشاريع، وذلك بناء على القرار الذي أعطى الاستقلالية في التسيير المالي للمعمرين في الجزائر.

أما فيما يخص الإيرادات فهي بدورها عرفت تذبذبات تخللها بعض الاستقرار، و ذلك من سنة 1892م إلى 1896م بسبب ثبات الأوضاع على حالها، فمثلاً من جانب تحصيل الضرائب بقي ثابتاً خلال هذه السنوات مثل الضرائب الحربية على سبيل المثال التي تحصل بشكل شبه ثابت، يتذبذب في بعض السنوات بسبب العوامل الطبيعية كالجفاف الذي يؤثر على قدرة الدفع لدى الجزائر، بينما تشهد سنوات أخرى ارتفاعاً ملحوظاً في الإيرادات وصل إلى ذروته سنة 1897م و هو ما يقارب 58.8 مليون فرنك، بينما في السنوات التي تليها نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً إلى غاية 1900م، و ذلك يعود إلى الازدهار في الإنتاج الزراعي (الزراعة النقدية)، إذا ميزنا سنوات 1898-1900م فإننا نرجع سبب ثبات الإيرادات في ارتفاع لأبأس به إلى النمو الاقتصادي المحلي و تأثير الاستقلال المالي للجزائر الذي منحها حرية تسيير و إدارة مواردها.

المبحث الثاني: التدرج التاريخي للسياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1954م)

تميزت السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر بالاختلاف وذلك نظرا للتطورات الحاصلة سواء في الجزائر المستعمرة او في فرنسا بعد ذاتها، فقد كان للجوانب السياسية والاقتصادية نصيب الأسد في التأثير على السياسة المالية داخل الجزائر وخارجها (فرنسا) ونظرا لهذا الاختلاف الذي كان سيد الموقف، فنرى ان السياسة المالية قد مرت بعدة مراحل وعدة تقسيمات:

• فترة التردد 1834-1845م:

سميت هذه الفترة بالفترة التأسيسية للإدارة الاستعمارية في الجزائر في ظل الحكم الاستعماري، خلال هذه الفترة تم توزيع الاختصاصات المالية وتنظيم المصالح المالية¹، لكن تثبت النظام المحاسبي تأخر حتى صدور أمرية 21 اوت 1839 التي حددت نفقات الميزانية العامة، وبناءا على أوامر وقرارات هذه الأمرية تم تنظيم المالية الجزائرية².

و قد قسم جوزيف بودو (Joseph Boudot) هذه الفترة إلى مرحلتين و التي امتدت من سنة 1830 إلى غاية 1839م، تليها مرحلة الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية امتدت من 1839 إلى 1845م، لكن لم يتم العمل به طويلا ذلك انه بعد قدوم سنة 1844 و بناءا على القانون الذي صدر في ذات السنة و الذي تقرر بموجبه ادماج للميزانيات³.

كما تعتبر هذه المرحلة (1834-1845م) فترة استكشافية محصنة، اتصفت فيها القرارات الصادرة من السلطات الفرنسية بالتذبذب، و هذا نتيجة عدم تأكد المستعمر من نواياه الفعلية من بقائه في الجزائر أو الاكتفاء بالاستحواذ على ثروات البلاد أو المغادرة، و هو ما تم التفصيل فيه في نقاط سابقة، و لذلك وضعت السلطات الفرنسية ميزانية خاصة بالجزائر لتغطية مصاريفها العسكرية و المدنية⁴.

¹ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 57.

² Joseph Boudot, Op. Cit, p 203-204.

³ Joseph Boudot, Ibid, p 6-10.

⁴ مراد بقالم، المرجع السابق، ص 15.

• فترة دمج الجزائرية الجزائرية بميزانية فرنسا 1845-1900م:

تقرر في سنة 1845 م إصلاح الميزانية العمومية باقتراح من البرلمان الفرنسي الذي اقترح فكرة دمج الميزانيتين في ميزانية واحدة توضع تحت رقابة البرلمان، وتم إلغاء الميزانية التي كانت مطبقة واعتماد ميزانية جديدة، تبع تحضيرها (الميزانية) تقديرها ضمن الميزانية الفرنسية عديد من التغييرات إلى غاية سنة 1900م¹،

ويمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث فترات:

1-الفترة المركزية:1845م-1860م: سميت بالفترة المركزية فقد كانت الميزانية الجزائرية

تدمج في مصالح وزارة الحربية الفرنسية ماعدا الفترة ما بين 1858 إلى 1860م حيث أدرجت فيها الميزانية الجزائرية² في وزارة الجزائر والمستعمرات³ التي جاء بفكرة إنشائها الامبراطور نابليون الثالث الذي كان ميالا إلى الحكم المدني وجاء بفكرة إنشاء هذه الوزارة بهدف دمج الجزائر كليا بفرنسا وإذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي بصفة قطعية وزاد من سيطرة المعمرين على حساب الجزائريين⁴.

2-فترة الاستقلال الضيق ما بين1860-1881م: بعدما كانت الميزانية تحضر من قبل

المحافظ العام والمجلس الأعلى وترسل لوزارة الحربية لتدمج ضمن مصالح وزارة الحربية كما تم ذكره سابقا، أصبحت الميزانية بعد سنة 1891 تدمج ضمن وزارة الداخلية وذلك بعد

¹مراد بقالم، خصوصية قوتين المالية في النظام الجزائري، مجلة الحوار الفكري، م13، ع15، 2018، ص603.

²مراد بقالم، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري، المرجع السابق، ص20.
³تم إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات بناء على نص مرسوم 29 نوفمبر 1860م أين تم العودة للعمل بمنصب الحاكم العام لكن بصلاحيات أوسع وسلطة أكبر فقد أصبحت له سلطة على الوزارات، أنظر: جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 إلى 1960)، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص240.

⁴بوعزة بوضرساية، سلسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص125-126.

تغير نمط الحكم في الجزائر من الحكم العسكري إلى الحكم المدني واستبدال المحافظ العسكري بأخر مدني.¹

3-مرحلة الانضمام 1881-1900م: تشمل هذه المرحلة العودة إلى المركزية من جديد، حيث أصبحت المصالح والإدارات الجزائرية تابعة مباشرة للوزارات في فرنسا ولم تعد الجزائر وحدة بل تجمع لثلاث عمالات فرنسية، فهي لا تملك شخصية معنوية، ولا ممتلكات ولا ميزانية، فكل وزير يوجه المصالح الجزائرية كما ينظر ويوجه خدمات دائرته الوزارية في فرنسا، لكن هذا النظام سرعان ما أظهرت سلبياته، فأعاد الحاكم العام "تيرمان" سنتي 1886 و 1891 لطرح فكرة الميزانية المنفصلة، التي من خلال فوائضها يمكن ضمان قرض لتغطية تكاليف الأشغال الكبرى، لكن الفكرة رُفِضت لتعارضها مع مبدأ وحدة الميزانية.

وفي سنة 1896، تم الرجوع إلى النظام القديم، حيث تُعد الميزانية من قبل الحاكم العام بعد استشارة المجلس الأعلى، وتُرسل إلى وزارة الداخلية التي تدرجها في ميزانيتها².

4-فترة الاستقلال المالي 1900-1954م:

بعدما كانت الميزانية الخاصة بالجزائر ملحقة ومُدْمجة في الميزانية العامة لفرنسا، جاءت بعدها مرحلة مراسيم الإلحاق (décrets de attachements) تم توسيع نفوذ وسلطة المحافظ العام في الجزائر، وتم إنشاء المندوبيات المالية الجزائرية للإدلاء برأيها حول الميزانية التي ستُنشأ، والتي من خلالها تكتسب الجزائر الشخصية المعنوية ويُمنح لها الاستقلال المالي عن فرنسا³.

كما تميز نظام الميزانية المستقلة للجزائر بخاصيتين هما: كونها لا تتمتع باستقلالها السياسي، فقد كانت لها ميزانية جماعية محلية تسير تحت رقابة وزارة الداخلية ووزارة المالية، تأسست من قبل

¹مراد بقالم، المرجع السابق، ص 20-21.

²رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 58.

³مراد بقالم، المرجع السابق، ص 22-23.

المحافظ العام، جاء هذا وفق قانون 19 ديسمبر 1900م في المادة 6 من القانون، والمادة 21 من قانون 10 سبتمبر 1947م، الذي بموجبه تم تحديد النظام الأساسي للجزائر.

أما الخاصية الثانية فتتمثل في عدم وجود ميزانية فعلية وحقيقية للجزائر، ذلك أن هذا الاستقلال لم يتجسد فعلاً، وبقي يتميز بالطابع الاستعماري¹.

هذه السنة بالضبط (1900م) عرفت فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية كما ذكر سابقاً، وتم تخصيص الإيرادات المحلية للنفقات في الجزائر هذه النفقات التي تُعتبر إجبارية كتسديد القروض وغيرها،² لا تتم إلا بموافقة مجلس الوفود المالية، أما فيما يخص نفقات بعض المشاريع أو نفقات سلك الدفاع، فقد بقيت جزءاً من الميزانية الفرنسية³.

وبمقتضى القانون الجديد الصادر في 19 ديسمبر 1900م، نال المعمرون ما أرادوا، وهو الاستقلال المالي، وذلك بعد الضغط على الإدارة الفرنسية بعدة أساليب، منها مهاجمة مرسوم كريميو، ذلك خوفاً من منافسة اليهود لهم في البلاد، لكنها تبقى فقط ذريعة من أجل المطالبة بمسألة الاستقلال الذاتي وتسيير شؤونهم بأنفسهم، أما الميزانية، فقد أصبحت تُناقش ويتم التصويت عليها من قبل المجالس الجزائرية في الجزائر⁴، ويتم الإعلان عن الميزانية في الأخير من قبل رئيس الجمهورية بعد إصدار مرسوم، وذلك بناءً على تقرير يصدر من وزير الداخلية⁵.

¹مراد بقالم ، المرجع السابق، ص23

²صالح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات القاهرة، الدكتور صالح العقاد، (د.م.ن)، 1964، ص18.

³المصدر نفسه، ص19

⁴فرحات عباس، المصدر السابق، ص 68

⁵نفسه، ص69.

وللتفصيل أكثر، فإن هذا القانون منح للمعمرين صلاحيات واسعة في التحكم في الجزائر، وذلك بإنشاء مجلس مالي، مهمته الإشراف على وضع القوانين من أجل إدارة شؤون الجزائر، وقد كان المستوطنون يمثلون الأغلبية، فيما يشغل الجزائريون ثلث المقاعد فقط¹.

وقد كان هذا التمثيل على النحو التالي:

المستوطنون ملاك الأراضي يملكون 24 مقعداً، والمستوطنون الذين لا يملكون أراضي بدورهم يتحصلون على 24 مقعداً، أما الجزائريين المتكلمين باللغة العربية يشغرون 15 مقعداً، بينما الناطقون باللغة الأمازيغية لهم 6 مقاعد².

وتبقى وظيفة هذا المجلس (مجلس الوفود المالية أو المندوبيات المالية) استشارية، تتوقف على إعطاء رأيها حول القروض ودراسة ميزانية الجزائر، وكذلك منح الامتيازات حول بعض الأشغال، لكن مهمة الفصل فيها كانت على عاتق البرلمان³.

نظراً للأهمية التي اكتسبها قانون 19 ديسمبر 1900م، وجب التفصيل فيه لمعرفة كل ما يتضمنه، والنتائج التي يُنتظر تحقيقها من خلاله.

• قانون 19 ديسمبر 1900 م:

هو القانون الذي منح الجزائر استقلالها المالي، ويقضي بإنشاء ميزانية خاصة بها، وحصل الكولون بذلك على استقلالهم المدني بالجزائر⁴.

¹ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية (د.م.ن)، 2014، ص125

² علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط، الحديث والمعاصر) دراسات تاريخية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص119.

³ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م.ن)، 2007، ص35

⁴ حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص180-182.

تضمنت منح الجزائر شخصيتها المدنية، ومنحها حق السيطرة على الثروات، وإنشاء مؤسسات تتفع الكولون، (منح خطوط السكك الحديدية)، كما وقد حُدّد في إحدى مواده مداخل الميزانية من الضرائب ومصاريفها كمعاشات الموظفين¹، نتج عن هذا القانون مجموعة من النتائج :

- حرية المستوطنين في التصرف في ثروات البلاد.

- تحقيق المصير المالي الذي كان يطمح له المستوطنون في الجزائر² .

اعتُبر انتصارا للجزائر الفرنسية، وذلك جسّد فكرة "الجزائر فرنسية" على أرض الواقع³.

و بعد الحرب العالمية الثانية، تم إلغاء أقاليم الجنوب، وذلك بعد إصدار قانون 20 سبتمبر 1947م، الذي يقضي بإلغاء النظام العسكري في الجنوب، وكذلك بإلغاء مرسوم 30 ديسمبر 1903م، و إدماج ميزانية أقاليم الجنوب في ميزانية الجزائر⁴.

¹ صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص119.

² صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص158.

³ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص195.

⁴ محمد بن دارة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة، قسم التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 14.

المبحث الثالث: أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر:

في إطار المشروع الاستعماري عمدت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى تجسيدها بشتى الطرق، فقد تعدّى البُعد العسكري والسياسي ليشمل ذلك الهيمنة الاقتصادية، وتجلّت أبرز ملامحها في المؤسسات المالية الفرنسية التي كانت أدوات محورية للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وهذه المؤسسات هي:

1- مؤسسات الإدارة المالية :

1-1- الخزينة العامة:

منذ بداية التواجد الفرنسي على أرض الجزائر، كانت الخزينة العامة ضمن إدارة البريد في الفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1848، وابتداءً من سنة 1848م أصبحت ضمن وزارة المالية في فرنسا، وقد استمر ذلك إلى غاية الاستقلال المالي للجزائر في 19 ديسمبر 1900م، حيث أصبحت الخزينة العامة بمثابة المستودع الخاص بالميزانية الجزائرية ككل¹.

يشرف على رئاسة الخزينة العامة "القابض العام"، الذي يُعتبر الناظر الأعلى على الميزانية في الجزائر، كما أنه الرئيس المشرف على كل محاسبات الدولة، وقد أوكلت له مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر أو قبضها، له نواب (قابضون عامون) في كل من مدن: وهران، الجزائر، وعنابة². أما إدارة الخزينة العامة، فقد كانت تابعة لوزارة المالية، لكن برقابة من الوالي العام في الجزائر³.

1-2- إدارة المالية:

تُعد إدارة المالية القلب النابض للاقتصاد الجزائري، الذي يراجع الضرائب والإيرادات المختلفة، ثم يتم توزيعها حسب الحاجة. يرأسها المراقب العام للمالية، وله موظفين من الفرنسيين يتمتعون

¹ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 258

² رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 60

³ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 258

بسلطة ممتازة، وبهذا تكون سلطة الحاكم العام عليهم ضعيفة، وموظفين من الجزائريون يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام، الذي له عليهم سلطة مطلقة، ويشغلون مناصب ثانوية فقط¹.

لهذه الإدارة فروع، وهي كالتالي:

1-2-1- إدارة التسجيل وأملاك الدولة والثامير (الطابع):

تخضع لمراقبة من وزارة المالية في فرنسا، يشغل الفرنسيون فيها الوظائف العليا، بينما فرنسيو الجزائر يشغلون الوظائف الدنيا، ويتحمل الحاكم العام مسؤولية سير وانتظام هذه الإدارة، التي تتابع وتراقب من قبل وزارة المالية من جانب تقاضي الأجور والتسجيل والطابع وغير ذلك.

1-2-2- إدارة الضرائب المختلفة: مهمتها قبض الضرائب والإتاوات (الدولية، البلدية، العمالية) من خلال مكاتبها، و كل مكتب من هذه المكاتب له أعمال مالية في كل من البلديات المختلفة، والمناطق البلدية الأهلية، والبلديات التي لا يفوت دخلها 50 ألف فرنك².

1-2-3- إدارة الضرائب القارة: ينقسم موظفوها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تشغل الوظائف العليا وتتكون من الفرنسيين القادمين من فرنسا، والمجموعة الثانية التي تشغل وظائف بسيطة تتكون بدورها من فرنسيي الجزائر، نشأت هذه الإدارة في 8 ماي 1872، وابتداءً من 13 جويلية 1911 أصبح للحاكم العام سلطة واسعة عليها كالحق في تخفيف المطالب الزائدة كالغرامات المفروضة على الأشخاص الدافعين للضرائب الراضين اتباع ما تمليه القوانين .

1-2-4- إدارة الديوانة (الجمارك): تخضع هذه الإدارة إلى سلطة الوالي العام في الجزائر، رئيسها هو مدير الديوانة، وظيفتها هي مراقبة البضائع الصادرة والواردة للجزائر برًا وبحرًا³.

¹ أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 220

² نفسه، ص 120-121.

³ نفسه، ص 121

و قد كانت السلطات الفرنسية قبل سنة 1851م تمنع دخول المنتوجات الجزائرية إلى الأراضي الفرنسية إلا بعد وضع رسوم جمركية¹.

لكن ابتداءً من 1 يناير 1851م تم السماح بإدخال المنتجات الجزائرية إلى فرنسا وأُلغيت رسوم خروج المنتجات²، ففي بعض الأحيان ترتفع القيود الجمركية عن بعض السلع الجزائرية التي تحتاجها فرنسا، وبالمقابل تقدم تسهيلات للصادرات الزراعية تلبية لحاجات المجتمع الفرنسي في فرنسا³.

وترسيخاً لفكرة أن الجزائر فرنسية وتجسيدا لفكرة الإدماج، تم بموجب القرار السابق الذكر رفع الرسوم الجمركية بين الجزائر وفرنسا بشكل تام على أساس أن الجزائر مقاطعة فرنسية، لتحسيس المعمرين أنهم في جزء من بلدهم الأم فرنسا. كما تم فرض رسوم جمركية في الجزائر على السلع الأجنبية مساوية تمامًا لما هو موجود في فرنسا، أي رسوم جمركية على السلع الأجنبية التي تدخل فرنسا هي نفسها التي تُفرض في الجزائر⁴.

وقد عرفت هذه الفترة ارتفاعاً في القيمة المالية للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأجنبية⁵.

تجذر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الأولى التي تواجد فيها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، أول ما قامت به هو إيقاف التعاملات التجارية التي كانت بين الجزائر والبلدان الأخرى كتونس

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلق في الجزائر: محاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 96.

² نفسه، ص 97

³ العربي عمر، التجارة الجزائرية ونظام الاحتكار الفرنسي 1830-1891م، أعمال الملتقى الوطني، الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، المركز الجامعي بتيبازة 12 ديسمبر 2022، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تن، تق: أحمد سايح مرزوق، ص 488.

⁴ عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 45.

⁵ حورية عباس، نور الدين إيلال، التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية 1852-1870م، مجلة روافد، م 6، ع 3، 2022، ص 1036.

والمغرب، خاصة خلال فترة التواجد العثماني¹، كما و قد خلقت مجموعة عراقيل أخرى أمام التجارة الخارجية للجزائر، منها وضع قيود جمركية على المنتجات والسلع القادمة من الجزائر إلى فرنسا، وهذا ما يتناقض مع موقف السلطة الفرنسية التي تعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا²، وفي الأخير، يمكن القول أن السياسة الجمركية عن طريق إدارتها في الجزائر عملت على ربط الاقتصاد الجزائري باقتصاد فرنسا، وذلك منذ الاحتلال، عن طريق إدارة الجمارك التي أقامتها في الجزائر³.

1-3- بنك الجزائر (la banque d'Algérie) 4 أوت 1851م:

يعكس إنشاء بنك الجزائر ذلك الاهتمام الكبير للإدارة الفرنسية بمستعمرة الجزائر، جاء تأسيسها بعد ضغوطات المعمرين⁴. عند الحديث عن البنك، تجدر الإشارة إلى البدايات الأولى لتأسيس التيار المصرفي في الجزائر، فنجد أن الإدارة الاستعمارية قد خططت لجعل الجزائر معقلاً مالياً لها، وجاء ذلك بعد ضغط كبير من المستوطنين في الجزائر⁵، بعد ذلك سارعت الإدارة الاستعمارية إلى تأسيس بنك الجزائر في 4 أوت 1851.

هدفت هذه المؤسسة المالية إلى تعزيز الهياكل الاستيطانية الزراعية لخدمة المصلحة الاستعمارية الاستيطانية⁶، وقد كان للبنوك كذلك يد في السيطرة الاقتصادية على الجزائر، لهذا عمدت

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص44.

² عبد الرحمن رزافي، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن) ص13.

³ نفسه، ص12

⁴ عدة بن داهمة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال في الجزائر، دار الحكمة، ج1، ط خ، الجزائر 1997، ص275.

⁵ ليلي سعداوي، محمد الصالح بوقشور، "البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر (1830-1942 م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م12، ع1، 2019، ص125.

⁶ علي بوركنة، محمد الصالح بوقشور، المؤسسات المالية ودورها في إرساء دعائم الفكر الاقتصادي الزراعي بالجزائر (1830-1930): قراءة في وثائق الأرشيف البنكي بباريس، مجلة الحوار المتوسطي، م11، ع2، 2020، ص184.

السلطات الاستعمارية إلى إنشاء البنوك التي كان لها دور رئيسي في العملية الاستيطانية من خلال القروض التي تمنحها للكلون، أو حتى من خلال مساهمتها في توسيع الاستثمارات.

والى جانب ذلك، نرى أن أول بنك تم إنشاؤه في المنطقة هو بنك الجزائر، الذي تأسس في 4 أوت 1851 كما ذكر سابقاً¹، وقد كان اختصاص بنك الجزائر يتمثل في منح القروض الزراعية للمعمرين في الجزائر، ساهم بشكل كبير في رفع عدد المستوطنين، خاصة أولئك المهاجرين من فرنسا إلى الجزائر².

كما أنشأت فرنسا بنوكا ومصارف أخرى لها في الجزائر لتقدم خدماتها للمعمرين، وقد كانت أغلبها تتمركز في الغرب والوسط الجزائري، حيث تتواجد أغلب الصناعات والشركات، وفيها أكبر عدد من المستوطنين³.

وبالعودة إلى بنك الجزائر، فقد كان يُعتبر خطة فرنسية لجذب أكبر عدد من المستوطنين، جاء هذا بعد فشل تجربة إنشاء بنك مصر سنة 1848⁴ بفعل ثورة 1848م في فرنسا⁵.

¹ عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 63.

² عبد الله العروي، تاريخ المغرب، محاولة في التركيب، تر: ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1977، ص 332.

³ عميرايوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2017، ص 66.

⁴ حورية عباس، الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توزيع دائرة مصادرة العقار (1852-1870م)، مجلة التاريخ المتوسطي، م 4، ع 1، 2022، ص 160.

⁵ هذه الثورة أحدثت تغييراً جذرياً في وضعية الجزائر 1848، شارك فيها المعمرون الفرنسيون في الجزائر، مطالبين بإدماج الجزائر في فرنسا بشكل رسمي، وتم فيها انتخاب لويس نابليون بونابارت رئيساً للدولة في نفس السنة، الذي قام بإنشاء الإمبراطورية الثانية، وظل يحكمها إلى غاية انهزامه في معركة "سيدان" مع بروسيا، حيث تم اعتقاله سنة 1870، بعد مجريات الثورة ووصول نابليون الثالث إلى الحكم، واتبع سياسة خاصة في التسيير مستعينا بالفلاحين بالدرجة الأولى ورجال الأعمال، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 126.

2- المجالس التمثيلية:

2-1 - المجلس الأعلى للحكومة (conseil supérieur du gouvernement française en Algérie) :

يأتي على شاكلة مجلس الوزراء، ويرأسه الحاكم العام في الجزائر و نائبه و هو الكاتب العام، ويتكون من أعضاء هم: الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف، والمدعي العمومي وقائد الأسطول برتبة الأميرال والجنرال المستكلف بالأعمال العسكرية، والمراقب العام للطرق والجسور، والمراقب العام للمالية، وعميد الكليات، وغيرهم من الأعضاء¹. يجتمع هذا المجلس مرة واحدة أسبوعيا، ويمكن لعمال العملات حضور الاجتماعات بدعوة من الوالي العام، وظيفته استشارية فقط، تتمثل في إبداء الرأي للحاكم العام الذي يعود له الأمر في اتباع استشارتهم أو مخالفتها، لكن أغلب أعماله تبقى خاضعة لاستشارة مجلس الحكومة وتكون نافذة إلا إذا صادق عليها.

يتم استشارته في الأمور المتعلقة بالإدارة المالية للجزائر، والاستعمار والتجارة²، باستثناء القرارات السياسية³.

بعد إصدار قانون الحكم الذاتي (الحكم الذاتي في الأمور المالية)، أصبح المجلس الأعلى للحكومة يتكوّن من سبعة (07) جزائريين و ثلاثة و خمسين (53) فرنسيا، غير أن تأثير الجزائريين كان محدودا⁴.

2-2 - المندوبيات المالية (les délégations financières) :

يسمىها أحمد توفيق المدني بـ"مجلس النيابات المالية"، وهو صاحب السلطة العليا في الشؤون المالية للمستعمرة، وهو بمثابة البرلمان الجزائري.

¹ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 254.

² نفسه، ص 254-255.

³ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 63.

⁴ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 86.

تأسس سنة 1898، و قد قسمت الإدارة الفرنسية دافعي الضرائب الناهيين إلى أقسام مختلفة، وكل قسم من هذه الأقسام ينتخب نوابه بشكل منفصل لمدة ست سنوات، نصف منهم يتجدد عهدهم كل ثلاث سنوات¹.

وظيفة المندوبيات المالية استشارية حول المسائل المالية كالضرائب، تسمح هذه الهيئة بإيصال أصوات دافعي الضرائب، سواء المعمرين أو الجزائريين المسلمين، حول الأمور المتعلقة بالضرائب²، مقسمة إلى ثلاث مندوبيات:

الأولى: تتكون من الكولون (24 عضوا)، يُنتخبون بصفة مباشرة، أما الثانية بدورها تتكون من (24 عضوا) يُنتخبون بشكل فردي بينما الثالثة تتكون من (21 عضوا) من الأهالي الجزائريين تسعة (09) من المناطق المدنية على أساس (03) عن كل عمالة، ينتخبون من طرف المستشارين البلديين من الأهالي، ستة (06) مندوبين من الأهالي في الأقاليم تحت القيادة (2) عن كل عمالة)، يعينون من طرف الحاكم العام، ستة (06) آخرون مندوبين من القبائل، يعينون عن طريق الاقتراع من طرف قادة الجماعات³، تهدف إلى تزويد دافعي الضرائب في مستعمرة الجزائر بشتى الوسائل لإيصال صوتهم بطريقة مباشرة أو تقديم اقتراحات حول القضايا التي لها علاقة بالضرائب ومختلف القضايا المالية الأخرى، تعمل بطريقة غير مباشرة على خلق نوع من التعايش والتآلف بين السكان المحليين داخل المستعمرة من خلال إشراكهم في انتخاب أعضاء الهيئة بطريقة فردية⁴.

¹ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 281.

² رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 63.

³ Journal officiel de la République Française, trentième année, N°229,25 août 1898, p5270

⁴ فاطمة الزهراء مخالفة، المرجع السابق، ص 341

الأعضاء المسلمون في هذه الهيئة هم الممثلون للأهالي الجزائريين، لأن هذه الهيئة تملك قسمًا ثالثًا من المندوبين الماليين من الأهالي وهم مقسمون بالطريقة المذكورة سابقًا¹.

وبمجيء سنة 1900، صارت الجزائر تتمتع بالاستقلال المالي، وذلك بناء على قانون 19 ديسمبر 1900م، وأصبح لها مجلس من المندوبين يمثل مصالح الشرائح الأربع المتميزة في مستعمرة الجزائر، وهي كما يلي:

- فئة المستوطنين ملاك الأراضي (24 مقعدًا)

- فئة المستوطنين غير المالكين للأراضي (24 مقعدًا)

- فئة الجزائريين العرب (15 مقعدًا)

- فئة الجزائريين الأمازيغ (6 مقاعد)²

2-3- المجالس العامة (conseils générale)

تسمى كذلك بالمجالس العمالية أنشأها الإمبراطور نابليون الثالث في 27 أكتوبر 1858، وسميت كذلك لأنها تشغل بالأمور التي تخص العمالة في 11 جوان 1870م، صارت هذه المجالس تمتلك صيغة تمثيلية انتخابية، موظفوها من المسلمين والأوروبيين³، وتعد في الغالب جلسيتين في السنة، وفي كل مرة يتم فيها تجديد نصف من أعضاء المجلس⁴.

لم يكن لها وجود في الجزائر في ظل الجمهورية الثانية، فقد كان أول تواجد لها ابتداء من سنة 1858، تسير وفق مبادئ تم تحديدها في 10 أوت 1971 و 31 جويلية 1872 للمجالس العامة

¹ بشري عليوش قريوع، رمضان بورغدة، الأعضاء المسلمين في المندوبيات المالية الجزائرية والمسألة الأهلية، من خلال جريدة المرصاد، 1931-1933، مجلة البحوث التاريخية، م8، ع1، جامعة 8 ماي 1945،

2024، ص 414

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص182

³ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص280

⁴ نفسه، ص281

في فرنسا، استتنت الإدارة الفرنسية مشاركة الجزائريين في انتخابات مجلس الشيوخ رغم التساوي الذي كان حاصلًا بين المستشارين الأهالي والمستشارين الفرنسيين¹.

كانت هناك محاولات لتأسيس المجالس العامة خلال عهد الجمهورية الثانية سنة 1848م لكنها لم تكن على شاكلتها المعروفة، فقد كانت تضم فئة الأوروبيين فقط، لكن بعد المرسوم الذي أصدرته السلطات الفرنسية في 27 أكتوبر 1858م تم السماح للمعمرين بإنشاء مجلس عام لكل مقاطعة خلال فترة الجزائر و المستعمرات (1858م-1960م)، كان الإمبراطور هو من يعين الأعضاء ويزكيهم، وتم السماح كذلك للأهالي (المسلمين واليهود) بالتواجد في هذه المجالس².

2-4- المجالس البلدية:

في بداية تأسيسها كانت ذات نظر محدود بفعل الأثر الذي تركه الاحتلال، ثم جرى تنظيم المجالس البلدية الجزائرية وذلك تنفيذًا لقانون 5 أبريل 1884، كانت فيه العناصر الجزائرية ذات أهمية قليلة جدًا، وبذلك نجد أربع أعضاء للمجلس البلدي من المسلمين، لكن بعد سنة 1919م تم توسيع أهميتهم بناءً على قانون 6 فيفري 1919م³.

¹ هدى معزوز، الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية، 1830-1962، مجلة المصادر، م7، ع1،

2005، ص200

² محمد بليل، المجالس العامة للعمال في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011-2012، ص56

³ توفيق المدني، المصدر السابق، ص279

خلاصة الفصل:

خلاصة لهذا الفصل، فقد تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات نذكر منها :

أن السياسة المالية الفرنسية في الجزائر كانت منظومة متكاملة تهدف إلى دمج الاقتصاد الجزائري قسراً في المنظومة الاستعمارية الفرنسية من خلال إرساء قواعد النظام المالي وتطبيق مراحل متصاعدة من السيطرة المالية، وصولاً إلى إحكام قبضة مجموعة من المؤسسات وتأسيسها بهدف يخدم مصالحها الشخصية (بنك الجزائر، إدارة الجمارك، المجالس التمثيلية...).

فرض واقع مالي جديد أثر بعمق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين طوال فترة الاحتلال.

الفصل الثالث:

استراتيجيات الإدارة الفرنسية في تغذية الخزينة الاستعمارية

المبحث الأول: آليات تغذية الخزينة الاستعمارية.

المبحث الثاني: أدوات ترسيخ الهيمنة الاقتصادية والاستغلال

المالي الاستعماري في الجزائر.

المبحث الثالث: تداعيات السياسة المالية الاستعمارية في

الجزائر.

شكلت السياسة المالية الفرنسية في الجزائر ما بين 1830 و1954م محورا أساسيا للهيمنة والسيطرة الاستعمارية، لم يكن هذا مجرد إجراء اقتصادي فقط بل كانت أداة لترسيخ السيطرة الفرنسية واستغلال موارد الجزائر ودمجها قسرا ضمن الاقتصاد الفرنسي.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى آليات تغذية الخزينة الفرنسية من خلال الضرائب، الغرامات، الشركات الرأسمالية والقروض وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى، كما سيتم تسليط الضوء على أدوات ترسيخ الهيمنة الاقتصادية عبر استغلال السكك الحديدية والطرق، الموانئ، السدود والآبار، التجارة الخارجية والصناعة، وأخيرا سيتم التطرق إلى تداعيات هذه السياسة في الجزائر سواء على الفئة الكولونيالية أو تأثيراتها على فئة الاهالي.

المبحث الأول: آليات تغذية الخزينة الاستعمارية في الجزائر.

ما هو معروف أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن مجرد سيطرة عسكرية بل مشروعًا استعماريًا شاملاً يهدف إلى تمويل الخزينة الفرنسية، ولتحقيق ذلك ابتكرت الإدارة الاستعمارية آليات مباشرة وغير مباشرة للاستغلال في الجزائر شملت تغذية الخزينة الاستعمارية عبر مجموعة من الأساليب والأدوات المباشرة كالضرائب والغرامات... إلى جانب تفعيل الرأسمالية بإنشاء شركات رأسمالية ضخمة وتشجيع الزراعة الرأسمالية لدعم المالية والاقتصاد الفرنسي، كل هذا من أجل إنعاش الخزينة الاستعمارية على حساب إفقار الشعب الجزائري، ومن بين هذه الآليات نذكر ما يلي:

1- الجباية المباشرة:

1-1- الضرائب:

عمدت الإدارة الاستعمارية منذ بداية تواجدها في الجزائر إلى محاولة إثقال كاهل السكان المحليين بالضرائب المختلفة وذلك بغية حرمانهم من مصادر رزقهم، وذلك لسهولة التحكم بهم ويصبحون أكثر خضوعًا واستسلامًا لتنفيذ قوانينها كقانون التجنيد الإلزامي.¹

من بين هذه الضرائب التي كانت مفروضة نجد نوعين رئيسيين: الضرائب العربية والضرائب العادية وتسمى كذلك الضرائب الأوروبية.²

1-1-1- الضرائب العربية: (les impôts arabes)

كانت الضرائب العربية تمثل 85% من الميزانية البلدية، وعموما فإن أغلب مداخيل خزينة الجزائر كان مصدرها الضرائب العربية، لكنها لم تكن تُنفق في أي حال من الأحوال على الأهالي الجزائريين، وإنما كانت حكرًا على المعمرين، واستمر العمل بالضرائب العربية إلى غاية 1919م أين تم إلغاؤها، وقد انخفضت نسبة الضرائب التي يساهم فيها الأهالي الجزائريون بنسبة قُدرت بـ 16% من المجموع الكلي للضرائب³، وذلك بعد إصلاحات فيفري 1919م⁴.

ومن بين الضرائب العربية التي فرضتها الإدارة الفرنسية في الجزائر نجد:

¹ بشير بلّاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006، ص ص 160-161.

² رمضان بورغدة: مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، م2، ع2، 2008م، ص365.

³ يحيى بو عزيز، المرجع السابق، ص42.

⁴ إصلاحات فيفري 1919م: مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية، وقد اختلفت دوافع بروزها، ومن بين هذه الدوافع نجد ظهور مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، وبروز بعض المطالب الداعية إلى المساواة بين الجزائريين

- **الزكاة:** هي ضريبة تُدفع على الأنعام (الجمال، الغنم، الخرفان والماعز)¹، قبل 1858 كانت مبالغها تختلف من منطقة إلى أخرى أو باختلاف نوع الحيوانات، لكن الإدارة الاستعمارية لجأت إلى توحيدها فيما بعد، حيث حددت نصاب كل
- نوع من الحيوانات²، وتم توحيد الزكاة على كامل القطر الجزائري³ وذلك بتاريخ 1863، وقد تم تحديد كل نوع من الحيوانات وفق السعر التالي: 3 فرنكات على الأبقار و 4 فرنكات على الجمال⁴.
- و قد ذكر شارل روبير أن ضريبة الزكاة تعتبر الضريبة الأقل إثارة لمعارضة الأهالي⁵.
- **العُشر⁶:** بقي تطبيق ضريبة العشر كما كان عليه خلال فترة التواجد العثماني في الجزائر⁷، وهي ضريبة تُطبق على الشعير والقمح كما كان معمولاً به في فترة الأتراك، ولكن بعد سنة 1894 أصبح يُطبق على باقي الزراعات الأخرى كالأشجار المثمرة والخضروات والكروم، وقد كانت السلطات الاستعمارية تحدد مقاييس اعتباطية

¹المعمرين (مطالب النخبة من الجزائريين)، من بين النقاط التي تناولتها هذه الإصلاحات نجد إلغاء الضريبة العربية على الأهالي الجزائريين، إلغاء قانون الغابات، انظر: حمودة بايت، إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، فبراير 1919م، مجلة القرطاس، ع4، 2017م، ص215-220.

²مزهورة صالح، طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، م6، ع1، 2022م، ص ص443-444.

³قبل سنة 1858م كانت فقط بعض المناطق خاضعة لهذا النوع من الضرائب بينما مناطق أخرى كالشرق القسنطيني لم يكن يخضع لهذه الضريبة، انظر: ط مزهورة الصالحي، المرجع نفسه، ص443.

⁴شارل روبير أجبرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م، دار الرائد للكتاب، ج1، الجزائر، 2007م، ص466.

⁵العشر في الإسلام هي زكاة الثمار والمزروعات، يُحدد مقياسها على حسب ما تجنيه الأرض، انظر: وهيبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ج2، الكويت، 2001، ص ص800-801.

⁶العشر في الإسلام هي زكاة الثمار والمزروعات، يُحدد مقياسها على حسب ما تجنيه الأرض، انظر: وهيبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ج2، الكويت، 2001، ص ص800-801.

⁷نادية زروق: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا، الجزائر نموذجًا 1870-1900م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010-2011، ص118.

للزراعات، وذلك حسب كل عمالة¹ تدفع على نتائج الفلاحة، وتُجنى في فصل الصيف على عشر (1/10) المحاصيل الزراعية²، أنشأها أحمد باي في بايلك الشرق، وكانت تُقدّم على حسب كل منطقة، استمر العمل بها خلال الاحتلال الفرنسي في العملات الثلاث باستثناء المناطق الجبلية التي كانت تخضع لضريبة "اللزّمة"³.

يخضع هذا النوع من الضرائب إلى العديد من العوامل التي تحدد قدر الدفع، كالعوامل الطبيعية المتحركة، ونسبة نزول الأمطار بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالجفاف، كما تخضع كذلك إلى كمية المحاصيل ونوعية الأراضي⁴.

- **الحُكُور:** الحكر يكون زيادة على العشر، لكنه يُقبض بنفس القواعد التي يُقبض بها العشر، كما نجده نادرًا في البلديات كاملة الصلاحيات⁵، وقد كانت خاصة ببائلك قسنطينة خلال فترة التواجد العثماني، وهي ضريبة تُدفع بعد بيع القمح⁶، أي بعد موسم الحصاد وجمع المحاصيل.

استخدمت الإدارة الاستعمارية هذا النوع من الضرائب لخدمة أهدافها الاقتصادية، وكذلك أهداف أخرى خفية كمحاولة لتفكيك أراضي العرش.

- **اللزّمة (اللزّمة):** هي ضريبة يدفعها الفلاحون الأجراء للمزارع، وكانت تتعلق بثلاثي (3/2) البائلك، لكن تم تعميمها من طرف أحمد باي على جميع أراضي العرش التي كانت تتبع البائلك، ثم جاءت الإدارة الاستعمارية لتواصل على نفس النهج الذي عمل

¹ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 186.

² بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.

³ مزهورة صالح، المرجع السابق، ص 445.

⁴ الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص 225.

⁵ تادية زروق، المرجع السابق، ص 118.

⁶ عبد القادر بورمضان، المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الاستعمارية (1830-1900م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021-2022، ص 314.

به الأتراك في الجزائر، لكنها عمّمتها على كل أراضي العرش¹ التابعة للبايلك جاء هذا بموجب القرار المشيخي في 22 أفريل 1863 الذي أعاد ضبطها، كانت تدفع نقدا وعينا و يتكفل بجمعها شيوخ القبائل بصفة منتظمة من القبائل الحدودية للبايلك².

لضريبة الزمة أربعة أصناف: الزمة القبائل الكبرى كالجزية في شريعة الدين الإسلامي، لزمة المنازل، فكل جماعة يقومون بجمع مبالغ مالية بطريقة مرتبة من منازل القرية، الزمة الثابتة ولزمة النخيل وهي رسوم الأشجار المثمرة³.

في أول الأمر قام بفرضها الجنرال راندون في 1867م وهي ضريبة الرؤوس، كانت الفئة ذات المصادر القليلة في الجزائر تدفع خمسة (05) فرنكات بينما الفئات التي تعيش في الرفاهية تدفع عشرة (10) فرنكات، أما الدرجة الأولى الأكثر غنى كانت تدفع خمسة عشر (15) فرنكا⁴.

وفي الأخير يمكن القول أن الضرائب العربية كانت ذات أهمية كبيرة وذات مساهمة عالية في الخزينة الفرنسية، ونجد أن البلديات المختلطة تساهم بـ 10% من مجموعها للأشخاص المكلفين بجمع الضرائب (الرؤساء) البلديات كاملة الصلاحية، فيتم اقتسام عائداتها بين الدولة والإقليم، والباقي من مجموع الضرائب يُوزع بين الدولة والإقليم، فمن خلال الإحصائيات العامة لسنتي 1876-1880م، نجد أن العائدات تكاد تُمثل معظم ميزانية الأقاليم⁵، وهذا حسبما توضحه الدائرتان النسبيتان اللتان تمثلان مساهمة الأقاليم الرئيسية.

دائرتان نسبيتان تمثلان مساهمة الأقاليم الثلاث في الجزائر (الجزائر، وهران، قسنطينة) في الإيرادات العامة لسنتي 1876 و1880م⁶:

¹محفوظ قداش، المرجع السابق، ص187.

²مزهرة صالح، المرجع السابق، ص448.

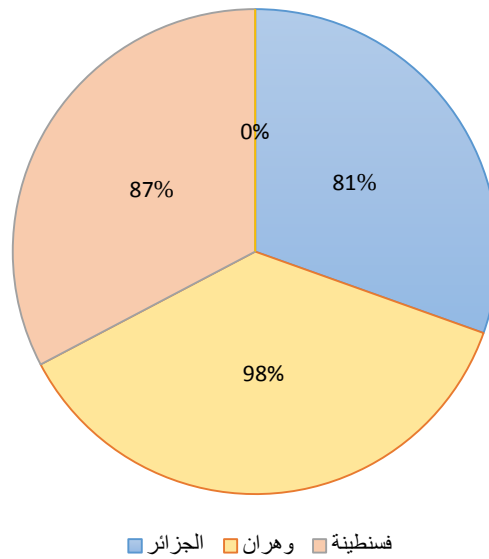
³توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792-1865م)، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص356.

⁴نادية زروق، المرجع السابق، ص119.

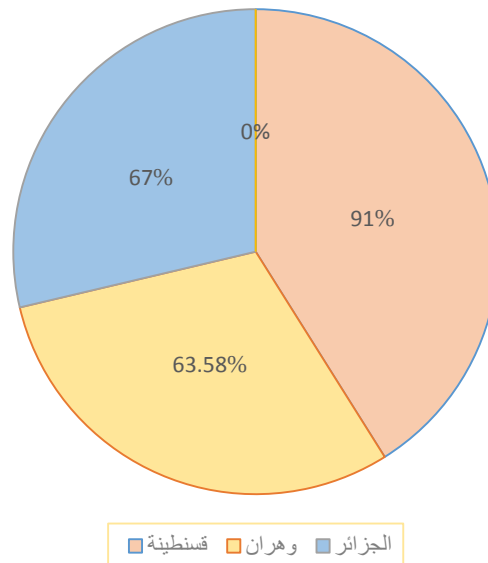
⁵نفسه، ص120.

⁶الرسم البياني من إنجاز الطالبة.

النسب المئوية للأقاليم الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) لسنة ١٨٧٦م



النسب المئوية للأقاليم الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) لسنة ١٨٨٠م



من خلال المعطيات التي توضحها الدائرتان النسبيتان اللتان تمثلان مساهمة الأقاليم الرئيسية: (الجزائر، وهران، قسنطينة) في الإيرادات العامة لسنتي 1876 و 1880م¹، علماً أن النسب في كل إقليم تمثل نسب مساهمة كل إقليم في ميزانية الدولة بشكل مستقل، ولا يمكن اعتبار كل واحدة منها وكأنها جزء من دائرة، لأن مجموع النسب لا يساوي 100%، نلاحظ تبايناً في الأداء المالي لهذه الأقاليم .

¹ أنظر الملحق رقم 02، ص

في سنة 1876 كانت نسب الإسهام مرتفعة بشكل عام، حيث نجد أن وهران قد سجلت أعلى نسبة ب 98%، بعدها قسنطينة بنسبة 87%، ثم الجزائر بنسبة 81%، ويمكن القول أن هذه الأرقام تعكس استقرارًا نسبيًا في العائدات المالية والجبائية في تلك السنة، وهذا يعود إلى وفرة المحاصيل الزراعية وانتظام جباية الضرائب.

أما خلال سنة 1880م، فنجد أن هذه الإسهامات قد تراجعت بشكل واضح، وذلك في إقليمي الجزائر ووهران؛ في الجزائر انخفضت إلى 67%، ووهران إلى 63.58%، وهذا ما يشير إلى التأثير السلبي الذي أصاب المداخيل في هذه الأقاليم، ويفسر حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية كانت المتسبب في هذا الانخفاض، كتراجع الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى حدوث تغيرات أو عدم الانتظام في جمع الضرائب بفعل الاضطرابات المحلية وغيرها من الأسباب كالعوامل الطبيعية (الجفاف) التي تلعب دورًا في كمية المحاصيل السنوية.

في مقابل ذلك، يظهر إقليم قسنطينة استثناء، فقد ارتفعت مساهمته إلى 91%، وهذا يدل على ثبات مردودها المالي، الذي يعود إلى انتظام تحصيل الضرائب، وذلك بفضل العوامل الطبيعية التي كانت مساعدة.

1-1-2- الضرائب العادية (les impôts ordinaire)

يدفع الجزائريون إلى جانب الضرائب العربية ضرائب أخرى سُميت بالضرائب الأوروبية، يدفعونها مثل الأوروبيين، هذه الضريبة تُدفع على حقوق التسجيل، وضريبة المنازل، والكلاب، بالإضافة إلى الضرائب التي تُدفع على الملكية¹.

تُعتبر هذه الضرائب مكّملة للنوع الأول من الضرائب، وجاءت لتحقيق أهداف فرنسا الاستعمارية، وهو إخضاع الأهالي قسرًا لأوامر السلطات الفرنسية، يدفعها الأوروبيون والأهالي الجزائريين على حد سواء²، وتنقسم الضريبة العادية بدورها إلى قسمين: ضرائب مباشرة وهي رسوم تُقرض مباشرة على الأفراد والشركات، تشمل هذه الضرائب: ضريبة الدخل العام، ضريبة الجمارك، وغيرها، وفي

¹ مزهورة صالح، المرجع السابق، ص 454.

² رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 65.

سنة 1907 على سبيل المثال، نجد أن الجزائريين دفعوا 76% من إجمالي قيمة هذه الضرائب المباشرة، أما النوع الثاني من الضرائب العادية و هو الضرائب غير المباشرة: وهي التي تفرض على بعض المواد و النشاطات و الخدمات حقوق التسجيل، والطوابع، ومختلف الرخص¹.

1-2- الغرامات والرسوم الجمركية:

الغرامات: عمدت الإدارة الاستعمارية إلى جانب استعمالها الضرائب المُرهِقة لكاهل السكان بهدف إخضاعهم قسراً لها، إلى استعمال وسيلة أخرى للتحكم بهم، وهي عن طريق الغرامات باختلافها سواء الغرامات الفردية أو الجماعية، وذلك من خلال اتهامهم ببعض المخالفات، كرفض الرضوخ لأوامر أعوان الإدارة الفرنسية، أو الرعي داخل الغابات، أو عن طريق اتهامهم بحرق تلك الغابات والقيام بانتفاضات ضدها²، وقد تم رفع قيمة الغرامات إلى ما يساوي أربع (04) مرات قيمة الزكاة، وذلك بناء على القرار الذي صدر في 24 جويلية 1861م، الذي تبعه منع الرعي في الغابات³، تلاه صدور القانون المشيخي سيناتوس كونسيلت Sénatus consult في سنة 1863 م، حيث تزايدت الأملاك الغابية، تبعها زيادة في تطبيق الخناق على الفلاحين الجزائريين⁴.

من بين الأفعال التي يُعاقب عليها الأفراد الجزائريون بعقوبة الغرامة ما يلي:

- القيام بتمردات أو التحريض عليها .

- سرقة المواشي وبعض الحيوانات التي تعود إلى الإدارة الفرنسية.

- التزوير (les fausse)

¹ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

² حمادي بن موسى، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)، مجلة الحقيقة، ع 36، 2015، ص 127.

³ حمادي بن موسى، المرجع نفسه، ص 128.

⁴ حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص 127.

- عدم التصريح أمام القانون حول الأفعال الإجرامية كالسرقة والقتل¹.

زادت الإدارة الاستعمارية من تكثيف الغرامات الجماعية والفردية، وذلك منذ عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1871-1940م)، لهدف معروف وهو فرض السيطرة على الأهالي وإخضاعهم من أجل تحقيق منافع اقتصادية وزيادة مداخيل الخزينة الاستعمارية من ورائهم، ومن أمثلة الغرامات التي كانت مدمرة للأهالي، هي الغرامات الجماعية التي فرضت بعد ثورة القبائل الكبرى والصغرى في 1871م، والتي دفع فيها الأهالي ما يقارب ثلاث أخماس (3\5) الغرامة خلال سنة واحدة في مناطق مختلفة²: تبسة، القل، بجاية، سوق أهراس³.

وللتفصيل أكثر في الغرامات الجماعية، نجد أن السلطات الاستعمارية استخدمتها كأسلوب قمع وعقاب جماعي للأهالي ضمن قانون العقوبات، وهذا في حالتين :

- عند ارتكاب مخالفات جماعية من قبل أفراد القبيلة الواحدة.

- عند رفض القبيلة الإدلاء بحقيقة المتهم أو المتهمين ورفض تسليمهم للسلطات⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الغرامات الجماعية مرتبط ومكمل لعقوبة مصادرة الأراضي التي تعود للأهالي، والتي سيتم التطرق إليها في نقاط قادمة فالمصادرة تمكن السلطات الاستعمارية من تجريدهم من أراضيهم، بينما الغرامات تستولي على مخزونهم الاحتياطي من الأموال، لهذا يمكن القول أن عقوبة الغرامة ومصادرة الأراضي أسلوبان قمعيان متلازمان⁵.

¹ عبد الحفيظ قبايلي، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين الجزائريين في الجزائر المستعمرة (1830-1900م)، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012-2020، ص338.

² حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص130.

³ أنظر الملحق رقم 03، ص

⁴ رمضان بورعدة، المرجع السابق، ص362.

⁵ نفسه، ص363.

وقد تم تفعيل عقوبة الغرامات كسلاح ضد المتسببين في حرق الغابات بغرامات جماعية وليس فردية، و معاقبة للمتسببين فيها، في هذه الحالة تُطبق العقوبة على الجميع¹، و قد اختلفت أعداد الغرامات الجماعية في سنوات مختلفة، وذلك يعود إلى اختلاف المساحات المحروقة أو اختلاف عدد الحرائق كل سنة²، كما تشير الإحصائيات التي أوردتها المحاضر العقابية الفرنسية، أنه خلال أوائل القرن 20 ارتفاعا في المساحات المحاذية للغابات، وبذلك فإن أعمال القمع وارتفاع الغرامات الناجمة عن إحراق الغابات تواصلت في الارتفاع والزيادة³.

-**الرسوم الجمركية:** تُعتبر هذه الوسيلة أحد الأدوات المهمة للإدارة الاستعمارية في الجزائر، التي استعملتها لربط الجزائر بفرنسا وتوجيه اقتصادها، لا يكون بذلك اقتصادا مكملا لاقتصاد فرنسا⁴، و أولى الخطوات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضمن هذا السياق هو خلق الأسواق التي كانت الجزائر تتعامل معها خلال فترة التواجد العثماني، خاصة دول الجوار، وبقيت التعاملات التجارية مع فرنسا فقط، وقد كانت السلع الجزائرية التي تدخل إلى فرنسا توضع عليها رسوم جمركية حادة و هذا كما هو معروف يتنافى و فكرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية، لكن فيما بعد أصدرت السلطات الفرنسية في 17 جويلية 1867 قانونا أعطى الحرية لممارسة التجارة بين الجزائر وفرنسا⁵، وبناءً عليه أصبحت السلع الجزائرية تُعامل على أنها سلعة فرنسية.

¹ عبد الحفيظ قبائلي، المرجع السابق، ص350.

² نفسه، ص352.

³ شارل روبيير أجبرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص285.

⁴ عبد الرحمن رزافي، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت ن)، ص12.

⁵ نفسه، ص13.

1-3- القروض¹:

تُعتبر القروض مصدراً غير مباشر للدخل، فالخزينة الاستعمارية لم تتلقَّ الأموال من القروض بصفة مباشرة، وإنما هي أداة تحويل استُخدمت لتعزيز الاقتصاد الاستيطاني أو زيادة مداخيل الخزينة الاستعمارية .

في السنة التي تحصّلت فيها الجزائر على الاستقلال المالي، وصل متوسط القروض السنوية خلال هذه الفترة حوالي 41 مليون فرنك فرنسي، وتواصلت في التزايد السريع، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث لم تعد فرنسا قادرة على تحمل أعباء الجزائر، سواء المدنية أو العسكرية، وصارت القروض في هذه الفترة تمثل قسماً كبيراً من الميزانية الجزائرية، كما تُعتبر القروض المساعد الأول لها في النهوض وتكوين مبالغ مالية احتياطية² من خلال الاقتراض لخدمة المشاريع الكبرى التي تخص الأشغال العمومية التي لم تستطع أموال مستعمرة الجزائر تمويلها³.

في الأخير يمكن القول النسبة الكبيرة من مداخيل الخزينة الفرنسية في الجزائر كانت معظمها من الضرائب التي يدفعها الأهالي الجزائريون، بالإضافة إلى القروض التي ساعدت بنسبة كبيرة على تمويل مشاريع الأشغال العمومية في الجزائر المستعمرة⁴.

1-4- الاستيلاء على الأراضي والأوقاف:

-مصادرة الأراضي:

¹القرض في المعنى اللغوي: يُقال "اقترض فلان فلانا"، بمعنى أقرضه واعتبره أميئاً. أما في المعنى الاصطلاحي: فهو ما ينشأ في اللغة الإنجليزية من العبارة (CREDO) في اللغة اللاتينية، وهي مقسمة إلى قسمين : (CARD)بمعنى الثقة من اللغة اللاتينية، و (DO) معناه أضع، أي أن المعنى الكامل هو "أثق" أو "أضع الثقة"، انظر: فضيلة بطورة، صباح عبد الحليم، القروض البنكية الممنوحة للاستثمار الجزائري بين شروط الضمانات المطلوبة ودعم صندوق ضمان القروض (F.G.A.R) خلال الفترة (2004-2016)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م3، ع2، 2001، ص162.

²صلاح العقاد، المصدر السابق، ص19

³رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص66.

⁴نفسه، ص67.

يجدر الإشارة إلى أن مصادرة الأراضي من قبل الإدارة الاستعمارية قد ساهم بشكل أو بآخر في إنعاش الخزينة الفرنسية، حيث كانت هذه الأراضي تُباع للمعمرين أو تُمنح لهم، فبعض الأراضي استُخدمت لإقامة مشاريع زراعية كزراعة الكروم، كأبسط مثال الذي يدل على أنها جلبت للخزينة أموالاً طائلة.

نجد أن السلطات الاستعمارية قد أصدرت عدّة تشريعات تُحل لها مصادرة أراضي الجزائريين، ومن أهمها قانون صدر سنة 1844م، الذي يقضي بأخذ الأراضي غير المستغلة قسراً من أصحابها، إلى جانب قانون آخر أُصدر سنة 1846م، يسمح للإدارة الفرنسية بمصادرة الأراضي التي لا يملك أصحابها عقد ملكية أو أي وثائق تثبت ملكية تلك الأراضي، لكن خلال هذه الفترة كانت الأراضي تُمنح للمعمرين مجاناً¹، كبداية لعمليات الاستيلاء على الأراضي، لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار مجموعة من القرارات و التشريعات لإعطائها الصيغة القانونية والشرعية للاستيطان، و من بين هذه التشريعات نجد :

-مرسوم 8 سبتمبر 1830، القاضي بحجز أملاك العثمانيين والجزائريين (البايك، الموظفين) الذين غادروا الجزائر².

-قرار 22 جويلية 1834م، هذا القرار الذي أحدث نقلة نوعية في تاريخ الجزائر، والذي أعلن عن الإلحاق الرسمي للجزائر بفرنسا، بناءً على ما أوصت عليه اللجنة الإفريقية، وضع هذا القانون كذلك القواعد المنظمة للتسيير الإداري والسياسي للممتلكات في الجزائر، وبهذا نجد أنه قد أعطى الضوء الأخضر لعمليات مصادرة الأراضي³.

-القرار المشيخي، 22 أفريل 1863م (le Sénatus consult) هذا القرار نصّ على تقسيم أراضي العروش، وتحويل الملكيات الجماعية إلى ملكيات فردية، وبهذه الطريقة حصلت

¹الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص196.

²بشير بلاح، المرجع السابق، ص158.

³أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، المرجع السابق، ص51.

السلطات الفرنسية والمعمرين على تلك الأراضي، وتحول الجزائريين من ملاك للأراضي إلى خماسين في حقولهم لدى "الكولون".¹

-قانون فارني³(wornier²) صدر في 26 جويلية 1873م بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية و التوقّف على العمل بالقرار المشيخي سيناتوس كونسيلث، سمي كذلك بقانون المعمر لأنه منح انتصارا للمستوطنين على الحكم العسكري و التوجه لفكرة الليبرالية الرأسمالية و التشجيع على قدوم المهاجرين من الألباس و اللورين.⁴

من بين ما جاء فيه أن كل ملكية عقارية، مهما كان المالك لها، تصبح واجبة الخضوع للقانون الفرنسي، كما تتضمن بعض الفصول الأخرى إجراءات تأسيسية للملكية الفردية نحو السعي لإلغاء الملكية الجماعية.⁵

- الاستيلاء على الأوقاف:

منذ الأشهر الأولى للتواجد الفرنسي حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة (1830-1954م)، عملت الإدارة الاستعمارية إلى الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين طيلة هذه الفترة، وبدأت بالاستيلاء على ممتلكات البايات والدايات والممتلكات الخاصة بالأماكن المقدسة، وقد أثارت عملية الاستيلاء

¹سعاد بشير، مقطع شريفة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830-1870، مذكرة ماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص15.

²سُمي القانون بهذا الاسم نسبة إلى النائب الفرنسي الدكتور "فارني"، ممثل "الكولون" في الجزائر في الجمعية العامة الفرنسية، وهو واضع اقتراح هذا المشروع الذي يدعو إلى تحويل الملكيات الجماعية إلى ملكيات خاصة، انظر: بلقاسمي بوعلام و آخرون، التشريعات العقارية الاستعمارية و تأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، (د م ن)، (د.ت.ن)، ص62.

³انظر الملحق رقم 04، ص

⁴بلقاسمي بوعلام وآخرون، المرجع السابق، ص62.

⁵نفسه، ص63

على الأملاك المقدسة احتجاجات ومعارضة كبيرة من الأهالي الجزائريين وأعوانهم¹، على غرار المفتي العنابي².
و ابن الكبابي³.

وقد دعمت عملية مصادرة الأوقاف بقرارات وتشريعات لشرعنة عمليات السلب والنهب واغتصاب الأملاك الإسلامية، ومن بين هذه القرارات والتشريعات، نجد على سبيل المثال:

- قرار 8 سبتمبر 1830م: سمح بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية (الحبوس).

- قرار كلوزيل 7 ديسمبر 1830م: الذي تضمن إلحاق كافة الأوقاف الإسلامية بما فيها أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وأوقاف الأندلس، سبل الخيرات إلى الأملاك الخاصة بالدولة⁴،
يضاف لها احتجاز أملاك الجيش الانكشاري بدعوة أنها تعرض على الثورة ضد الإدارة الفرنسية⁵.

¹أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م5، ع20، 2019، ص142.

²هو عبد الله محمد بن محمود، عالم في المذهب الحنفي، كان قاضيًا ومتقيًا، وُلد سنة 1775م، وعاصر الثورة الفرنسية والاحتلال الفرنسي للجزائر. تم القبض عليه بعد تأكد الاحتلال الفرنسي للجزائر وقيد إلى السجن ثم نُفي أواخر 1831 بتهمة التحريض على الثورة ضد التواجد الفرنسي انظر: علي اجقو، المفتي الحنفي ابن العنابي وإسهاماته في مجال الثقافة، السياسة والإصلاح والمقاومة، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، م1، ع1، 2021، ص19-20.

³وُلد مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بـ"ابن الكبابي" سنة 1775م بمدينة الجزائر، من عائلة ذات أصول أندلسية، تولى التدريس بالجامع الكبير و مساجد أخرى، كما تولّى القضاء على المذهب المالكي إلى أن تم نفيه، انظر: أسماء شلغوم، محمد قن، القاضي ومفتي المالكية مصطفى ابن الكبابي (1775-1860)، موقفه من بعض قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية، م6، ع2، 2022، ص 538-540.

⁴بشير بلاح، المرجع السابق، ص158.

⁵خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25.

نجم عن السياسة التشريعية الفرنسية التي تخص الأوقاف انعكاسات سلبية مست الجانبين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، بالإضافة إلى استنزاف الثروات الجزائرية، ومن بينها الممتلكات الوقفية والعوائد الكبيرة التي تعود منها¹.

2- تفعيل الرأسمالية:

2-1- الشركات الرأسمالية :

تتبع مصادرة الأملاك والأراضي، الاعتماد على الشركات الرأسمالية من أجل تشييد قرى استيطانية لتشجيع وتنشيط حركة الاستيطان في الجزائر²، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تعود بالريح عل. الخزينة الاستعمارية وذلك من خلال الأرباح تحققها لصالح فرنسا.

لذلك شجعت الحكومة الفرنسية هذه الشركات الاستثمارية على القدوم إلى الجزائر من أجل تحقيق هدف الاستيطان الأوروبي في الجزائر، ولذلك عمدت إلى إصدار مجموعة من القوانين والقرارات لتسهيل مهمتها، ومن بين هذه التشريعات نجد:

-مرسوم 8 أبريل 1857م: ينص هذا المرسوم على إنشاء شبكة من السكك الحديدية وذلك في كل من مدن الجزائر، وهران، وقسنطينة، وبهذا فُكَّت العزلة عن المناطق النائية والتي بها أراضي زراعية³.

مرسوم 26 أبريل 1853م: تم بموجب هذا المرسوم الصادر عن نابليون الثالث حصول الشركات الاستثمارية باختلافها على حصص معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة⁴.

¹مسعود هلايلي، الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830-1973، التشريعات والانعكاسات، مجلة آفاق العلوم، م، 6، ع3، 2021، ص85.

²حورية عباس، الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادر: العقار (1852-1870م) مجلة التاريخ المتوسطي، م، 4، ع1، 2022، ص152.

³حورية عباس، المرجع السابق، ص153.

⁴نفسه، ص154.

قانون 20 جوان 1860م: تم بفضل هذا القانون حلّ النزاع الذي كان قائماً بين شركات السكك الحديدية التي كانت ترغب في الاستثمار في الجزائر¹.

مرسوم 12 مارس 1864م: تم بموجبه منح المؤسسات المالية قروضاً بهدف السيطرة على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى حصول الشركات على المزيد من الامتيازات.

قانون السوق الحرة 17 جويلية 1867م: شجع هذا القانون الاستثمار والمستثمرين على تشغيل رؤوس الأموال الخاصة بهم في الجزائر، وذلك من خلال جعل للمنتجات الأجنبية القادمة إلى الجزائر لنفس القوانين التي تُعامل بها البضائع الأجنبية التي تدخل فرنسا².

الشركات الرأسمالية في الجزائر

منحت الإدارة الفرنسية العديد من الامتيازات للشركات الرأسمالية والمؤسسات الاقتصادية، خصوصاً (شركات الاستيطان الكبرى)، خاصة في عهد الإمبراطورية الثانية، هذه الشركات حلّت محل الإدارة الاستعمارية فيما يخص العمليات الاستيطانية باختلافها³.

- الشركة العامة الجزائرية (compagnie générale Algérienne) تهتم هذه الشركة بالتجارة والفلاحة والصناعة ومختلف الأشغال العمومية، ولها عدة فروع في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة، كان المنتظر منها تجفيف المستنقعات واستغلالها لزراعة القطن⁴، وقد قدمت خدمات كبيرة زادت في تقوية الملكية الزراعية للمستوطنين⁵.

- شركة الاتحاد الفلاحي لإفريقيا:

تحصلت على أراضي قدرت مساحتها بـ 3.059 هكتار لإنشاء بلدية.

¹ علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899، القطاع الوهراني نموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014، ص 89.

² عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر: (طبيعية - بشرية - اقتصادية) مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، 1868، ص 310.

³ حورية عباس، المرجع السابق، ص 155.

⁴ نفسه، ص 156 157.

⁵ علي بوركنة، محمد الصالح بوقشور، المرجع السابق، ص 197.

- شركة مناجم وادي المرجة: منحتها الحكومة الفرنسية امتياز أرض قدرت مساحتها بـ 86 هكتار و 62 آر، مقابل 1 فرنك فرنسي للهكتار الواحد كل سنة¹.

- شركة جنيفوار السويسرية كان الهدف من إنشائها هو إقامة مستعمرة سويسرية وألمانية في الجزائر للحفاظ على وكلائها السويسريين على أرض الجزائر، أنشأت هذه الشركة قرى استيطانية استقر بها ما يقارب 500 أسرة من المهاجرين السويسريين. حققت هذه الشركة مردودًا سنويًا ضخماً بفضل تطوير مجال التعمير البشري².

- شركة الهبرة والمقطع:

أشرف على رئاستها رجال أعمال من باريس، وظهرت سنة 1864م، وكان هدفها هو إقامة تجارب زراعة القطن في الجزائر في بعض الأراضي الرطبة، تحصلت على مساحة قدرت بـ 24.100 هكتار بعضها عبارة عن أراضي زراعية، وبعضها الآخر عبارة عن غابات ومساحات أخرى خُصصت للنشاطات الفلاحية المختلفة³.

في الأخير يمكن القول أن الشركات الرأسمالية لعبت دوراً محورياً في دعم السياسة المالية الفرنسية في الجزائر، فقد مولت هذه الشركات عمليات مصادرة الأراضي وبيعها للمستوطنين، كما ساهمت في بناء شبكات الطرق البرية، وإنشاء السكك الحديدية والموانئ....، وذلك لتسهيل استغلال ثروات المستعمرة التي تعود على الخزينة الاستعمارية بأموال طائلة، كما سيطرت هذه الشركات على الزراعات والصناعات الموجهة للتصدير، وهذا ما يزيد من تعزيز الاستيطان وربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، الذي بدا واضحاً منذ السنوات الأولى للاحتلال واستمر إلى غاية 1954، حيث بدأت فيها بوادر التخلص من هذه التبعية الاقتصادية والسياسية.

¹حورية عباس، المرجع السابق، ص155.

²نفسه، ص156.

³نفسه، ص157.

2-2- الزراعة الرأسمالية:

شهدت الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي تحولات جذرية في عدة قطاعات، خاصة الزراعة أين تم توجيه هذه الزراعة إلى زراعات نقدية، وتم فرض نموذج الزراعة الرأسمالية ليس بهدف تطوير المجال الزراعي في المستعمرة، وإنما استغل كأداة محورية لخدمة المصالح الاستعمارية، سواء لتمويل الخزينة الاستعمارية، أو لترسيخ الوجود الأوروبي وتحقيق هدف الاستيطان في الجزائر، ومن بين هذه الزراعات نجد:

2-2-1- الحبوب

قبل كل شيء. تجدر الإشارة إلى أن الزراعات الكولونيلية في الجزائر هي زراعات نقدية، سواء في الحبوب أو الزراعات الأخرى، منها ما هو موجّه لسدّ حاجيات سكان المستعمرة، وأخص بالذكر هنا المعمرين، ومنها ما هو موجّه للتصدير.

نجد أن الاستعمار الفرنسي، من فترة تواجده، كان يشجّع على زراعة الحبوب، وبالأخص عشية الحرب العالمية الأولى، أين زاد الإقبال عليها، وارتفع سعرها ارتفاعا ملحوظا، كما أن إنتاجها ارتفع في الهكتار الواحد من 8 قنطار في الهكتار عشية الحرب إلى 12 قنطارا في الهكتار خلال سنة 1935¹، وتتقسم الحبوب في الجزائر بين حبوب صيفية وهي التي يتم زراعتها في فصل الصيف، كالأرز، الذرة الخشنة، الذرة الدقيقة أو تُسمى كذلك البشنة، ونجد أن الزراعة الصيفية عموما تحتل مساحات محدودة مت الأراضي المزروعة إذا قارناها مع الحبوب الشتوية²، أما النوع الثاني من الحبوب هي الحبوب الشتوية وهي التي يتم زراعتها في فصل الشتاء، وتشمل كل من القمح والشعير، والقمح بدوره ينقسم إلى نوعين: القمح الصلب والقمح اللين³.

وللتفصيل أكثر وجب التطرق إلى كل نوع من الحبوب على حدة، وذلك لأهمية كل نوع منها:

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 98.

² عبد القادر حلّيمي، المصدر السابق، ص 181-182.

³ نفسه، ص 182.

-**القمح:** يعتبر القمح من الحبوب الشتوية الأكثر أهمية، وذلك بالنظر إلى كميات استهلاكه الواسعة، بالإضافة إلى التربة والمناخ الملائمين لزراعته في الجزائر، كما أنه يسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي¹، ولهذا يعد القمح من بين أكثر الزراعات التي اعتبرها المعمرون أساسية²، وللقمح نوعان كما تم ذكره سابقا: صلب و لين.

يُعتبر القمح الصلب المادة الأساسية التي يعتمد عليها السكان في كل أقطار الجزائر بشكل كبير، خاصة لدى أهالي القرى، وبدوره نجد له عدة أنواع: القمح البيدي والبسكري و الملياني و الزناتي³، و نجد أن زراعة القمح الصلب تتركز في الشرق الجزائري، خاصة في مدن: سطيف، عنابة، قالمة، سوق أهراس، برج بوعريريج، أما في الوسط والغرب الجزائري، فنجدها في كل من مدن: المدية، سيدي بلعباس، الشلف و تلمسان.

لكن على الرغم من أن هذا النوع من الزراعة تركز في يد الأهالي، إلا أن النفقات الأوروبية عليها كانت مرتفعة وتفوق نفقات الأهالي⁴.

أما القمح اللين، فقد احتل مساحات واسعة، وذلك منذ سنة 1890م، ويشمل نسبة 50% من إجمالي المساحات المخصصة لزراعة الحبوب في قطاع المعمرين⁵، وعلى سبيل المثال، خلال سنة 1890م نجد في الغرب الجزائري أن زراعة القمح اللين يشغل مساحة 70 ألف هكتار، بينما القمح الصلب يشغل مساحة 17 ألف هكتار، أما الوسط 40 ألف هكتار مخصصة لزراعة القمح اللين، و 39 ألف هكتار لزراعة القمح الصلب.

أما الشرق الجزائري، خصص فيه مساحة قدرت بـ 7 آلاف هكتار للقمح اللين، و 67 ألف هكتار للقمح الصلب، بينما مدينة الجزائر لوحدها فقد خصصت بها مساحة قدرت بـ 117 ألف هكتار

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص129.

² محمد بن داره، المرجع السابق، ص53.

³ عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص182.

⁴ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص100.

⁵ أمحمدة عميراوي، المرجع السابق، ص60.

للقمح اللين، و123 ألف هكتار للقمح الصلب¹، وبذلك فهي تمثل أكثر المناطق التي خصصت مساحات واسعة لزراعة القمح بنوعيه.

-**الشعير:** يُعد الشعير من بين الحبوب الأكثر إنتاجا، والذي خصصت له مساحات واسعة، نجد أن المساحات التي خصصت لزراعته عند الأهالي الجزائريين قُدرت بـ 1.277.136 هكتار، بإنتاج قدر بـ 7.190.245 قنطار، ما يعادل 5.6 قنطارا للهكتار الواحد، أما لدى الأوروبيين، فقد قدرت في المتوسط بـ 12.454 هكتار، بإنتاج قدر بـ 990.975 ما يعادل 8 قنطار في 22 هكتار، يستخدم الشعير لتغذية المواشي كالحصان، و التغذية البشرية، كما يعتبر مادة مهمة موجهة للتصدير²، حيث نجد أن الأهالي المسلمين يتحصلون منه سنويا على نحو 6 ملايين و نصف مليون قنطار، بينما الأوروبيون على نحو المليون قنطار كذلك سنويا³ لصناعة البيرة⁴.

-**الذرة والشوفان:** إن زراعة هاذين النوعين من الحبوب قد احتل مساحة قدرت بـ 2.733.304 هكتار، بعوائد قُدرت بـ 16.000.000، وقد قدرت حصة الأوروبيين منه بـ 300.400 هكتار، و قد كان مردود الهكتار المخصص لزراعة الشوفان يتراوح من 8.5 قنطار إلى 10 قناطير، لهذا نجد زيادة الطلب عليه زيادة في تطوير زراعتها، ونفس الأمر ينطبق على الذرة التي عرفت أسعارها ارتفاعا ملحوظا، خاصة سنة 1900م⁵.

-**الكروم:** بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في التشجيع على زراعة الكروم و محاولة توسيعه بشكل كبير، نجد أنها قد أصدرت بذلك قانون 11 جانفي 1851 للتشجيع على إنتاج الخمر، وقد أعطى هذا القانون الإذن لتصدير الخمر من الجزائر إلى فرنسا.

¹أحميدة عميراي، المرجع السابق، ص61.

²حورية طعبة، الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870-1900م، مجلة كان التاريخية، ع46، 2019، ص67.

³أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 1948، ص52.

⁴أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص117.

⁵حورية طعبة، المرجع السابق، ص67.

بعد سنة 1875م، أصابت آفة "الفيلوكسيرا" الكروم في فرنسا وهذا ما شجع المعمرين على زيادة زراعتها في الجزائر، ونقلو مزارعهم من فرنسا إلى الجزائر وهذا التثقل نجده قد تسبب في زيادة المساحات المخصصة لزراعة الكروم في الجزائر على حساب الحبوب¹، كل هذا راجع إلى انتشار آفة الفيلوكسيرا²، انتشرت زراعة الكروم في الجزائر، خاصة في المناطق ذات الظروف الطبيعية الملائمة كسهول متيجة و عنابة و سكيكدة و وهران و الشلف حيث بدأ الاهتمام بزراعة الكروم في ثلاثينيات القرن التاسع عشر (19ق)، و زاد توسع زراعتها في ثلاثينيات القرن العشرين (20ق) بمساحة قدرت بحوالي 50,000 هكتار، بإنتاج وصل إلى 50,000 طن، ونجد أنها تصدر نحو 150,000 في المتوسط سنويا³، نجد كذلك أن إنتاج الخمور عرف تحسنا وهذا يعود غالبا إلى جلب أصناف من العنب التي تتناسب مع طبيعة المناخ والتربة⁴.

في الأخير يمكن القول أن الحبوب أخص بالذكر القمح، كانت تعدّ المحصول الأساسي في الجزائر، لكن بزيادة الحركة الاستيطانية، زاد معها تشجيع زراعة الكروم لإنتاج النبيذ، وبذلك تقلّصت الأراضي المخصصة للحبوب وزادت المساحات المخصصة لزراعة الكروم، وأصبحت الجزائر من بين أكبر المنتجين للخمر في العالم.

وأصبحت فرنسا بفضل هذه الزراعة المسيطر على تجارة الخمور، و من أكبر الممولين لدول الجنوب الأوروبي، كما نجد بعض الكميات من هذا المنتج تُستهلك داخليا (العنب)، والكميات الأخرى تُوجّه للتصدير⁵.

2-2-3- الحلفاء والفلين:

¹ عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص188.

² هي حشرة توضع على جذور الكرمة (معرشات العنب) تتغذى عليها ما يؤدي إلى تلف الكرمة، انظر: صلاح الشعبي وآخرون، "انتشار وإدارة آفة الفيلوكسيرا على العنب، الكرمة في محافظة درعا، سورية، مجلة وقاية النباتات العربية، م30، ع1، 2012، ص65.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

⁴ حورية طعبة، المرجع السابق، ص68.

⁵ بوزراع إيمان، التجارة الجزائرية ونظام الاحتكار الفرنسي 1830-1871م، أعمال الملتقى الوطني الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، المرجع السابق، ص478.

تركز استغلال نبات الحلفاء خاصة في السهول العليا الغربية، وصل حجم صادراتها إلى 140.000 طن وذلك خلال سنة 1925م¹، ابتداء من سنة 1924م تم تحديد الحد الأدنى والأقصى لشراء القنطار من الحلفاء الخضراء التي يقطفها الأهالي، والحلفاء المصدرة توجه لإنتاج السيليلوز المستخدم في صناعة عجائن الأوراق، بينما توجه الحلفاء ذات الجودة العالية والنوع الممتاز في الصناعة الفرنسية لصناعة الحبال والأفرشة².

أما الفلين فقد بدأ استغلاله في أواسط القرن التاسع عشر (19ق)، اشتهرت زراعته خاصة في جبال القل بولاية سكيكدة، تطورت زراعته ليصبح واحدا من أهم الصادرات الجزائرية³.

2-2-4-التين:

تزرع هذه الشجرة في المناطق السهلية وحتى الجبلية التي تكون تربتها رملية⁴، كما تنتشر زراعته في بلاد القبائل خاصة جرجرة، تصدر منه كميات كبيرة للخارج حيث تذرّ على البلاد و التجارة أرباحا طائلة⁵.

2-2-5-الحمضيات:

عرف تصدير الحمضيات ازدهارا واسعا، خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين. نجد زراعتها بكثرة خاصة في سكيكدة، مستغانم، عنابة، بجاية، بينما تحتكر سهول متيجة أكبر المساحات المخصصة لزراعة الحمضيات و تمثل ثلثي الإجمالي للبلاد⁶.

¹ بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

² جمال بن مسعود، محمّدة بن دارة، استغلال نبات الحلفاء بأقاليم الجنوب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي ما بين سنتي 1902-1930م، مجلة رفوف، م10، ع2، 2022، ص521.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

⁴ عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص196.

⁵ أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المصدر السابق، ص54.

⁶ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص97.

2-2-6- الخضر:

اهتم الفرنسيون بهذا النوع من الزراعات لعدة أسباب منها توفر المياه ووجود تربة صالحة للزراعة (تربة خصبة) خاصة في السهول الساحلية، بالإضافة إلى كون هذه المناطق (السهول الساحلية) قريبة من موانئ التصدير، كما أن أهم الخضروات المزروعة والتي كانت تتطلب كميات كبيرة من المياه هي البطاطا، فوجد أنها تنتج ما بين 5000 إلى 8000 كغ في الهكتار الواحد في المناطق الجافة، بينما تنتج بين 20,000 إلى 40,000 كغ في الهكتار الواحد في المناطق المسقية¹.

2-2-7- الزيتون والنخيل:

تعد إحدى أهم الأشجار في القطر الجزائري يبلغ عدد الأشجار التي تحصلت على الاعتراف من الدولة الفرنسية نحو تسع ملايين شجرة منها ست ملايين للمسلمين، وثلاث ملايين للأوروبيين، وهذا بالنظر لقلة العناية به مقارنة بباقي المزروعات الأخرى، ينتج سنويا حوالي 350.000 هكتار، ويصدر أغلبه للخارج².

2-2-8- التبغ والقطن:

يعدان من أهم المزروعات الصناعية التي أخذت اهتماما واسعا في الجزائر³ في سنة 1873م، بلغ إنتاج الهكتار الواحد في عمالة وهران ما يقارب 15 قنطارا و 8 و 12 في عمالة قسنطينة، زاد تطور هذه الزراعة مع سهولة زراعتها، فالمقدار الواحد من التبغ كلف الإدارة الاستعمارية تخصيص 173 فرنك للهكتار الواحد⁴، يصدر لفرنسا ليتم تصنيعه⁵.

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص102.

² أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص54.

³ نفسه، ص53.

⁴ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص104.

⁵ نفسه، ص105.

يُضاف إلى زراعة التبغ نجد أن الإدارة الفرنسية والمُعمرين قد أعطوا اهتمامًا لزراعة القطن، فنجد أن الجزائر قد أصبحت من بين أهم المناطق التي تُنتج القطن في العالم، وهذا ما جعل فرنسا تهتم بإنتاجه وتعتمده خاصة في التصدير، فهو سلعة تجارية ومادة خام تُوجه للنشاط الصناعي¹.

ولتشجيع تطوير زراعة القطن في الجزائر، أصدرت الحكومة الفرنسية عدة مراسيم إمبراطورية تمنح جوائز وتُجري مسابقات لمنتجات القطن، منها قرار 19 مارس 1859م أقر جائزة سنوية قدرت بـ 20.000 فرنك تُعطى لمنتجات القطن بالمقاطعات الثلاث².

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية الفرنسية والسياسات القمعية التي استعملتها فرنسا في المجال الزراعي، قد مكّنها و للمستوطنين من تطوير مزارعها وزيادة الإنتاج الزراعي المختلف، ولهذا فقد دخلت السوق العالمي من أبوابه الواسعة بفضل تطوير الزراعة من حيث الوسائل، وكذلك بفضل اليد العاملة المحلية الرخيصة³.

¹ مصطفى عبيد، الفكرة الاستعمارية السانسييموني في مصر والجزائر 1833-1870م، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص164-165.

² عدة بن داهة، المرجع السابق، ص241.

³ Ahmed Mahsas, l'autogestion en Algérie données politiques de ses premières étapes et de son application, édition atropos, paris, 1975, p17.

المبحث الثاني: أدوات ترسيخ الهيمنة الاقتصادية والاستغلال المالي الاستعماري في الجزائر.

1-الاهتمام بتطوير البنية التحتية:

2-شبكة المواصلات

3-السكك الحديدية

مع تقدّم الحركة الاستيطانية في الجزائر، ظهرت فكرة إنشاء طرق السكك الحديدية، وذلك لتسهيل حركة التنقل ونقل البضائع والمنتجات الصناعية بين المناطق المختلفة في الجزائر، بالإضافة إلى الحاجة إليها في الجانب العسكري كنقل الأسلحة¹.

وتعد أولى الاقتراحات لبناء السكك الحديدية في الجزائر² من التيار السانسييموني³، كما تذكر بعض الدراسات المعاصرة أن الفكرة الأولى لإنشاء السكك الحديدية تعود إلى مخطط قدمه دوريدون و هي فكرة مد خط بين الجزائر والبلدية وذلك خلال سنة 1844م، جاء بعده طلب بإنشاء سكك حديدية في المدن الكبرى في الجزائر من بينها خط السكة الحديدية بين قسنطينة وعنابة وربطه بفيليب فيل "سكيدة (Philippeville) " عبر جوماب عزابة⁴ (Jemaps)، وسانت شارل (saint Charles)، لكن ما قد أعطى دفعة قوية لمشروع السكك الحديدية هو فكرة ربط المشروع

¹ عمر مقدم، القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870 - 1914م، أطروحة دكتوراه في التاريخ تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2018-2019، ص34.

² رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر من خلال المصادر الفرنسية 1833-1857، المجلة التاريخية الجزائرية، م5، ع2، 2021، ص656.

³ السانسييمونية: هي مذهب فكري ظهر في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا على يد سانسييمون ويقوم على الاشتراكية والمثالية، وعرفت فرنسا على أنها أولى المتأثرين به، انظر: مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسييموني في مصر والجزائر 1833-1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، (د.س.ن)، ص29.

⁴ عبد القادر بورمضان، المرجع السابق، ص333.

الاستيطاني بها و قد جاء بهذه الفكرة الجنرال دو شابود لاتور (De Chabaud latour) وذلك لنقل السلع المختلفة من المناطق التي تنتج فيها تلك السلع إلى الموانئ بأقل تكلفة و وقت أسرع.

وأمام تقدم وزيادة النشاط التجاري، تم الشروع في إنجاز السكك الحديدية، نذكر منها :

السكة الحديدية بين عنابة (Bône) و قالمة سنة 1877م¹.

وفيما يلي استعراض لأمثلة عن خطوط السكك الحديدية في الجزائر

-خط السكة الحديدية بين الجزائر والبلدية:

لقد كان الخط الرابط بين الجزائر والبلدية قيد الدراسة وذلك لمدة عشر سنوات كاملة، وتمت الموافقة على إنجازها سنة 1855م من طرف المجلس العام الفرنسي للجسور والطرق، بتكلفة قدرت ب 12 مليون فرنك لمسار بطول 54 كيلومترا، بينما واضعو هذا المشروع قد قدروا تكلفته ب 17 مليوناً.

هذا الخط استهدف زيادة تنشيط سهل متيجة وربط بين 12 قرية، معظمها لم يجسد بعد (بعض القرى كانت مجرد مشاريع لبناء قرى تقرر إنجازها) وصولاً إلى مدينة البلدية².

-خط السكة الحديدية من فيليب فيل إلى قسنطينة:

نقطة بدايته من الساحل البحري لفيليبفيل، لكن هذا الشاطئ يفتقر إلى ميناء. تمكنت شركة إنجليزية بفضل المبادرة الفرنسية الربط بين هاتين المنطقتين بهذا الخط الذي يُعتبر بالغ الأهمية، لأن جل البضائع الأوروبية التي يزود بها الاقليم الشرقي يتم عن طريق الخط الواصل بين قسنطينة وفيليبفيل، ومنها يتم تصدير المنتجات إلى الخارج (الحبوب، الماشية، الصوف، المعادن، و الأعشاب...) ³.

¹ نفسه، ص334.

² Jules Duval, L'Algérie et les colonies françaises, librairie Guillaumin et C, paris, 1877, p27.

³ Jules Duval, Ibid., p28.

- خط السكة الحديدية بونة - تبسة:¹

يمتد هذا الخط على مسافة 259 كلم، بدأ استغلاله ابتداء من سنة 1888م عبر مراحل مختلفة على طول أكثر خط نشاطاً في البلاد

يعتبر الخط المنجمي الخاص بحديد الونزة وممول قديم للفوسفات الكويف، يربط هذا الخط بين ميناء بونة وإقليم تبسة، له مسارات مختلفة تتفرع عنه فنجد:

- الخط الرابط بين بونة - قالمة، خط يربط بين بونة- سوق أهراس:

افتتح سنة 1881م، خط يربط بين سوق أهراس - تبسة بدأ استغلاله سنة 1888م.²

عرف هذا الخط الحديدي استغلالاً من طرف شركات الامتياز والبنوك وكبار المستوطنين و ذلك لتكريس الاستعمار و التشجيع أكثر على الاستيطان في الجزائر³ و خدمة أطماعها الاقتصادية و المالية لدعم خزينتها.

- خط السكة الحديدية العابرة للصحراء:

تبنت الحكومة الفرنسية هذا المشروع سنة 1878م، لكن انطلاق الأعمال به كان سنة 1940م، وتعود الأسباب الرئيسية لإنجازه إلى كونه يمكن فرنسا من تطوير حقول القطن في إفريقيا وضمان استقلالها عن البريطانيين، بالإضافة إلى أنه سيتم منح بعض المناطق داخل الصحراء وبلاد السودان ازدهارا اقتصاديا، كما أن الشركات الصناعية الفرنسية أنه سيوفر سوق العمل لمدة طويلة، ويربط الجزائر وأوروبا مع أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان⁴ لحاجة فرنسا الماسة إلى اليد العاملة، خاصة في المناجم.

¹ انظر: الملحق رقم 04، ص

³ بوزراع إيمان، الاستغلال الاقتصادي الاستعماري عبر خط سكة حديد بونة -تبسة من خلال شركات الامتياز 1857م- 1914م، أعمال الملتقى الوطني الحياة الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص ص 440 441.
³ نفسه، ص 445.

⁴ عمر جفال، جعيرين معمر، مشروع سكة الحديد العابرة للصحراء، مجلة الدراسات التاريخية، م 22، ع 1، 2021م، ص 319-321.

من خلال مشاريع السكك الحديدية فإن فرنسا تسعى من خلال ذلك إلى إنشاء قرى استيطانية جديدة، ومنح امتيازات في المناطق المعزولة تكون بمحاذاة السكك الحديدية وهذا بهدف فك العزلة عن المناطق النائية في الجزائر و تسهيل نقل البضائع و تنقل الأشخاص منها و إليها¹.

ب-الطرق:

منذ السنوات الأولى للتواجد الفرنسي على أرض الجزائر، بدأ الاهتمام بالمواصلات بكل أنواعها وقد أولاهما الجنرالات على اختلافهم أهمية كبيرة، وكان لهم دور كبير في تسريع حركة إنشاء الطرق، خاصة الساحلية منها، وربطها بالمدن الداخلية، لتسهيل تنقل الحركة التجارية بين المناطق الساحلية والداخلية².

و قد كان هدف السلطات الفرنسية من وراء إنشاء الطرق البرية هو ربط المناطق الداخلية الزراعية مع الموانئ في المناطق الساحلية ومنها بالدول الأوروبية و فرنسا³، كما توجهت فرنسا إلى تعبيد الطرق بين البلديات والمقاطعات خدمة لمزارع المعمرين⁴.

والجدير بالذكر أن أولى الجهود المبذولة في شق الطرق تعود إلى عهد الجنرال راندون ضمن الحركة التوسعية خاصة في المناطق ذات التضاريس الوعرة⁵.

و بالتماشي مع السياسة الاستعمارية الرامية إلى تسهيل العملية الاستيطانية و تسهيل التنقل، اتجهت فرنسا إلى تعبيد الطرق وإدخال تحسينات عليها لتصبح بذلك مثل نظيرتها في فرنسا، حيث تُقسم إلى: طرق وطنية، طرق بلدية، ريفية، طرق المقاطعات⁶.

¹ Jules Duval, op. Cit, p21.

² عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 70-71.

³ نفسه، ص 71.

⁴ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 104.

⁵ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 73.

⁶ ليلي سعداوي، محمد الصالح بوقشور، البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942م، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م 12، ع 1، 2019، ص 128.

إن أغلب الطرق الكبرى نجدها متواجدة في القل وجهتي الشرق والغرب، تكون بمحاذاة السكك الحديدية، تتفرع عنها طرق أخرى كبرى باتجاه المناطق الغنية بالثروات المختلفة وهي بدورها تتفرع عنها طرقات نحو القرى المهمة.

يقسمها أحمد توفيق المدني حسب الأهمية إلى ثلاث أقسام: الأولى و هي الطرق الوطنية الكبرى الثانية و هب الطرقات الكبرى المتفرعة كما سبق ذكره، أما الأخيرة فهي الطرقات البلدية تشرف على ميزانيتها البلديات.¹

وبالنظر إلى كون الطرق ضرورية لتقدم الاقتصاد، فإنه غالبا ما تكون المناطق غنية زراعيًا وتحوي كميات كبيرة من المعادن والتي قلما تكون بها مواصلات، فإن كل تلك الثروات تبقى غير مستغلة، والمثال على ذلك غار جبيلات الذي يحوي كمًا هائلًا من معدن الحديد، لكنه يبقى بعيدا عن المواصلات ولم يُشغل رغم كونه أكبر احتياطي للحديد في قارة إفريقيا.²

ومختصر القول أن إنشاء السكك الحديدية³.

والطرقات في الجزائر لها هدف استعماري بالدرجة الأولى و يخدم الاستعمار في شتى المجالات (اقتصادية، عسكرية) لذا فإن المناطق التي لا تحمل أي منافع استعمارية وليس بها مراكز عسكرية أو استيطانية لا توجد بها سكك حديدية، ونفس الأمر ينطبق على الطرق الكبرى⁴، فلا يعقل أن فرنسا الاستعمارية تكبد نفسها عناء تعبيد طرق وإنجاز شبكات السكك الحديدية في مناطق نائية لا تنفعها لا اقتصاديا ولا في أي مجال آخر ولا تدرّ عليها بالنفع.

¹ أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المصدر السابق، ص 69.

² عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص 267.

³ أنظر الملحق رقم 05، ص

⁴ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 130.

1-2- الموانئ:

تحتل الموانئ الجزائرية مكانة استراتيجية في حوض البحر المتوسط، فهي همزة وصل بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، وهي معبر مهم للسفن التجارية¹.

إن التقدم الفلاحي والصناعي حتم عملية توسيع الموانئ الجزائرية لتسهيل عملية الشحن والتفريغ، لهذا اضطرت السلطات الاستعمارية إلى إنفاق مبالغ طائلة من أجل تجهيز الموانئ، وتم إنجاز ما يقارب 20 ميناء على طول الشريط الساحلي الجزائري، وتختلف

من حيث الاستعمال²، وكان من أهم هذه الموانئ نذكر ما يلي:

-ميناء عنابة (بونة): يحتوي هذا الميناء على ثلاث مراسي، وهي: رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنوبيين. يبعد على قسنطينة بحوالي 519 كلم³.

من الناحية الاقتصادية فالساحل الشرقي للجزائر كان مزدهراً وهذا يعود إلى الحركة النشطة لهذا الميناء كأنشطة صيد المرجان وتصدير الثروة المعدنية، وهذا ما فسر تسارع العملية الاستيطانية⁴. يستقبل هذا الميناء كميات معتبرة من المعادن والثروات النباتية والحيوانية من مختلف المناطق المحاذية لخط السكة الحديدية، التي تُثقل عبر السكك الحديدية البضائع بسهولة وصولاً إلى الميناء⁵.

¹ عبد القادر حليمي، المصدر السابق، ص 272.

² عبد الحكيم رواحنا، المرجع السابق، ص. 81

³ نفسه، ص 82.

⁴ إيمان بوزراع، حركة التجارة في ميناء بونة خلال الفترة الاستعمارية الجزائر (1830-1914)، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م 7، ع 1، 2021، ص 463-464.

⁵ نفسه، ص 466.

-ميناء فيليب فيل: يُعد هذا الميناء بدوره من أهم الموانئ، ويُعتبر من أهم أبواب دخول الجزائر في الاقتصاد العالمي، فقد كان يستقبل المنتجات الآتية من الخارج، ويُصدر المنتجات المحلية لتُصدّر أساسًا إلى فرنسا¹.

-ميناء وهران: من بين أهم الموانئ في الغرب الجزائري، وهو من أقدم الموانئ، كان للإسبان مساهمة في توسيعه بعد احتلال وهران².

-ميناء المرسى الكبير: يُمثل الحلقة الواصلة بين الساحل الإيبيري ومدينة وهران، يقع هذا الميناء في الشمال الغربي لوهران على بُعد مسافة 8 كلم، وهو البوابة الرئيسية لوهران.

-ميناء الجزائر: هو الميناء الرئيسي، الذي يمكن إرساء السفن على كل أطرافه، وذلك بفضل الجزر المحيطة به³.

ازدادت أهمية الموانئ بفضل شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية الرابطة بين مناطق الإنتاج وموانئ التصدير، مما أثار إيجابًا على الصادرات والواردات⁴، ونجد أنه مع تطور الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر زاد معه عدد المستوطنين وأصبح بذلك لكل ميناء في الجزائر اختصاصه المعين، فهناك موانئ كانت مخصصة لتصدير المنتجات الزراعية، منها ميناء مستغانم و سكيكدة لقربها من المناطق المنتجة لتلك الزراعات، تُصدر من خلال هذه الموانئ الخمور والحلفاء إلى فرنسا و حتى بريطانيا التي كانت المصنع الأول في العالم لمادة الخمر⁵.

¹ محمد بك، المبادلات التجارية عبر ميناء فيليبفيل خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، مجلة رفوف، م12، ع2، 2024، ص 316.

² عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص81.

³ نفسه، ص ص 81 82.

⁴ نفسه، ص 82.

⁵ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص256.

2- منشآت التحكم بالمياه :

أ-السدود:

إن فرنسا رغم إدراكها بأن الجزائر قائمة على الفلاحة والزراعة، وأن الأمطار بها غير منتظمة، إلا أنها لم تولِ اهتماما كبيرا بمسألة إنشاء السدود في الوديان¹، لكنها أدركت فيما بعد أن هذا لا يخدم مصالحها ولا يحقق لها الأرباح والنجاحات المرجوة، لهذا توجهت نحو إعطاء الجانب الفلاحي أهمية، وذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمعمرين وكسب الأموال عبر مصادر مختلفة، لذلك نجدها خلال الفترة الممتدة ما بين 1860م إلى 1880م، باشرت في بناء حوالي 10 سدود في المناطق الشمالية على وجه الخصوص².

للسدود عدة استخدامات، كتوليد الطاقة الكهربائية مثل سد الشرفة الواقع على وادي سيف، يُولد 120 مليون كيلو واط ساعي³.

في الأخير يمكن القول أن السدود في الجزائر خدمت النشاط الاستعماري الاستيطاني من خلال تزويد المزارع بالمياه للسقي أو توليد الكهرباء، كل هذا يضمن استقرارا للعنصر الأوروبي في الجزائر والعمل فيها، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي حيث إنها تدرّ على الخزينة الاستعمارية أموالا معتبرة، كون الجزائر بلد زراعي، لهذا فإن السدود من بين أهم الوسائل التي كانت مساعدة بشكل كبير في ازدهار الزراعة بالجزائر، وأخص بالذكر الزراعة الكولونيالية، لأنه و على الرغم من المشاريع الضخمة التي أنجزت في الجزائر في المجال الزراعي على وجه الخصوص، إلا أن العنصر المحلي من الجزائريين لم يستفيدوا منها، بينما كان المعمرون يطورون زراعتهم كان الأهالي الجزائريون يعيشون في الفقر والجوع.

¹ أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المصدر السابق، ص23.

² عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص85

³ نفسه، ص87.

الآبار:

لطالما اهتمت الإدارة الفرنسية بخدمة اقتصادها بعدة طرق وأساليب مختلفة، لهذا نجدها قد اهتمت بتوفير المياه لضمان سيرورة النشاط الفلاحي والقضاء على الجفاف، ومن بين اهتماماتها نجد نظام الري وحفر الآبار لاستعمالها في السقي في المناطق التي بها مياه جوفية ليتم الاستفادة منها¹.

كما نجد أن فرنسا قد وسعت في هدفها الاستعماري، وذلك من خلال استكشاف الصحراء الجزائرية، ثم التأكد من وفرتها على المياه الجوفية لهذا باشرت في استغلالها عن طريق حفر الآبار الارتوازية².

ولقد حظي التنقيب عن المياه الجوفية باهتمام كبير من قبل المعمرين والرأسماليين الفرنسيين، وقد كانت الشركة الفلاحية والصناعية من بين أكثر الشركات التي اهتمت بخلق واحات في الجنوب الجزائري، وقد تمكنت من حفر عدة آبار ارتوازية وغرس 500 نخلة³.

وقد نتج عن هذه السياسة عدة مشاكل منها: الازدهار الزراعي الذي ادّعت فرنسا حصوله قد تحقق فقط في الزراعات الكولونيالية التجارية التي تخدم الاستعمار، وإتلاف الأراضي الزراعية بدل تحسينها⁴.

¹مصطفى عبيد، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي، دراسة تاريخية تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013م-2014م، ص284.

²نفسه، ص 285.

³عبد المنعم هامل، مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م-1954م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م7، ع1، 2015م، ص5.

⁴نفسه، ص6.

3-توظيف التجارة الخارجية والصناعة:

3-1-التجارة الخارجية:

لطالما كانت الشركات الفرنسية الكبرى والبنوك هي المسيطر والمتحكم في الجانب التجاري، وشكّلوا فيما بينهم سوقاً تجارية رئيسية للتجارة الفرنسية بالجزائر كما وقد أصبحت تشكل مصدراً حيوياً لجلب المواد الخام التي تكون فرنسا بحاجة إليها في صناعتها، ونظراً لفقر المستوطنين القادمين إلى الجزائر، كانوا يطالبون فرنسا بمنحهم القروض بفائدة بسيطة وتوفير أراضي مجانية، وذلك لعدم وجود أموال لديهم لممارسة التجارة.¹

لهذا نجد أن فرنسا لجأت إلى تشجيع الشركات على إقامة استثماراتها في الجزائر، مما أدى إلى توطين أعداد كبيرة من الأوروبيين، كان هذا في عهد نابليون الثالث.²

نجد أن للمواصلات دور كبير في دعم التجارة في الجزائر، وهذا عن طريق نقل البضائع عبرها بسهولة ثم إيصالها إلى الموانئ للتصدير، وهذا ساعد على تشكيل تبادل تجاري بين موانئ الشحن والمنتجات.³

تجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا هي حظيت بالنصيب الأكبر من الاستيراد والتصدير من خلال تجارتها الخارجية مع مستعمراتها الجزائر، فنجد أن المجموع العام للقيمة المالية من خلال هذه العملية المبادلات وفي فترات متفرقة من الزمن كانت تُقدَّر بـ 135233457 فرنك، تنتزع بين الصادرات والواردات، فنجد أن قيمة الواردات قدرت بـ 123 مليون فرنك، بينما الصادرات بـ 11713099 فرنك.⁴

كما نجد أن التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأجنبية بقيت في تراجع مستمر وذلك راجع إلى التعريفات الجمركية، لكن بعد إصدار قانون المماثلة الجمركية سنة 1851م، تم تشجيع الاستيراد

¹ حورية طعبة، المرجع السابق، ص 127.

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 185-186

³ حورية طعبة، المرجع السابق، ص 126.

⁴ حورية عباس، نور الدين إيلال، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1852-1870م)، مجلة روافد، م 6، ع 3، 2022، ص 1035.

من الخارج نحو الجزائر بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية، ومن هنا نجد ارتفاع القيمة المالية للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأجنبية¹.

3-2- الصناعة واستغلال الثروة المعدنية:

حظيت المناجم في الجزائر باهتمام بالغ من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ولهذا فقد باشرت في عملية الإحصاء لأعداد المناجم في القطر الجزائري وتقديم تقارير عنها لدى وزارة الحربية الفرنسية سنة 1854م اكتشاف مناجم عديدة منها مناجم الزنك، الحديد و المغنيزيوم في عمالة قسنطينة) في منطقة شمال غرب قالة) و بهذا فقد ساعدت المناجم بثرواتها المعدنية على تعزيز المنطقة بالخدمات².

ضمن الاستراتيجية الاستعمارية لاستغلال ثروات الجزائر، قامت بإنشاء طرق السكك الحديدية والموانئ، الأولى مهمتها نقل المعادن من مناطق الاستخراج، والثانية لتصدير المعادن أو توجيهها للتصنيع، لذلك نجد فرنسا قد ربطت عدة مناجم بالموانئ عبر السكك الحديدية لتسهيل نقلها من مصادر الاستخراج إلى أماكن التوزيع أو مراكز التصنيع، ومن أمثلة ذلك نجد أول خط حديدي تم إنشاؤه ربط ميناء عنابة بمنجم عين مكرة لنقل الحديد الخام³.

لهذا نجد فرنسا تكريسا لفكرة جعل الجزائر فرنسية وجعلها سوقا للدول الرأسمالية الصناعية قد عمدت إلى تغيير النشاط الاقتصادي في الجزائر والقضاء على الصناعات التقليدية والتوجه إلى الصناعة الاستراتيجية كالحديد والفسفات والزنك، لكن الصناعة لم يتم التفكير بها إلا على مشارف الثورة الجزائرية (1954م)، وبدايات الستينات مع مشروع قسنطينة سنة 1959م فيما بعد⁴.

¹ نفسه، ص ص 1043-1044.

² بختة وابل، غازي الشمري، المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من خلال جريدة حوليات استيطان الجزائريين عدد 1852 و 1854، مجلة الإحياء، م 20، ع 25، 2020، ص 907.

³ أحميدة عميراي وآخرون، المرجع السابق، ص 68.

⁴ أحمد حويطي، سياسة التصنيع في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، م 7، ع 1، 1993، ص ص 212-

المبحث الثالث: تداعيات السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر.

كان للسياسة المالية الفرنسية في الجزائر تأثير سلبي عميق على العنصر المحلي، إذ تسببت في إفقار الأهالي الجزائريين بشكل كبير، وسلبت أراضيهم وأفقرتهم بالضرائب المجحفة ومختلف الوسائل الأخرى خدمةً للمشروع الاستعماري الاستيطاني، بينما مكنت المعمرين الأوروبيين من الاستحواذ على ثروات المستعمرة ومواردها، وزادتهم ثراءً، كما وقد أنعشت خزينتها على حساب الأهالي.

1- على الفئة الكولونيالية:

أدت السياسة المالية الاستعمارية إلى توسيع الحركة الاستيطانية وسيطرة العنصر الأوروبي على مختلف القطاعات في الجزائر، والتي من أبرزها القطاع الزراعي، كون الجزائر بلد زراعي بامتياز. تبع ذلك تزايد عدد القرى والتجمعات الاستيطانية الزراعية على حساب الأهالي.¹

لذلك نجد أنه في ظرف (100) سنة فقط تم إنشاء ما يزيد عن 928 قرية استيطانية زراعية (1830-1930م) كما ويضاف لها استيلاء المعمرين على مساحات كبيرة من الأراضي، خاصة في عهد نابليون الثالث.²

ومع تطور الحركة الاستيطانية استطاع المعمرون الاستحواذ على أراضي بلغت مساحتها 2.726.000 هكتار في حدود 1954م، وُزعت على 22.037 مزرعة، 10% فقط من المزارعين بها يجنون 55% من القيمة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية في الجزائر.³

وتجدر الإشارة إلى أن ما قد أعطى الحركة الاستيطانية دفعةً أكبر هو الدعم المالي من الحكومة الفرنسية والحكومة العامة في الجزائر⁴، يتجسد هذا الدعم بوضوح إثر الثورات والمشاكل

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 199.

² نفسه، ص ص 199-200.

³ شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر:

محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، دار الأمة، ج2، 2019، ص 307

⁴ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 67.

الاجتماعية، من خلال تخصيص مبالغ لإنشاء مستعمرات زراعية، وإعطاء امتيازات للعمال الثائرين في فرنسا و مثال ذلك تخصيص فرنسا مبلغ قدر ب 50 مليون فرنك لصالح العمال الثائرين إثر ثورة 1848م ومنحهم امتيازات لإنجاز مشاريع صغيرة¹، دون أن ننسى أن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر لم يكن هدفهم هو خدمة الارض وإنما الرغبة في الحصول على الثروات التي تعج بها الجزائر لأن أغلبهم كانوا من أصحاب السوابق².

يأتي بعد الاستيلاء على الأراضي من قبل المستوطنين، وضعت الزراعة في الجزائر ضمن مخططات الاستثمار الرأسمالي وذلك عن طريق استخدام الشركات الزراعية الكبرى إلى الجزائر والتي من أشهرها شركة الهبرة والمقطع حيث منحتها الحكومة الفرنسية في الجزائر 24.000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية³، كما قدمت بعض البنوك القروض لصغار المعمرين وهذا ما ساعد أكثر على ازدهار الزراعة التجارية والتي على رأسها زراعة الكروم والحبوب والحمضيات والتبغ التي توجه للتصدير إلى الخارج⁴ حيث بلغت قيمة الصادرات من الكروم 132 مليون فرنك سنة 1869م وجعل من فرنسا رابع منتج رابع منتج للخمر في العالم وهذا ما منح حياة الرخاء للمستوطنات في الجزائر⁵، بينما في سنة 1913م وصل انتاجها الزراعي في المتوسط 7 مليون هيكولتر في سنة 1934م وصلت إلى ما يزيد عن 22 مليون هيكولتر⁶.

كما نجد أنه من ين هذه التداعيات يضاف إليها كذلك تجهيز المستعمرة بالهياكل القاعدية، فبعد ضمان السيطرة على الجزائر بدأت تنتشر أفكار داعية إلى تأسيس شبكة من الهياكل القاعدية (السكك الحديدية، الطرق البرية، الجسور...) بهدف التوسع الاستعماري وازدهار المستعمرة لفائدة فرنسا⁷.

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص28.

² يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص33.

³ أمحمد عميراي، مرجع سابق، ص42.

⁴ رياض بودلاعة، مرجع سابق، ص68.

⁵ نادي زروق، المرجع السابق، ص 174.

⁶ عبد الرحمن رزافي، المرجع السابق، ص72.

⁷ Jules Duval, op.cit., p18.

وهذا بالاعتماد على القروض من مختلف المؤسسات المالية الفرنسية ونجد أن أبرز هذه المنشآت التي ساعدت على ازدهار المستعمرة و رفاهية المعمرين هي السكك الحديدية والتي بدأ إنشاءها إلى الشركات الاستثمارية الأوروبية والفرنسية وذلك لعدم توفر الأموال اللازمة لإنشاء مثل هذه المنشآت في الجزائر في هذه الفترة لم تكن قادرة على تغطيه مثل هذه المشاريع واستمر ذلك إلى غاية منح الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900م، حيث نجد أن الحكومة الفرنسية هي من أصبحت تتكفل بهذه المشاريع¹

ومن بين الخطوط التي تم انجازها وتنفيذها أذكر على سبيل المثال:

-خط وهران نحو سيق امتد على طول 54 كلم وقد كان الأقل تكلفة بالمقارنة مع الخطوط الأخرى بالإضافة إلى خط البلدية الجزائر الذي بدأت الأشغال عليه سنة 1955م كما ذكر سابقا مضاف الى كما ذكر سابقا².

يضاف إلى كل ما ذكر سابقا نجد أن مستعمرة الجزائر قد تحصلت على استقلالها المالي وحرية التصرف في الأموال وذلك بعد إنشاء ميزانية مستقلة عن ميزانية فرنسا الأم، و نجد أن هذا الاستقلال المالي قد زادت سيطرة المستوطنين في مختلف الشؤون التي تخص المستعمرة سواء المالية أو الاقتصادية و حتى الاجتماعية، وأصبح بذلك الأهالي تحت سيطرتهم³، كما تجدر الإشارة إلى أن المستوطنين كذلك قد أصبحوا يتمتعون بالهيمنة السياسية إلى جانب الهيمنة المالية والاقتصادية⁴.

¹ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص70.

² Jules Duval, op.cit, p27.

³ إبراهيم مياشي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م - 1912م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص135.

⁴ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص168.

ختاماً لكل ما ذكر نجد أن المعمرين برغم قلتهم في الجزائر من حيث الكثافة وسيطرة العنصر المحلي إلا أنهم قد أحكموا السيطرة على مختلف شؤون المستعمرة بما يخدم مصالحهم.

2- على المجتمع الجزائري:

نتج عن عمليات الاستيلاء على الأراضي تدريجياً آثار سلبية عديدة تمثل في القضاء على الاقتصاد المحلي¹، يُضاف لها تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين، وهو ما تجسد في الانخفاض الذي مسّ الحبوب، حيث قُدّر إنتاجه السنوي سنة 1901م حوالي 19.6 مليون قنطار ليصل إلى 16 مليون قنطار سنة 1930م²، ذلك أن فرنسا كانت تسعى جاهدة إلى تغيير زراعة الحبوب في الجزائر، وبالمقابل نجدها قد شجعت على الزراعات التجارية التي تجني من ورائها أموالاً ضخمة.³ في المقابل، أدت هذه السياسة إلى إفقار الجزائريين وتبعيتهم للأوربيين منذ أن كانوا في وقت ما ملاكاً للأراضي ليتحولوا بعد ذلك إلى عمال تحت إمرة المستوطنين، بأجور ضئيلة كانت كل مرة تنخفض لتصل إلى نصف فرنك مقابل العمل 14 ساعة يومياً⁴.

ونجد كذلك سبباً آخر من الأسباب التي أدت إلى فقر الأهالي الجزائريين، وهو القوانين الجائرة وبعض الإجراءات الإدارية التي أدت إلى إفلاس الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم، كما كان للشركات الرأسمالية دور كبير في تغيير نمط الإنتاج في الجزائر حيث أن فرنسا أصبحت تشجع على إنتاج المزروعات الصناعية كالكروم، التبغ⁵، والذي كان له أثر وخيم على الجزائريين، وأدّن إلى إفلاس العديد من الأهالي وفقدانهم لأراضيهم وممتلكاتهم⁶.

إضافة إلى فقدان الجزائريين أراضيهم وممتلكاتهم لفائدة المعمرين، نجد أن فرنسا قد أثقلت كاهلهم بالضرائب المختلفة كالضرائب العربية، والضرائب الفرنسية (العامة)، وهذه الأخيرة نجد أن

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 148.

² شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 129.

³ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 148.

⁴ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 161.

⁵ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 68.

⁶ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج 2، ص ص 162-163.

الجزائريين المسلمين قد اشتركوا في دفعها مع المستوطنين، لكن نجد أن مساهمة الجزائريين في الضرائب ككل قد مثلت النسبة الأكبر من مجموع الجباية العام¹.

لكنهم لم يستفيدوا من ثمرات ما دفعوه، وهذا ما أدى إلى فقرهم وانتشار المجاعة في أوساطهم، وذلك بسبب إرغامهم على دفع ضرائب مجحفة، والتركيز على الزراعة التجارية كما تم ذكره سابقاً²، بينما في المقابل نجد أن المستوطنين يشاركون بنسبة قليلة من الضرائب، إلا أنهم يستفيدون بثمرات ما دفعوه و لو كان بنسبة قليلة، ونجدهم يستحوذون على النصيب الأكبر من الميزانية، وهذا بطبيعة الحال زاد من تفاقم فقر الجزائريين³.

يُضاف إلى كل ما سبق ذكره، نجد أن الإدارة الفرنسية قد وظفت السياسة المالية لخدمة الكيان الاستيطاني والمستوطنين وأهملت بشكل كبير قضايا الجزائريين، فقد كانت تتفق أموالها على مستوطنيتها في شتى المجالات⁴، فعلى سبيل المثال نجد أنها في سنة من السنوات قامت بتخصيص مبالغ مالية لتشييد كشك للموسيقى، بينما نجدها في المقابل قد أهملت شؤون وقضايا الجزائريين، فلما احتاج سكان القبائل إلى عيون الماء، نجد أن الإدارة الاستعمارية تجاهلت ذلك وفضّلت صرف أموالها لصالح المستوطنين⁵.

هذه السياسة أيضاً قد نجم عنها ظهور ثورات شعبية، فنجد أن الجزائريين قاوموا مختلف السياسات الفرنسية بشتى الطرق والأساليب، وهذا بطبيعة الحال تعبيراً عن رفض الوجود الاستعماري ككل وسياساته المختلفة، ومن بينها السياسة المالية.

¹ رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 70.

² رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص ص 70-71.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 160 161.

⁴ شارل رويير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 370.

⁵ رياض بودلاعة، ص 72.

ولعل أبرز هذه الثورات نجد¹: ثورة أولاد سيدي الشيخ، والتي من أسبابها فرض الضرائب المجحفة والغرامات والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بطرق غير شرعية²، كذلك ثورة الأوراس سنة 1879م في منطقة الجبال الغربية للأوراس، اختلفت أسباب قيامها لكن

من بين أهم أسباب قيامها: الضرائب، وحدث القحط والجفاف ما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي لسكان المنطقة وارتفاع أسعار الحبوب³.

كذلك من بين هذه الثورات، نجد ثورة الشيخ بوعمامة، وهي أطول ثورة شعبية في تاريخ المقاومة الجزائرية، امتدت 23 سنة لكن في فترات متقطعة، وهي امتداد لثورة أولاد سيدي الشيخ التي بدأت سنة 1864م (قرب عين الصفراء)⁴.

ومن أهم أسباب قيام ثورة بوعمامة نجد أنها كذلك رافضة للوجود الاستعماري على العموم يُضاف لها أسباب أخرى من بينها نجد إهمال العنصر المحلي وحرمانه من مختلف وسائل الرزق، وذلك لإخضاعه قسراً للهيمنة الفرنسية، يُضاف لذلك منع التنقل بالمواشي إلى الجنوب خلال فصل الشتاء، وهذا أدى إلى هلاك قطعان الماشية بأعداد هائلة، والتي تُعتبر مصدر رزقهم الثاني إلى جانب الزراعة⁵.

في إطار الهروب من سلطة الاحتلال الفرنسي، وبعد فرض الضرائب المجحفة عليهم والغرامات ومصادرة أراضيهم وغير ذلك، نجد أن أعداداً كبيرة من الأهالي الجزائريين قد اتخذوا من الهجرة الحلّ الوحيد للهروب من ظلم هذه السياسة، فنجد أن مظاهر الهجرة قد بدأت منذ السنوات الأولى

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 155-156.

² نفسه، ص 156.

³ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 173.

⁴ نفسه، ص 176.

⁵ نفسه، ص 177.

للاحتلال الفرنسي (1832م)، بسبب الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة والفقر وتناقص قطاع ماشيتهم¹.

وقد استمر ذلك إلى وقت اندلاع الثورة (1954م)، التي تمثلت في هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا والدول الأوروبية بغية تحسين أوضاعهم.

في الأخير يمكن القول أن السياسة المالية الفرنسية في الجزائر خلال هذه الفترة (1830م-1954م) قد كشفت عن الاستراتيجية الاستعمارية التي اتبعتها بطريقة ممنهجة، فقد ضمنت فرنسا تدفقاً مستمراً للأموال نحو خزائنها، و هذا من خلال الضرائب المجحفة التي كانت مسطرة على الأهالي، إلى جانب الغرامات التعسفية وهيمنة الشركات الرأسمالية والقروض المُرَهقة.

ويمكن القول أن هذه الآليات المالية التي كان ظاهرها التنمية قد كانت في جوهرها أدوات لترسيخ الهيمنة، ولهذا فقد وُظِّفَت السكك الحديدية والموانئ والسدود لتسهيل نقل الموارد خام إلى مراكز التصنيع أو التصدير، كما تم التحكم بالتجارة الخارجية والصناعة لخدمة العنصر الأوروبي، لهذا نجد أنه قد كان لها تداعيات جد إيجابية خدمت مصالح الكولون في الجزائر، بينما في المقابل كان لها آثار سلبية على الأهالي الجزائريين، وكّرّس من تبعيتهم ودمّر اقتصادهم المحلي.

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص193.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراسة هذا الموضوع، توصلت إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

تراجع وتأزم الوضع المالي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من التواجد العثماني في الجزائر، وهذا راجع إلى عدة عوامل، لكن من أبرزها فساد نظام الحكم العثماني في الجزائر. كذلك يرجع سبب هذا التراجع إلى تراجع النشاط البحري وتراجع عائداته، وانتشار الاضطرابات الداخلية الناتجة عن فساد نظام الحكم القائم، وانتشار الثورات الشعبية تعبيراً عن رفض اتباع السلطة القائمة، واضطرابات العلاقات التاريخية وعلى وجه الخصوص مع فرنسا، والتي استغلت ذلك وانتقلت إلى فكرة التخطيط لاحتلال الجزائر، وذلك بعد بروز أطماعها في الجزائر. تأكد الاحتلال الفرنسي للجزائر والتوجه نحو فكرة الاستيطان بهدف السيطرة والاستحواذ على الثروات التي تزخر بها البلاد، فقرر الاحتفاظ بالجزائر باعتبارها جزءاً منها، وهذا بعد إصدار مرسوم 22 جويلية 1834م.

وُضع نظام مالي مكمل للسياسة الاستعمارية الفرنسية، حتى تم تكليفه لخدمة مصالح فرنسا الاستعمارية، مع إخضاع الجزائريين للاستغلال الاقتصادي، وميزانية لتسيير شؤون المستعمرة، دون وجود ميزانية استعمارية تعكس طبيعة العلاقة بين الجزائر كمستعمرة وفرنسا الأم، مع الإبقاء على النفقات العسكرية على عاتق فرنسا.

تم تطبيق نظام مالي في الجزائر عبر مراحل تميزت بالطابع الاستعماري، مع تباين في السياسات تبعاً للمراحل الاستعمارية المختلفة، ومنع الاستقلال المالي للجزائر، قد أكسبها الشخصية المعنوية لكنه لم يمنح لها الاستقلال السياسي، وبقاء الميزانية تحت رقابة السلطات الفرنسية: وزارة الداخلية ووزارة المالية.

ولم يتم تحقيق استغلال فعلي وعلى أرض الواقع، فقد بقي يتميز بالطابع الاستعماري، وسيطرة التابع للاستعمار على المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر، مثل: الخزينة العامة، إدارة المالية الجزائرية، مندوبات المالية، والمجلس الأعلى للحكومة، وقد تميزت كل منها بدور محدد في توجيه الاقتصاد الجزائري، وذلك لتحقيق أغراض استعمارية.

فُرض واقع مالي جديد أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين طوال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كشفت السياسة المالية الفرنسية في الجزائر عن الاستراتيجية الاستغلالية الممنهجة التي فرضت على الجزائريين، وأجبرتهم على الاندماج في الاقتصاد النقدي لخدمة مصالح المستوطنين والشركات الرأسمالية، وتوسّع الرأسمالية في الجزائر من خلال القروض التي تُمنح للشركات لتمويل مشاريعها في الجزائر.

أضعفت الإدارة الاقتصادية المحلية بسبب احتكار شركات الرأسمالية الأجنبية للموارد والأنشطة الاقتصادية، وتم تكريس الزراعة الرأسمالية لخدمة احتياجات فرنسا من المواد الزراعية، مع التركيز على زراعة المحاصيل النقدية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي ولا تخدم الأمن الغذائي للجزائريين. كما تم تكريس مشاريع البنية التحتية كالسكك الحديدية والطرق لتسهيل استغلال الموارد ونقلها من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير، ودعم التبادل التجاري لصالح فرنسا، وتوجيه المشاريع المقامة في الجزائر لخدمة الأهداف الاستعمارية.

أثّرت السياسة المالية الفرنسية على الجزائريين تأثيراً كارثياً، حيث أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى منهم، وتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق التبعية، وتأسيس شعور بالظلم الناتج عن هذه السياسة، مما ساعد في تنامي الوعي الوطني واندلاع الثورة، لأن الاستغلال المالي والاقتصادي كان من أبرز دوافع حركات النضال من أجل الحرية وتحسين الأوضاع المعيشية المزرية.

الملاحق

الملحق رقم: 01

جدول يمثل نسبة إسهام الأقاليم الثلاث الرئيسية (الجزائر، وهران، قسنطينة) في مداخيل الدولة الفرنسية خلال سنتي 1876 و 1880م¹

الأقاليم السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة
1876م	81%	98%	87%
1880م	67%	63.58%	91%

¹نادية زروق، المرجع السابق، ص 120.

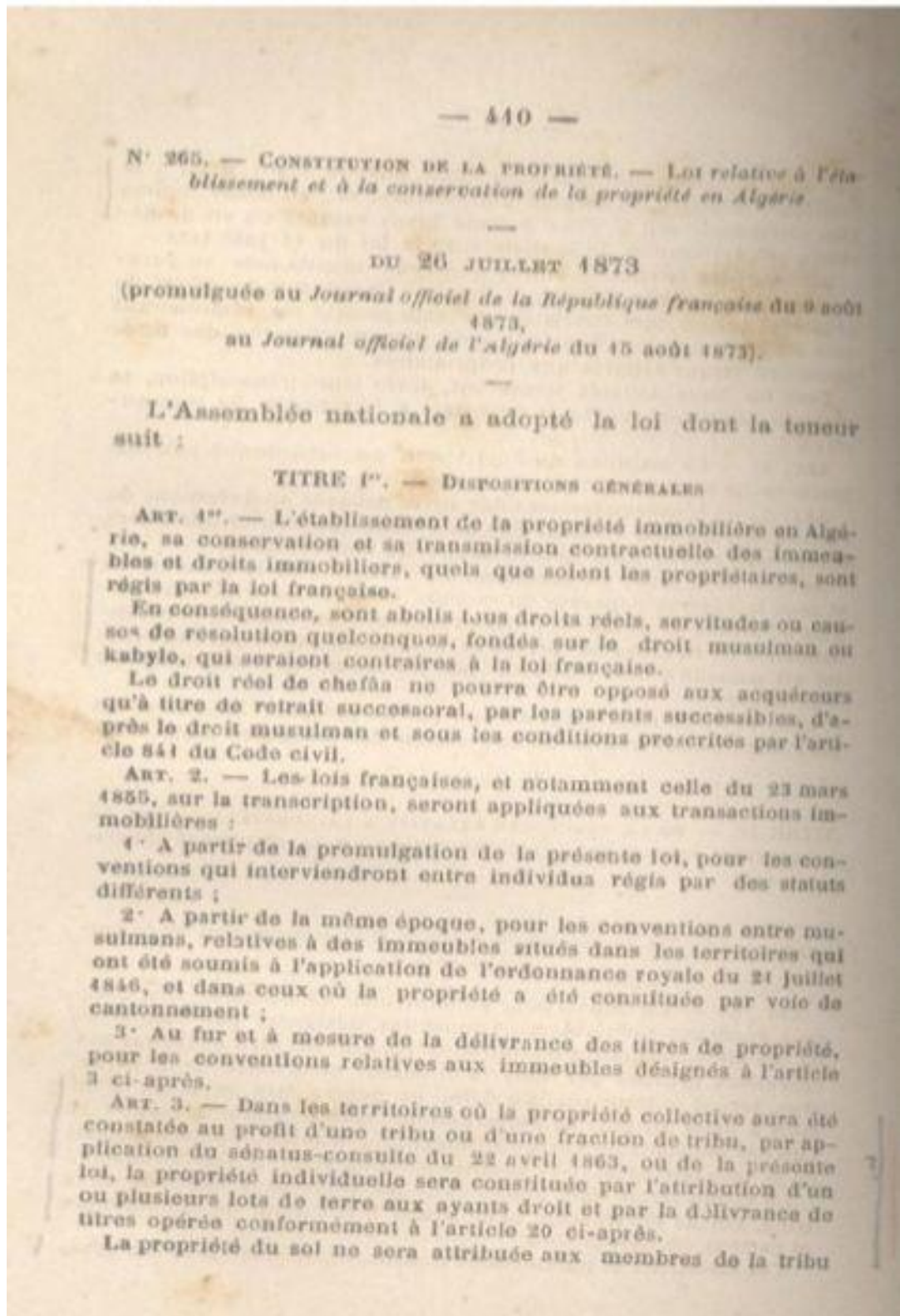
الملحق رقم: 02

جدول يمثل الغرامات المفروضة والقيم المسددة على المناطق المتأثرة بثورة 1871م¹

المناطق	قيمة الغرامات المفروضة	القيمة المسددة
1-تبسة	49226190 ف	44885451 ف
2-جيجل	208220342 ف	15657877 ف
3-القل	43667336 ف	17567340 ف
4-باتنة	116043936 ف	92288093 ف
5-القالا	13200 ف	13200 ف
6-بجاية	436211935 ف	374325575 ف
7-سوق اهراس	34775013 ف	24395751 ف
8-برج بوعريريج	475562430 ف	16438490 ف

¹حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص 130-131.

الملحق رقم 03: قانون فارني (wornier):¹



¹ بلفاسمي بوعلام، المرجع السابق، ص 127.

— 441 —

que dans la mesure des surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective, le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal, soit à l'Etat comme biens vacants ou en déshérence, par application de l'article 4 de la loi du 16 juin 1854.

Dans tous les territoires autres que ceux mentionnés au paragraphe 2 de l'article précédent, lorsque l'existence de droits de propriété privée non constatés par acte notarié ou administratif aura été reconnue par application du titre II ci-après, des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.

Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété à l'exclusion de tous autres.

ART. 4. — Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'article 815 du Code civil.

ART. 5. — L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'article 3, aura lieu au droit fixe de 4 franc. La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.

ART. 6. — Il sera, en exécution de l'article 3 de la présente loi et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux stipulé à l'article 18 ci après, procédé administrativement à la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution partout où le sol est possédé à titre collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.

ART. 7. — Il n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux.

TITRE II. — DE LA PROCÉDURE RELATIVE A LA CONSTATATION DE LA PROPRIÉTÉ PRIVÉE, ET A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ INDIVIDUELLE.

CHAPITRE 1^{er}. — De la procédure relative à la constatation de la propriété privée.

ART. 8. — Le Gouverneur général civil de l'Algérie, les Conseils généraux préalablement consultés, désignera par des arrêtés les circonscriptions territoriales qui doivent être soumises aux opérations prévues par l'art. 6 ci-dessus et le délai dans lequel elles seront entreprises. Ce délai ne pourra être moindre d'un mois à dater du jour de l'insertion de l'arrêté dans le *Mobasher* et l'un des journaux de l'arrondissement ou, à défaut, du département où se trouvent comprises lesdites circonscriptions territoriales.

Le même arrêté sera publié dans les principaux marchés de la tribu, affiché en français et en arabe à la mairie de la commune et partout où besoin sera.

Ces insertions et publications constitueront pour tous les inté-

— 412 —

ressés une mise en demeure d'avoir à réunir tous documents ou témoignages utiles pour établir leurs droits et les limites des terres qu'ils possèdent.

ART. 9. — A l'expiration du délai fixé par l'article 8, il sera procédé par le Gouverneur général civil à la nomination d'un commissaire enquêteur.

ART. 10. — Au vu de l'arrêté qui l'aura nommé, le commissaire enquêteur requerra tous les dépositaires des états de population, des états statistiques, listes individuelles et autres documents ayant servi, pendant les cinq dernières années, à l'assiette et au recouvrement des rôles d'impôt, de mettre à sa disposition, dans le délai de quinzaine, tous registres, pièces et renseignements qui lui seront nécessaires pour l'accomplissement de sa mission ; il rendra ensuite une ordonnance indiquant le jour où il se transportera sur les lieux.

Cette ordonnance sera publiée et affichée en français et en arabe, dans les mêmes conditions et aux mêmes endroits que l'arrêté rendu en exécution de l'article 8.

ART. 11. — Au jour indiqué par son ordonnance, le commissaire enquêteur se rendra sur les lieux assisté d'un géomètre et, si cela est nécessaire, d'un interprète.

En présence du maire et de deux délégués du conseil municipal, ou du président et de deux délégués de la djemmâa et dans tous les cas, si besoin est, du cadi ou autres dépositaires des actes ou contrats, il recevra toutes demandes, requêtes, témoignages et pièces justificatives relatifs à la propriété ou à la jouissance du sol. Il rapprochera les revendications des documents en sa possession et des limites indiquées sur le terrain par les prétendants droit aux parcelles occupées soit individuellement par un groupe, soit privativement par un seul individu.

Cette première opération faite, il constatera les droits de chaque copropriétaire ou cooccupant, sans déterminer les éléments du partage qui ne pourra être poursuivi qu'après la délivrance des titres français de propriété, en vertu de l'article 815 du Code civil, comme il a été dit à l'article 4 de la présente loi.

Les mineurs, les interdits et toutes parties non présentes, seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs, leurs mandataires, les cadis et toutes autres personnes ayant la représentation légale, suivant le droit musulman.

ART. 12. — Le commissaire enquêteur mentionnera dans son procès-verbal et signalera à l'administration du domaine tous les immeubles vacants, conformément aux dispositions de l'article 3 ci-dessus.

ART. 13. — Les opérations terminées, un double du procès-verbal, dressé par le commissaire enquêteur, sera déposé entre les mains du juge de paix ou, à défaut, du maire ou de l'administrateur français de la circonscription.

¹ بلقاسمي بوعلام، المرجع السابق، ص 129.

— 443 —

Une traduction en langue arabe de ce même procès-verbal sera également déposée entre les mains du président de la djemmâa ou de l'adjoint indigène et, à défaut, entre les mains du cadi.

Ces dépôts seront portés à la connaissance des intéressés par des insertions et publications semblables à celles énoncées en l'article 8.

ART. 14. — Pendant trois mois, à partir des insertions et publications sus-mentionnées, tout intéressé pourra, par lui-même ou par mandataire, prendre connaissance du procès-verbal et y faire les observations qu'il jugera convenables.

ART. 15. — Les réclamations de nature à affecter les constatations du commissaire enquêteur seront reçues par les dépositaires du procès-verbal pendant ce délai, et immédiatement transcrites à la suite du dit acte, sur un registre coté et paraphé par le dit commissaire enquêteur.

ART. 16. — A l'expiration du délai fixé par l'article 14, le commissaire enquêteur se transportera de nouveau sur les lieux, tous intéressés dûment prévenus au moins quinze jours à l'avance, par les moyens de publicité indiqués à l'article 8, à l'effet de vérifier l'objet des réclamations, de concilier les parties, si faire se peut, et d'arrêter définitivement ses conclusions.

ART. 17. — Pour tout ce qui se rapporte à la constatation, à la reconnaissance et à la confirmation de la propriété possédée à titre privatif et non constaté par acte notarié ou administratif, le service des domaines, sur le vu des conclusions du commissaire enquêteur, procédera à l'établissement des titres provisoires de propriété au nom des individus dont les droits ne seront pas contestés.

Ces titres indiqueront, avec un plan à l'appui, la nature, la situation et deux au moins des tenants de chaque immeuble ; en cas d'indivision, ils énonceront les noms de tous les héritiers copropriétaires, ainsi que la quote part à laquelle chacun d'eux a droit.

Chaque titre contiendra l'adjonction d'un nom de famille aux prénoms ou surnoms sous lesquels est antérieurement connu chaque indigène déclaré propriétaire, au cas où il n'aurait pas de nom fixe. Le nom choisi par l'indigène ou, à défaut, par le service des domaines, sera, autant que possible, celui de la parcelle de terre à lui attribuée.

Avis de ces opérations sera donné par insertions et publications, comme il a été dit en l'article 8.

ART. 18. — Trois mois sont accordés, à dater de cette publication, à toute partie intéressée, pour contester devant les tribunaux français de l'ordre judiciaire les opérations du commissaire enquêteur et les attributions faites sur ses conclusions par le service des domaines, en vertu de l'article 17, mais en tant seulement que ces attributions porteraient atteinte à des droits réels.

A l'expiration de ce nouveau délai, les titres non contestés de-

¹ بلقاسمي بوعلام، المرجع السابق، ص 130.

— 444 —

viennent définitifs ; ils sont immédiatement enregistrés et transcrits aux frais des titulaires, par les soins du service des domaines.

Ils forment, à dater du jour de leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous droits réels antérieurs, comme il est dit à l'article 3.

Aussitôt qu'il aura été statué définitivement sur les contestations, les titres sur lesquels elles auront porté seront ou maintenus ou rédigés à nouveau, en prenant pour base les décisions intervenues ; puis ils seront transcrits et délivrés de la même manière que ceux pour lesquels il n'y aura pas eu de contestation. A partir de ces transcriptions, la loi du 23 mars 1855 produira tous ses effets.

Art. 19. — Tout créancier hypothécaire ou tout prétendant à un droit réel sur l'immeuble devra, à peine de déchéance, faire inscrire ou transcrire ses titres au bureau des hypothèques de la situation des biens, avant la transcription du titre français.

Ces inscriptions, transcriptions ou renouvellements des inscriptions précédemment prises devront contenir les prénoms et noms de famille portés dans les titres provisoires, établis conformément à l'article 47.

Le conservateur des hypothèques ne pourra transcrire aucun acte translatif de propriété postérieur à la délivrance des titres français, s'il ne contient pas les noms de famille des parties contractantes.

CHAPITRE II. — De la procédure relative à la constitution de la propriété individuelle.

Art. 20. — Dans tous les cas où il s'agira de constituer la propriété individuelle sur les territoires occupés par les tribus ou par les douars à titre collectif, il sera procédé suivant les formes prescrites par les articles 8, 9, 40 et 44 ci-dessus. Le procès-verbal du commissaire enquêteur, accompagné de tout le dossier de l'enquête, d'un plan parcellaire et d'un registre terrier, sera soumis à l'approbation du Gouverneur général civil, en Conseil de gouvernement.

L'arrêté d'homologation sera pris dans le délai de deux mois, à partir de la réception du dossier au secrétariat du Conseil de gouvernement.

Immédiatement après l'approbation du Gouverneur général civil, il sera procédé, par le service des domaines, à l'établissement des titres nominatifs de propriété. Ces titres seront accompagnés de plans ; en cas d'indivision constatée, les titres exprimeront en regard du nom de chaque copropriétaire, la quote-part à laquelle il aura droit, sans appliquer néanmoins cette quote-part à aucune des parties de l'immeuble.

— 413 —

ART. 21. — Les titres français sont enregistrés et transcrits aux frais des titulaires, par les soins du service des domaines, dans les conditions exprimées en l'article 5.

ART. 22. — L'administration des domaines inscrit au solemier de constance des immeubles appartenant à l'Etat tous les biens déclarés vacants ou en déshérence, en vertu des articles 3 et 12, quand ils n'auront pas fait l'objet de revendications régulières dans le délai imparti par l'article 15.

ART. 23. — La présente loi ne s'applique pas aux biens séquestrés ; cependant, si le séquestre est levé [sur tout ou partie de ces biens, des titres individuels sont immédiatement délivrés aux intéressés, dans les formes ci-dessus prescrites.

ART. 24. — Les dépenses de toute nature nécessitées par la constatation et la constitution de la propriété individuelle indigène, sont, dans chaque département, à la charge du budget des centimes additionnels des tribus.

TITRE III. — DISPOSITIONS TRANSITOIRES.

ART. 25. — A partir de la promulgation de la présente loi, et jusqu'à la délivrance des titres provisoires énoncés à l'article 17, toute transmission d'immeubles indigènes à des Européens devra être signifiée à l'administration des domaines, en vue de l'obtention ultérieure d'un titre français, après l'accomplissement des formalités suivantes.

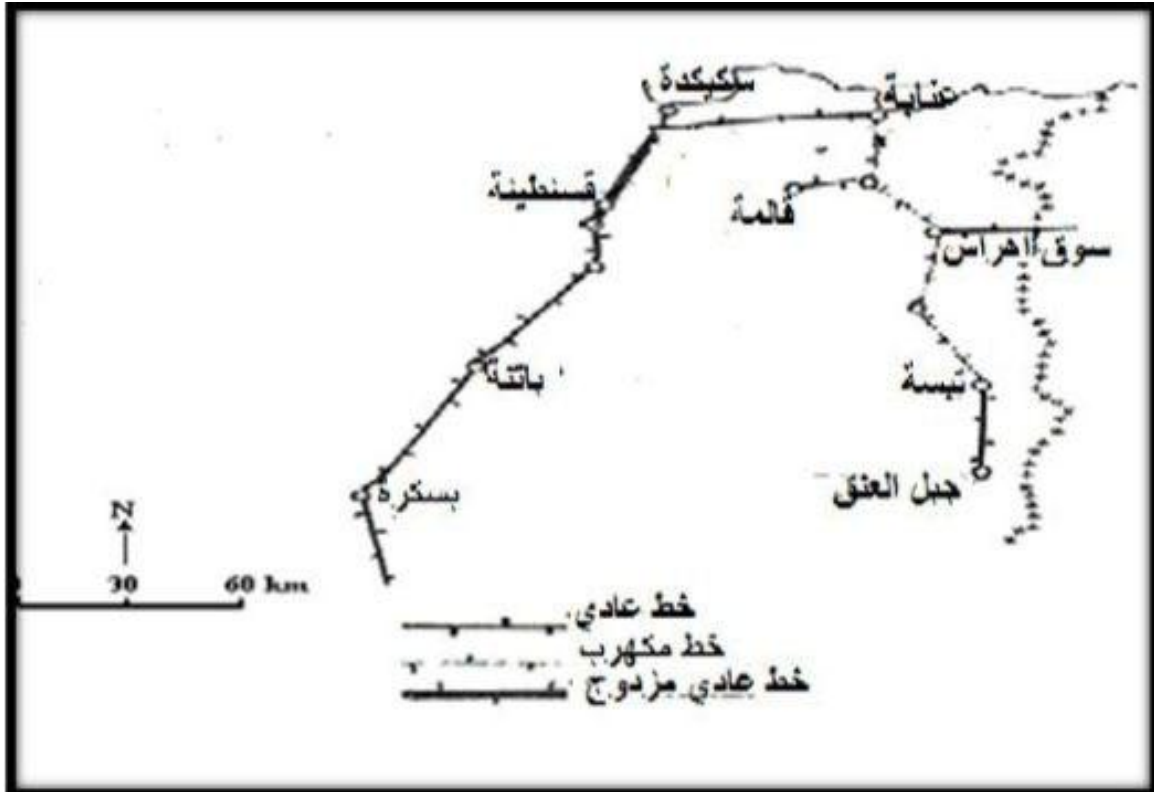
ART. 26. — Indépendamment de la transcription à laquelle il est soumis par la loi du 23 mars 1855 et, s'il y a lieu, des purges prévues et ordonnées par le Code civil, tout tiers détenteur ou nouveau possesseur fera insérer à ses frais deux fois au moins et à un mois d'intervalle, extrait de son contrat en français et en arabe, dans le *Mobacher* et dans l'un des journaux de l'arrondissement, ou, à défaut, du département où se trouveront situés les biens acquis.

L'acquéreur transmettra un pareil extrait au procureur de la République dudit arrondissement, lequel en fera opérer le dépôt, comme il est dit en l'article 13, dans les mêmes conditions de publicité et aux mêmes fins.

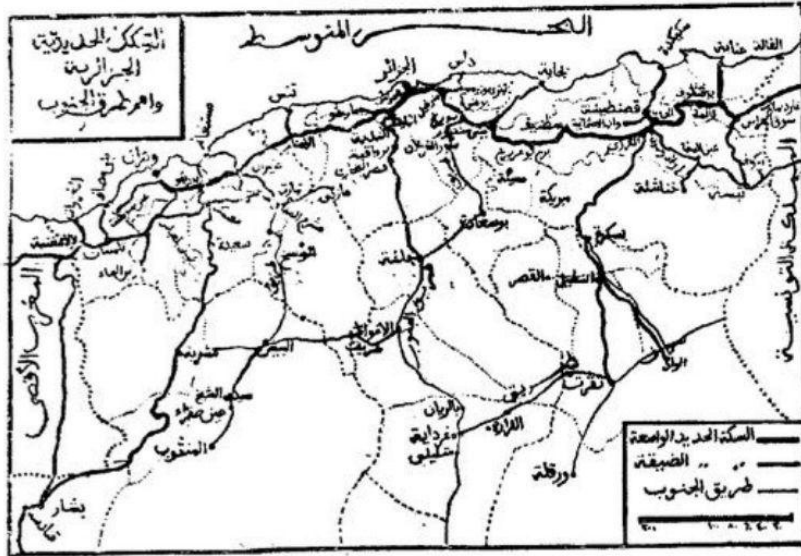
ART. 27. — Dans le délai de trois mois à partir de l'avis public du dépôt, toute personne ayant à revendiquer tout ou partie de la propriété vendue, ayant, d'après le droit musulman, un droit réel sur l'immeuble, ou prétendant l'un des droits énoncés en l'article 2 de la loi du 23 mars 1855, tout vendeur ou acquéreur à réméré sera tenu de former sa réclamation entre les mains de l'un des dépositaires de l'extrait du contrat de vente, lequel inscrira cette réclamation, à la date même où elle sera faite, sur le registre à ce destiné.

¹ بلقاسمي بوعلام، المرجع السابق، ص 132.

الملحق رقم 04: خط السكة الحديدية بونة - تبسة¹.



¹ إيمان بوذراع، الاستغلال الاقتصادي الاستعماري عبر خط سكة حديد بونة-تبسة من خلال شركات الامتياز، المرجع السابق، ص 440.



68/11

¹ أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المصدر السابق، ص 68



قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

سورة يوسف (الآية 55)

سورة الأنعام (الآية 50)

أ-المصادر:

_ باللغة العربية:

1. ابن كثير، اسماعيل ابن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، الرياض 1999.
2. ابن ناصر السعدي عبد الرحمان تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (د. م. ن)، 2002.
3. بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981.
4. بيفافير سيمون، مذكرات او لمحة تاريخية عن الجزائر، تق، تعر: ابو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
5. التميمي، عبد المالك خلف، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي المغرب العربي_فلسطين _الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
6. حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر (طبيعية بشرية_اقتصادية)، مطبعة الانشاء، ط2، دمشق، 1968.
7. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق، تعر، تح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.
8. الزهار احمد شريف، مذكرات الحاج احمد شريف الزهار نقيب اشراف الجزائر 1754-1830م، تح: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

9. سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر، تق: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
10. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر (1816-1824)
11. عباس فرحات، ليل الاستعمار، نقل: ابو بكر رحال، نق: عبد العزيز بو باكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
12. العقاد صالح ، الجزائر المعاصرة محاضرات القاها الدكتور صلاح العقاد،(د. ن)،(د. م. ن)، 1964.
13. المدني احمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الاسلامية، مطبعة العربية، الجزائر، 1948.
14. المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، دار المعارف، ط2، البليدة، الجزائر، 1962.
15. المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1956.
16. هابنسترايت. ج، رحلة العالم هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ_1732م)، تر، تق، تع: ناصر الدين سعيديوني، دار الغرب الاسلامي، تونس،(د. س. ن)
17. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 الى 1962)، دار المعرفة، القاهرة، 1959.

باللغة الفرنسية:

18. Venture de paradis, Alger au XVIII siècle, Bibliothèque nationale de France, Alger, sans date.
19. H. D, de grammont, histoire d'alger sous la domination turque(1515-183), paris, 1887.
20. M. Douel, un siècle de finance coloniale, paris, 1930.
21. Jules Duval, l'algérie et les colonies françaises, Librairie guillaumin et C, paris, 1877.

ب_ المراجع:

22. أبو القاسم سعد الله، ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ج1، الجزائر، 2007.
23. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط4، بيروت، 1996.

24. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الاسلامي، ط1، ج1، لبنان، 1992.
25. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج2، ط3، (د.م.ن)، 1982.
26. ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982.
27. اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، دار الرائد للكتاب، ج2، الجزائر، 2007.
28. اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة، ج2، (د.م.ن) 2013.
29. اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكور، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة افريقية)، دار المريخ للنشر، ج2، المملكة العربية السعودية، 1993.
30. ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، تق: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
31. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دحلب، الجزائر، 1977.
32. بلاح بشير تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، دار المعارف، ج1، الجزائر، 2006.
33. بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
34. بن خليف عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي الى مجازر 8 ماي 1945، تق: سليم قلالة، دار بني مزغنة، ط1، الجزائر، 2005.
35. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر - 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، ج1، ط1، المسيلة، الجزائر، 2013.
36. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997.

37. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
38. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م)، (د. ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
39. بوعلام بلقاسمي وآخرون، التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د. م. ن)، (د. س. ن).
40. حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة 1815-1830، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007.
41. حنفي هلايلي، اوراق في تاريخ الجزائر في عهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.
42. رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س. ن).
43. روبر اجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بارؤس، 1972.
44. الزحيلي وهيبة، الفقه الاسلامي وأدلته، دار الفكر، ج2، الكويت، 2001.
45. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.
46. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. ط)، الجزائر، 1984.
47. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر، اواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1912.
48. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وابحث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2008.

49. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر، 2012.
50. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د. م. ن)، 1996.
51. صاحب عجام هيثم ، علي محمد سعود، المالية العامة، دار النخلة للنشر والتوزيع، ط1 (د.م.ن)، 2002.
52. الصلابي، علي محمد، كفاح الشعب الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي وسيرة الامير عبد القادر تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، (د. س. ن).
53. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999.
54. عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها، الى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006.
55. العبيدي علي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط /الحديث/المعاصر) دراسات تاريخية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020.
56. العروي عبد الله، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، تر: دوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (د. م. ن)، 1977.
57. عميرايي أحيدة وآخرون، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
58. عميرايي احيدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (البداية الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، 1984.
59. غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر _ الخلفيات والابعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، بوزريعة _ الجزائر، 2007.

60. قطب ابراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. م. ن)، 1986.
61. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، (د. م. ن)، 1994.
62. الكفراوي يوسف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الاسكندرية للكتاب، ط2، الاسكندرية_ مصر، 2006.
63. المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، دار المعارف، ط2، البليدة _الجزائر، 1962.
64. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د. م. ن)، 2014.
65. مياسي ابراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
66. نشوان زيد علي عنتر، الجزائر في عهد الدايات (1671-1790م)، النبراس للطباعة والنشر، (د. ط)، صنعاء، 2005.
67. الهادي الحسني محمد الهادي الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الافكار، الجزائر، 2006.

ج-الرسائل الجامعية:

_باللغة العربية:

68. بشير سعاد، مقطع شريفة، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830-1870، مذكرة ماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019-2020.
69. بقالم مراد، ممارسة التحضير التشريعي لمشروع قانون المالية في النظام الجزائري، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2021.

70. بك محمد، المبادلات التجارية عبر ميناء فيليب فيل خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، مجلة رفوف، م12، ع2، 2024.
71. بليل محمد، المجالس العامة للعمال في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2011-2012.
72. بن دارة محمد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة، قسم التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999.
73. بوذراع ايمان، حركة التجارة في ميناء بونة خلال الفترة الاستعمارية للجزائر (1830-1914)، مجلة رواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، م7، ع1، 2021.
74. بورمضان عبد القادر، المجتمع والعمران في مدينة عنابة خلال الفترة الاستعمارية (1830-1900)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021-2022.
75. حويتي احمد، سياسة التصنيع في الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، ع1، 1993.
76. خينش وحيد، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني -الجيش نموذجاً، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية، العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
77. الدراسات التاريخية، م22، ع1، 2021.
78. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
79. رحموني فتيحة، خليفة فاطمة الزهراء، السياسة النقدية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2019-2020.
80. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 2013-2014.

81. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر نمودجا 1870-1900م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر -2- 2010-2011.
82. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، مالية دولية، قسم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
83. عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض 1830-1899القطاع الوهراني نمودجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014.
84. عبيد مصطفى، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي دراسة تاريخية تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه في علوم التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2013-2014.
85. عدد 1852 و 1854، مجلة الإحياء، م20، ع25، 2020.
86. علا فاطمة، عبد الله نصيرة، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة أمحمد دراية-أدرار، الجزائر، 2016-2017.
87. عليش حبيبة، طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 1519-1830م، اطروحة دكتوراه، تاريخ المغرب العربي الحديث، قسم العلقم الانسانية، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر 02- ابو القاسم سعد الله، الجزائر، 2020-2021.
88. قبائلي عبد الحفيظ، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالاهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة(1830-1900)، اطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كليات العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019-2020.
89. لمقدم عمر، القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870-1914، اطروحة دكتوراه في التاريخ، تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018-2019.

90. مساعدي لخضر، السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث ، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

91. هامل عبد المنعم، مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1954، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م7، ع1، 2015.

92. وابل بختة، غازي الشمري، المشاريع الاستعمارية، الاقتصادية، الفرنسية في الجزائر من خلال جريدة حوليات استيطان الجزائريين ع

د-المعاجم:

93. ابن منظور بن محمد مكرم، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، (د. ط)، القاهرة، (د، س. ن).

94. حماد نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار الميمان، للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2023.

95. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، ج3، الرياض، 2000.

هـ - الملتقيات:

96. العربي عمر، التجارة الجزائرية ونظام الاحتكار الفرنسي 1871-1830م، أعمال الملتقى الوطني الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية ، المركز الجامعي بتيبازة، 12 ديسمبر 2022، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية ،المركز الجامعي عبد الله مرسلي ، تن، تق: أحمد سايح مرزوق .

97. بودراع ايمان ،الاستغلال الاقتصادي الاستعماري عبر خط سكة حديد بونة- تبسة من خلال شركات الامتياز 1857-1914، أعمال الملتقى الوطني الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية ،المركز الوطني بتيبازة، 12 ديسمبر 2022، منشورات مخبر الدراسات التاريخية و الأثرية ، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تن، تق: احمد سايح مرزوق.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر وعرفان
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: الوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر)م(1830-1834	
7	تمهيد
22-8	المبحث الأول: السياسة المالية والوضع المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1750-1830م)
35-23	المبحث الثاني: الجزائر مستعمرة فرنسية(1830-1834م)
36	خلاصة
الفصل الثاني: النظام المالي الفرنسي في الجزائر وأهم المؤسسات المالية الاستعمارية (1830-1954م)	
38	تمهيد
52-39	المبحث الأول: اقامة النظام المالي الفرنسي في الجزائر (1830-1900م)
58-53	المبحث الثاني: التدرج التاريخي للسياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1954م)
67-59	المبحث الثالث: أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر
68	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: استراتيجيات الادارة الفرنسية في تغذية الخزينة الاستعمارية	
70	تمهيد
92-70	المبحث الأول: آليات تغذية الخزينة الاستعمارية
103-93	المبحث الثاني: أدوات ترسيخ الهيمنة الاقتصادية والاستغلال المالي الاستعماري في الجزائر
110-104	المبحث الثالث: تداعيات السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر
110	خلاصة الفصل
113-112	الخاتمة

فهرس الموضوعات

124-115	الملاحق
135-127	قائمة المصادر و المراجع
137-136	فهرس الموضوعات
139-138	ملخص المذكرة

تستعرض هذه الدراسة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1954)، بدءًا من تدهور الوضع المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، والذي مهد للتدخل الأجنبي.

بعد 1830 أسست فرنسا نظامًا ماليًا استعماريًا لخدمة مصالحها، ممثلًا بنك الجزائر والمندوبيات المالية، والتي ركزت على تمويل الأنشطة الموجهة نحو فرنسا، متجاهلة التنمية المحلية لتغذية الخزينة الاستعمارية، اعتمدت فرنسا استراتيجيات متعددة شملت مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية وفرض ضرائب باهظة على الجزائريين مع منح تسهيلات للمستوطنين وقد

كانت هذه الممارسات جوهر الهيمنة والاستغلال الماليو قد أدت السياسة المالية الفرنسية إلى استنزاف هائل لثروات الجزائر وتهميش اقتصادها التقليدي وعرقلة تنميتها، محولة إياها إلى سوق لمنتجاتها ومصدر للمواد الخام والعمالة الرخيصة بشكل عام، وقد كانت هذه السياسة أداة رئيسية للهيمنة والاستغلال مخلفة آثارًا عميقة ودائمة على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

Summary :

This study examines the period of French occupation of Algeria (1830-1954), beginning with the deterioration of Algeria's financial situation in the late Ottoman era, which paved the way for foreign intervention.

After 1830, France established a colonial financial system to serve its interests, represented by the Bank of Algeria and the Financial Delegations. These entities focused on funding activities directed towards France, neglecting local development. To feed the colonial treasury, France adopted various strategies, including the confiscation of land and natural resources and the imposition of exorbitant taxes on Algerians, while granting facilities to settlers. These practices were at the core of financial dominance and exploitation. French financial policy led to a massive depletion of Algeria's wealth, the marginalization of its traditional economy, and the hindering of its development, transforming it into a market for French products and a source of raw materials and cheap labor. Overall, this policy was a key tool for dominance and exploitation, leaving deep and lasting effects on the Algerian economy and society.

Résumé :

Cette étude examine la période de l'occupation française de l'Algérie (1830-1954), en commençant par la détérioration de la situation financière de l'Algérie à la fin de l'ère ottomane, ce qui a ouvert la voie à l'intervention étrangère.

Après 1830, la France a mis en place un système financier colonial pour servir ses intérêts, représenté par la Banque d'Algérie et les Délégations financières. Ces entités se sont concentrées sur le financement d'activités orientées vers la France, négligeant le développement local. Pour alimenter le trésor colonial, la France a adopté diverses stratégies, y compris la confiscation de terres et de ressources naturelles et l'imposition de taxes exorbitantes aux Algériens, tout en accordant des facilités aux colons. Ces pratiques étaient au cœur de la domination et de l'exploitation financières. La politique financière française a entraîné un épuisement massif des richesses de l'Algérie, la marginalisation de son économie traditionnelle et l'entrave à son développement, la transformant en un marché pour ses produits et une source de matières premières et de main-d'œuvre bon marché. Globalement, cette politique a été un outil clé de domination et d'exploitation, laissant des effets profonds et durables sur l'économie et la société algériennes.